





السُّودَانُ المَصْرِيّ

وَمَطامِعُ السِّيَاسَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ

بقلم

داود بركات

١٩٢٤ - ١٣٤٢

المطبعة السلفية - بمصر
أضاحيا : محب الدرة الطيب ومبد الفناع فند



52783
Cp

Re

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

مقدمة

هذه كلمات طلب اليّ كثير من اصحابي الذين يشتغلون في المسألة
للمصرية نشرها ، فأجبت طلبهم

وليس القصد منها الاستفاضة في التاريخ والوقائع، بل بيان
مساعي السياسة في السودان المصري بالاستناد الى الوقائع التاريخية،
وبيان حق مصر في السودان ، وأن السودان جزء من مصر لا يجزأ ،
وأن مصر لا تستطيع ان تعيش سياسياً ومادياً دون السودان .

داود برطوت

٢٥ مارس ١٩٢٤

السودان المصري

والسياسة الانكليزية

في سنة ١٨٨١ قامت الدعوة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر في وقت واحد ، كأنهما كانتا على موعد . وكانت لسياسة الانكليزية في كليهما يد ظاهرة ، لأن الانكليز كانوا المصر بالمرصاد يفتشون الفرص ان لم تقل يخلقونها ، خطة قديمة وضعوها منذ نزل نابليون في مصر وهدد الهند سنة ١٧٩٧ فنذ ذاك اليوم خلقت عند الانكليز كلمة « طريق مواصلات الامبراطورية » فحاولوا - بعد اخراج نابليون ، وانكار معاهدة أميان (١٨٠٢) بينهم وبين فرنسا على أن تظل حالة مصر بلا تغيير - الاستيلاء على مصر (١٨٠٧) فصدف محمد علي يساعده الفرنسيون على أن يكون الأمر بيده في مصر عند ما ظهر لهم مقصد الانكليز وهم حاجزون عن مقاومتهم . وظل الفرنسيون بعد طرد الانكليز يؤيدون محمد علي وينظمون ملكه ، حتى انتصر على تركيا ، ومد الملك المصري الى جبال طورس ، وألف امبراطورية ضخمة من مصر وسوريا والسودان . ولكن الانكليز كانوا له بالمرصاد ، فألبوا الدول على مصر واعتبروا « الغالب منلوبا » وأبقوا مصر ولاية تركية . ثم اتخذوا عباس الاول آله صماء في أيديهم فجعل طريق الهند في قلب مصر ، وضمن لهم نقل البريد من الاسكندرية الى السويس وأنشأ لذلك طريقاً معبدة ، وأقلل المدارس وتنازل عن كثير من الامتيازات ، ولوطال ملكه لا يرجع مصر بارشادهم ولاية تركية

ولما تولى سعيد باشا وقال دى لسبس منه امتياز حفر قناة السويس طأومه الانكليز الى أن عجزوا عن المقاومة فجعلوا نصب عيونهم امتلاك القناة . وكان شعار سعيد « مصر للمصريين » فقوي الوطني وعززه بتولى شؤون البلد ، فلم نجد السياسة الانكليزية طريقاً اليه

وخلفه اسماعيل ، فمقد العزيمة على أن يتم حمل جده محمد علي وأبيه ابراهيم ، لا بقوة الجند - وقوة الجند محرمة عليه باتفاق لندرة (١٨٤١) - بل بقوة المال ، فنال من تركيا سبعة فرمات بتوسيع سلطته حتى الاستقلال قد افتتح في السودان حتى الدرجة الثانية بعد خط الاستواء وأدخل الاوغندا تحت حماية مصر بماهدة مع ملكها متيزا ^(١) (١٨٧٤) وعين لينان دي بلقون مندوباً سامياً هناك . وهكذا صارت البحيرات وجميع منابع النيل مصرية ، وولاه السلطان اقليم سواكن سنة ١٨٦٥ ، ثم صار ذلك الاقليم قطعة من الأراضي المصرية بفرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ . ومن أول يوليو ١٨٧٥ أعطي بفرمان آخر اقليم زيلع . ثم وجه اسماعيل حملة مصرية استولت على سواحل البحر الأحمر من بربرة حتى الأقيانوس الهندي ولكن عين الانكليز كانت ساهرة يقظة بمهدون السيل لتحقيق مطامعهم ، فحملوا اسماعيل على أن يستخدم رجالهم في حكومة السودان - بعد ما ابتاعوا منه أسهم القناة طريق المواصلات الامبراطورية وأوحوا الى أولئك الرجال بمقاصدهم حتى اذا وقعت الأزمة المالية كتب مندوبهم في اللجنة الدولية السير ريفرس ويلسون « انه لا ينقذ مصر ولا يصلح لحكمها سوى الانكليز يتولون أمرها » وكتب الكولونل ستيوارت عن السودان « ان المصريين الذين لا يصلحون لحكم الدلتا كيف يصلحون لحكم السودان ؟ » هذا القول قاله الكولونل ستيوارت بعدما نشر السير صموئيل باكر سنة ١٨٦١ تقريراً عن السودان قال فيه « يستطيع السائح الأوروبي أن يتجول وحده في جميع أنحاء السودان كما يتجول الانكليزي في حديقة هايد بارك عند غروب الشمس ، فالشعب لين الطباع سهل الاتقياد ليس أسهل من حكمه » فبعد خلع اسماعيل قامت الثورة العرابية والدهوة المهدية بوقت واحد تنشطهما السياسة بكل الطرق والاساليب الى

(١) هذه الماهدة سلت لضابط انكليزي في خدمة مصر ، فوزقها وادمى أنه كان تملأ من الحر ، ولكن رد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ظل محذوفاً فدل على نصوصها وشروطها

أن تسنى للانكليز احتلال مصر سنة ١٨٨٢، فوضعوا نصب عيونهم تفكيك
الامبراطورية المصرية وامتلاك السودان وجعلوا حجتهم في البقاء بمصر
« الاضطرابات السياسية والمالية بمصر وخطر المهديّة بالسودان » أما المهديّة
فقد وصفها غوردون بقوله : انها « حركة اليأس » بعد ما شدد الانكليز في
ابطال النخامة والرق تشديداً دفع الناس الى اليأس وبعد ما ملأوا السودان
بالحكام الأجانب واقصاء المصريين والسودانيين وبعد احتلالهم مصر وتسليمهم
عليها ومنعهم حكومتها من اخذ الثورة الى أن اكرهوها على الجلاء اكرهاً
وكانت حجة السير بارنغ (اللورد كرومر) أن ميزانية مصر تتحمل في كل عام
٢٦٠ ألف جنيه هو عجز ميزانية السودان ، فهي اضعف من ان تقوم بهذا
الحمل . ولكن هذا الادعاء كان وسيلة لقطع السودان عن مصر لأن حماية
الحدود بعد ذلك كانت تتطلب أضعاف هذه النفقة وحلوا خزانة مصر ٤٠٠
الف جنيه في العام نفقة جيش الاحتلال . ولما ارسلوا غوردون لاخلع
السودان فحصره الثوار اتفقوا هم من مالهم ومال مصر على حملة ولسلي
لاتقاذه ١١ مليون جنيه ، ودفعت خزانة مصر من ديون غردون ايان حصاره
٩٩٦٠٦٠ جنيناً منها ٦٥٧٢٥٨ جنيناً للأجانب ، ناهيك بجيش مصر الذي ذاب
في السودان بعد تركه ، ومتاجر المصريين وأموالهم وأملاكهم ، والقلاع
والحصون والمراكب الحربية والتجارية ، ثم بعد ذلك تفقات استعادة السودان
وقد أربت على سبعة ملايين جنيه . كل هذا المال دفع في ١٦ سنة اقتصاداً
لمتني ألف جنيه تدفع في سنة أو سنتين ، ولكنهم لم يريدوا الاقتصاد وإنما
أرادوا فصل السودان ثم استعادته لا تقسم لا لمصر

السودان المصري

وماذا كان وماذا صار ؟

وصف ستوارت ^(١) باشا السودان المصري عام ١٨٨٣ في تقرير قدمه
لحكومة انكلترا - حكومته - قال فيه :

« ان البلاد التي يحتلها الآن المصريون ويطلقون عليها اسم « السودان »
لهي بلاد كبيرة جداً مترامية الاطراف وطولها من الشمال الى الجنوب - أي
من اسوان الى خط الاستواء ^(٢) - نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلاً وعرضها
من مصوع الى غربي دارفور نحو ٢٢ درجة أو ١٢٠٠ ميل الى ١٤٠٠ ميل
واذا أبتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الاحمر شرقاً على خط موازاة
الدرجة ٢٤ الى نقطة غير معينة في صحراء ليبيا تفترضها الدرجة السابعة
والعشرين شرقي غرنويتش ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً الى الغرب
حتى نقطة الاتصال في شمالي اقليم دارفور الى الغرب ، ثم يتجه باستقامة على
وجه التقريب نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ومن مبوبو يتجه من
الجنوب الشرقي الى بحيرة ألبرت نيازا ويماس فكتوريا نيازا ويصعد من
هناك شمالاً الى الشرق فيشمل اقليم هرر ، ثم يصل الى المحيط الهندي عند
رأس غردفوي ، ويصير على ساحل البحر الاحمر حتى يرجع الى برانيس

وقد طبعت وزارة خارجية انكلترا هذا التقرير وألحقت به الخريطة التي

(١) ستوارت هو وكيل غوردون باشا حاكم السودان العام . ارسله غوردون في شهر
سبتمبر ١٨٨٤ من الخرطوم الى مصر لطلب نجدة لاقفاده فركب الواجور عباس ومعه قنصل
انكلترا المستر بور وقنصل فرنسا الموسيو هرن وحسن افندي حسني من موظفي التلغراف
الانكليزي و ١٩ تاجراً يونانياً و ٥ عساكر طوبجية ومدفع . وجر الواجور عباس اربعة
مراكب صغيرة ركبها جماعة من التجار اليهود والسوريين والبولن . فاصطدم الواجور بصخر
في شلالات ودقوا فرسا بجزيرة قبالة قرية هبة فجاء شيخ السلامة وأومهم . انه يريد امانتهم
واعداد الجمل لركوبهم فقصدوا منزله حيث ذبحوا جميماً

(٢) كانت حدود السودان في الدرجة الثانية وراء خط الاستواء

وضمها مسداليا في الخرطوم وفيها مديرية خط الاستواء وشمالى الاوغندا ومديرية اللادو والمكلا وبحر النزال وهي الاراضي المصرية التي أجزتها الحكومة الانكليزية باتفاق ١٤ مايو ١٨٩٤ لولاية الكونغو البلجيكية

اما حدود السودان المصري الآن فهي : من جهة الشمال الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالي الى شمالي حلقا ، ومن الجنوب حدود بلاد اوغندا التابعة لانكلترا على خط ٥ من العرض الشمالي ، ومن الشرق البحر الاحمر وبلاد الاريترة والحبشة ، ومن الغرب والجنوب الغربى الصحراء الكبرى وبلاد واداي والجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر النزال . فالطول الآن من الشمال الى الجنوب نحو ١٢٠٠ ميل ومن الشرق الى الغرب نحو ١٠٠٠ ميل لأن مديرية خط الاستواء التي ظل أمين باشا مديراً مصرياً فيها ومعه ألفا جندي مصري والعمال والكتاب ، اقتطعت من السودان وألحقت بالاوغندا التي كانت تحت حماية مصر وبعد استعادة السودان جعلوا منجلا آخر حدود السودان المصري ، وما بقي من الاراضي السودانية المصرية جنوباً ألحق بأوغندا وأعطيت اللادو وما حولها لملك بلجيكا على ان تعود للانكليز بعد وفاته . وبذلك اقتطعوا من السودان المصري ٤٥٠ ميلاً بالطول و ٤٠٠ ميل بالعرض ، وأخرجوا منه البحيرات التي ينبع منها النيل وجعلوها ملكاً لهم ليملكوها السودان ومصر معاً . ولم يكنهم ذلك فان البحر الاحمر وسواحه لازمة لطرق مواصلات الامبراطورية فأخرجوا المصريين من تلك السواحل بعد ان صار زمام مصر بأيديهم وهكذا هدموا « الامبراطورية المصرية » بالسودان وأخذوا اقتاضها واقتسموا مع إيطاليا وبلجيكا الغنيمة

كانت مساحة السودان المصري في سنة ١٨٨٣ تعادل مساحة فرنسا واسبانيا وألمانيا معاً ، فلم يبق منها الا الآن سوى الثلث ، وهذا الثلث يدعي الانكليز أنهم أصحابه دون مصر وكانت تجارة مصر مع السودان تجارة كبيرة

جداً ، فالصادر من مصر بطريق أسوان وحدها كان مليوني جنيه والصادر من سواكن وقنا وأسيوط يعادل هذا المبلغ . أما واردات السودان الى مصر وبطريق مصر فقد كانت نحو ١١ مليون جنيه ، أما الآن فانه لم يبق لمصر من هذا الوارد التجاري والصادر الا الجزء اليسير الذي لا يكاد يستحق الذكر ، ولولا ورود المواشي السودانية في العهد الأخير لوصلت الصلات والعلائق التجارية بين مصر وسودانها الى حيز العدم رغم زيادة العمران وعدد الاهالي قبلن المليون والنصف المحصورة به تجارة مصر والسودان الآن يدلنا على أن مصر لا تخسر باضاعة السودان مصدر حياتها بل تجارتها ونتاج صناعتها . لذلك لم تحتج الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا وحدها سنة ١٨٨٤ على مسمى الانكليز لاخلاء السودان بل احتج أيضاً على هذا المسمى التجار الوطنيون والاجانب بمذكرة رفعوها الى الخديوى توفيق باشا ووزيره نوبار باشا ومعتمدي الدول قالوا فيها :

« ان واردات السودان مليوناً جنيه (بطريق اسوان) وصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيه ، وان الاملاك والمقارات تقدر بالملايين الكثيرة وان عدد التجار المسيحيين ١٥ ألفاً وعدد التجار المصريين ٤٠ ألفاً وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف والخزون من البضائع يقدر بنصف مليون جنيه »

ولكن ذلك كله لم يحل دون عزم انكلترا على اخلاء السودان ، بل ان ذلك هو الذي دعاها الى اخلائه لتضع يدها عليه ، وما كاد يصدر أمر الاخلاء حتى أنزل الاميرال هويت قوة انكليزية بسواكن (٢٤ فبراير ١٨٨٤) . وكانوا قبل ذلك أي في سنة ٨٣ قد غلظوا السكة الحديدية من سواكن الى بربر ليحولوا طريق التجارة عن مصر الى سواكن فيربحوا خيرات السودان ونجد مراكبهم مرتزقاً من النقل دون مزاحم . وبعد احتلال سواكن ارسلوا الماجور هنتر لاحتلال زيلع وبربرة وما وراءهما ، فكانت الجنود المصرية تلف-



علمها وفي الوقت ذاته كانت الجنود الانكليزية ترفع علم دولتها فوق القلاع المصرية . وفي ٣ يونيو ١٨٨٤ عقد هنتر اتفاقاً مع النجاشي ليوحنا بشأن اقليم هرر دون استشارة الحكومة المصرية ودون رأيها وألف هناك حكومة محلية برئاسة عبد الله محمد عبد الشكور . اما مصوع التي سلمتها تركيا للحكومة الخديوية في سنة ١٨٦٦ مقابل ١٦ الف جنيه تدفعها في كل سنة ، فقد كانت محافظة تمتد من رأس قنار في البحر الاحمر حيث منتهى محافظة سواكن الى حلة رهيفة عند بوزاز باب المندب وتمتد بالبر الى سیدرات بالقرب من كسله ويطلق الطليان عليها الآن اسم الاريتره . فالبحر الاحمر كان بحراً مصرياً صرفاً مع خليج العقبة وقلعة الوجه التي بناها المصريون واقاموا فيها حتى ٨٩ وفي ٦ فبراير ١٨٨٥ أخرجت الحامية المصرية من زيلع واعيدت الى مصر ومنحت زيلع وبربر للانكليز

وأغرب من ذلك ان هذه البلاد التي أخذت من مصر لا تزال مصر تدفع اقاوتها لتركيا وقد قرر مؤتمر لوزان ان تظل مصر تدفع هذه الاقاوة الى سنة ١٨٥٥



اما القوة المصرية التي كانت في بلاد السودان حين قيام ثورة المهدي فهي حسب الاحصاء الرسمي ١٩٥٠ في دنقلة و ٢١٧٠ في بربر و ٧٤٨٠ في الخرطوم و ٢٣٥٠ في سنار و ١٦١٠ في القلابات و ٨٠٠ في الجيرة و ٢٠٠ في القصارف و ٣٩٤٠ في كسله و ٩٢٠ في أمبديب و ١٩٠٠ في سنهيت و ٣٤٧٠ في هرر و ٥٨٣٠ في كردوفان و ٤٨٦٣ في دارفور و ٨٨٦ في بحر النزال و ٢٦٣١ في خط الاستواء . فجلة عدد الجيش المصري في السودان ٤٠٤٩٠ وفي خدمتها ١٣ وابوراً حريباً وعدد المتطوعة مع الجيش نحو ٢٠ ألفاً وعدد الموثقين نحو ٣٠ ألفاً

كيف دفع السودان

لثورة

دس الانكليز رجالهم في خدمة الحكومة المصرية في السودان وظن اسماعيل باشا - الذي كان يجب طلبهم باستخدام رجالهم وباعطائهم السلطة التي لاحد لها - أنه يرضيهم ويحول مطامع انكلترا عن بلاده فظن خطأ وتولى الموظفون الانكليز المناصب بطلب حكومتهم وارشادها ليتمكنوا من هدم الامبراطورية المصرية الواقعة على طريق الهند وتحويلها الى مستعمرات انكليزية فصموئيل بكر في خط الاستواء وغوردون في بحر الفزال وكلاهما وال مصري اعطيا السلطة التي لاحد لها فاستخدما قانون منع الرق لاغضاب السودانيين الذين كانوا يستخدمون العبيد في أعمالهم وينصرفون هم الى التجارة والأعمال الكبيرة ، فكانا ينكلان بالناس تنكيلاً شديداً ويعاقبان بالقتل والسجن ومصادرة الأملاك بحجة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين اسماعيل باشا وانكلترا سنة ١٨٧٧ لمنع الرقيق ، مع أن الانكليز في أملاكهم الافريقية كانوا يتساهلون كل التساهل ، فعند حمل الانكليز فوق ما تقدم تعرضاً للدين . ثم انهم ميزوا قبيلة على أخرى فأغفوا قبائل الشايقية من الضرائب فأغضبوا القبائل الأخرى كما فضلوا أصحاب الطريقة الميرغنية على أصحاب الطرق الأخرى فأوجدوا التحاسد بين أصحاب الطرق

وبلي ذلك امال شأن محمد احمد المهدي عند ظهوره ، وظهور هؤلاء الذين يدعون المهدي في السودان كثير جداً وقد ظهر من يوم استعادة السودان الى اليوم ١٥ مهدياً لو أنهم اولا لاستفحل أمرهم . وضاعف في الأمر الثورة العرابية التي كان ينشطها ويشجعها وكيلهم السيامي بمصر السير مالت وغيره من خدمة سياستهم فتحولت انظار حكومة مصر عن السودان الى أن احتل الانكليز مصر

محمد احمد والثورة

أما محمد احمد المهدي فهو ابن نجار تعلم العلوم الدينية بالخرطوم واتبع الطريقة السمانية وسكن مع اخوته النجارين في جزيرة أباحيث كثير تلامذته وأتباعه . وفي سنة ٨١ جهر بدعوى المهديّة ، وحث أصحابه على القيام معه لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله كما يفعل ذلك الكثيرون ولما وصل خبره الى رؤوف باشا حاكم السودان أرسل اليه يسأله عن منشوراته وادعائه فأجابه أنه المهدي المنتظر . فأوفد اليه محمد بك أبو السعود أحد معاونيه فدخل عليه في غاره وسأله عن دعواه . فأجابه : أنا المهدي أنا ولي الأمر . فعاد أبو السعود الى رؤوف باشا وقص عليه حكاية محمد احمد ، فأرسل معه بلوكين للقبض عليه وكان محمد احمد قد جمع أتباعه فلما نزل الجنود الى البرفتك بهم رجاله لأن الجنود لم يكونوا على حذر وخاف المهدي العاقبة ففر مع من معه الى جبل قدير وارثاى محمد سعيد باشا مدير كردوفان مطاردة محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا منعه وأرسله الى جزيرة أباحيث ليحقق عن قتل الجنود . ولما استقر محمد احمد بجبل قدير استأذن مديرة قاشوده راشد بك بأن يزحف عليه فتمه رؤوف باشا ، ولكنه ذهب باربعائة جندي ، وقبل وصوله الى مقر المهدي جمع هذا ثمانية آلاف هجم بهم على راشد بك فقتله واسر جماعته وفتك بالباقيين . فمزلت الحكومة رؤوف باشا وولت عبد القادر باشا . وقبل وصول عبد القادر باشا جهز جيكاو وكيل الحاكم قوة بقيادة يوسف باشا السلاوي قابلهما محمد احمد بجيش عدده ١٥ ألفاً فتمصر على يوسف باشا وقتله (٢٩ مايو ١٨٨٢) ولما ذاع خبر انتصاره هابه الناس واخذوا بالهجرة اليه وامتدت الثورة الى سنار ومديرها حنين باشا شكرى ثم من هناك الى جهة النيل الازرق

وفي ١١ مايو ١٨٨٢ وصل عبد القادر باشا الى الخرطوم فأخذ بتحصيلتها

ونجيد العساكر وأتى بست أوط من السودان الشرقي وأخذ فتنة سنار وعزل الموظفين الذين خانوا . ثم سار هو ذاته بجيش نكل بزعماء الثورة في سنار واحداً فواحداً . وكاد يخذ الثورة في جميع الانحاء عند ما تلقى الامر من القاهرة بعزله ، كأنما الانكليز ما كانوا يريدون اخذ الثورة بل زيادة اتقادها فعينوا علاء الدين باشا خلفاً له زاعمين ان عبد القادر باشا يريد الاستقلال بالسودان . ومن المعلوم ان الانكليز عند ما دخلوا القاهرة كان أول عمل ملوه انهم حلوا الجيش في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ ثم جمعوا ستة آلاف رجل وعينوا السرافلن وود سردارا وعينوا الضباط الانكليز قواداً وارسلوا الى السودان عشرة آلاف من فلول جيش عرابي بقيادة هكس باشا

وصل علاء الدين باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ وسلطته محصورة بالادارة الملكية ولولا سليمان باشا نيازي العسكرية وهكس باشا رئيساً لاركان الحرب

ولما وصل عبد القادر باشا الى مصر ألح على الحكومة بأن تدع الجيش يحافظ على النيل الأبيض حتى لا تمتد الثورة الى سنار وان تدع محمد أحمد وشأنه في كردوفان فهو يسقط من تلقاء نفسه فلم يسمعوا نصيحته وجهر هكس باشا حملة كبيرة على كردوفان مؤلفة من ٧٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الفرسان النظاميين و ٥٠٠ من الفرسان المتطوعين وألفين من الاتباع و ٥٠٠ رجل و ٣٠٠ بغل و ١٠ آلاف حمار وخمسة آلاف جواد و ١٠ مدافع جبلية و ٤ كروب و ٦ نوردتقلت . سار هذا الجيش وضل الطريق . وفي ٤ نوفمبر أخذ الدراويش يطوقون معسكر هيكس الذي دخل وادياً كثير الغابات والاشواك طلباً للماء لان العطش برح بالجنود فحمل عليهم رجال محمد أحمد من كل جانب فقتلوا الجيش ولم يسلم منه سوى ضابطين و ٣٠٠ جندي أخذوا اسرى . وحينئذ أرسل الكولونل سيتوارت تقريراً الى حكومته بأن الوقت قد حان لاخلاء السودان ، وألحوا على الخديوي توفيق باشا في ذلك فلم يوافقهم على

هذا الطلب ، وكانت حجة السيراقلن بارنغ ان في ميزانية السودان عجزاً قدره ٢٦٠ ألف جنيه ، والخزانة المصرية لا تستطيع تحمل مثل هذا المبلغ في كل عام ، والحكومة الانكليزية لا ترضى بأن تقدم جندياً واحداً لتأييد سلطة مصر على السودان . وألحت على وزارة شريف باشا باخلاء السودان ، فأبى شريف باشا قبول طلبهم وقال كلمته المشهورة « اذا نحن تركنا السودان فهو لا يتركنا » . ولكنهم اكرهوه على الاستعفاء عملاً بالقاعدة التي سنّها اللورد غرقتل وهي « اما ان يخضع الموظف المصري ، أو يستقيل » . ولما استعفت وزارة شريف باشا خلفتها وزارة نوبار باشا التي قررت في الحال اخلاء السودان (٨ يناير ١٨٨٤)

اما وزارة شريف باشا فاتها قالت في كتاب استعفلها « تطلب حكومة جلالة الملكة انك لترا ان ترك السودان ، فليس من حقنا ان نسلم بتركه ، لأن هذه البلاد التي هي ملك الباب العالي قد سلمت لنا لنحافظ عليها
وتقول حكومة جلالة الملكة انه يجب على مصر اتباع مشورتها دون مناقشة ، وفي ذلك مخالفة للأمر العالي الصادر في ٢٣ أغسطس ١٨٧٩ وفيه ان سمو الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم
فنحن نستعفي لانا نمنع من الحكم حسب احكام الدستور »

التعليمات لغوردون^(١)

وكلت حكومة انكلترا الى غوردون اخلاء السودان دون استشارة الحكومة المصرية . ونشرت بلاغاً قالت فيه « ان حكومة جلالة الملكة سألت غوردون : هل هو مستعد لأن يذهب الى الخرطوم ليقم في السودان حكومة وطنية سودانية ، ويبدل جهده لاداة الحمايات المصرية الموجودة هناك ؟ فسأل الجنرال : هل تناط به هذه المهمة باسم جلالة الملكة ، أم باسم الخديوي ؟ وبما انه ضابط عظيم من جيش جلالة الملكة فهو ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالته ، فهو لا يرضى بحال من الاحوال ان يذهب الى السودان كممثل للخديوي . فالوزراء أجابوه بأنه سيكون بالسودان مندوب الحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي . ولكي يكون ذلك أكثر وضوحاً فهو يسافر الى الخرطوم بطريق السويس الى سواكن ويقابله في السويس السير بارنغ ويتفق معه على الجلاء وتسكين السودان »

ذلك هو البلاغ الرسمي . اما التعليمات السرية التي تلقاها فانها تضمنت ان هذا العمل هو البدء بتنفيذ برنامج اللورد دوفرين . وهذا البرنامج هو : (١) اخلاء مصر للسودان (٢) جلاء الجنود والموظفين المصريين (٣) استعادة السودان لمصلحة انكلترا وحدها

ولما وصل غوردون الى بورسعيد تحول عن عزمه وحضر الى القاهرة . وأخذ أمراً من الخديوي باخلاء السودان

كان هم غوردون قبل وصوله الى الخرطوم ان يعلن مقاصده فأرسل من

(١) كان غوردون ضابطاً في الجيش الانكليزي ، شهد حرب التريم ، ثم سافر الى الصين ودخل في جيشها . وفي سنة ٦٥ عاد الى انكلترا . وفي سنة ١٨٧٤ طلب ولى عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل باشا ان يسميه مديراً لخط الاستواء خلفاً لسموئيل ياكراً فأجاب طلبه . وفي سنة ٧٦ استغنى وعاد الى انكلترا تاركاً الكولونل بروت الذي لم يلبث ان لحق به وصارت الولاية بهما لامين باشا . ولما عزموا على اخلاء السودان عينوا غوردون لهذه المهمة

أسيوط الى حسين باشا خليفة مدير بربر تلغرافاً يأمره فيه بأن يبلغ محمد البلاد وأعيانها انه سمي والياً على السودان وانه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الترك والمصريين ويولى حكماً من أهل البلاد ليعيد الحكم الى ما كان عليه قبل الفتح ، وأنه أعفى أهل السودان من ضرائب ١٨٨٣ وأباح تجارة الرقيق ،

ولما وصل الى كورسكو أرسل كتاباً الى المهدي بأنه عينه سلطاناً على كردوفان ودارفور . وعند ما وصل الى بربر خطب بالالهائي بأنه جاء ليخرج الجنود المصرية من السودان ويعيد الحكم الى السودانين أنفسهم ، ثم عين مجلس شورى لحكم تلك الجهة من السودانين وفتح الطريق الى محمد أحمد وكان مقفلاً فأخذ الناس يهرعون اليه بعد منشور غوردون . ويزيدون قوته اما خوفاً منه واما حباً به .

ولما وصل الى الخرطوم فعل الفعل ذاته ثم زاد على ذلك أنه جمع دقاتر المالية وأحرقها امام الجمهور ليزيد في ثقة السودانين وفي اضماف قلوب المصريين

ثم أخرج العساكر المصرية من الخرطوم وألف مجلساً من السودانين لحكم البلاد وبعد ذلك أرسل ستيوارت باشا وكيله ليرى كيف كان وقع عمله في البلاد فوجد ان الثورة طامة وليس لها رأس وان المهدي لا يريد مخاطبة الانكليز والاتفاق معهم كما كان يأمل حين نادى به سلطاناً على دارفور وكردوفان فأخذ يبحث عن رجل قوي يوليه الحكم ويتفق معه فطلب الزبير باشا من مصر ووعدته بمنحه رتبة الفريق والنيشان العثماني وراتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنيه وأن تعطيه الحكومة المصرية كل سنة مليونين ونصف جنيه لمدة سنتين وان ترك له سلاحها وذخائرها وان يكون له جرك سواكن فلم يقبل الزبير ولم يسلم الانكليز مخافة ان يكون كالمهدي أو ينضم اليه ، فقرروا ترك الفوضى فأكل السودان الى أن يستعيدوه . ولكن مركز

غوردون تخرج ، ولم يستطع الخروج من السودان فذهب ضحية السياسة مع من ذهبوا مع الامبراطورية المصرية السودانية التي هدموها ولما عثروا على مذكرات غوردون واطادوها الى أهله زعوا منها التعليمات التي تفصح السياسة فطبعت تلك المذكرات وفيها خمس صحائف بيضاء حاولت الحكومة الانكليزية بعد حصار الخرطوم اتقاذ غوردون فألفت حملة بقيادة اللورد ولسلي ، وقالت في الاوامر الصادرة اليه « ان الغرض اتقاذ غوردون وستيوارت ، فتي تم ذلك لايحوز القيام باعمال أخرى » فاستخدم ولسلي الجيش المصري و ٩ آلاف من الجيش الانكليزي و ٩٠٠ زورق نيلي وقامت الحملة في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ وسارت متقدمة ، ولكن الخرطوم سقطت في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ووصل السير تشارلس ويلسون اليها بوابورين عند ظهر ٢٨ يناير ولما عرف الخبر عاد راجعاً الى اللورد ولسلي الذي أقلع بحملته الى مصر . وهكذا تم جلاء المصريين عن السودان ، ولم يمش محمد أحمد بعد سقوط الخرطوم سوى ٥ شهور فتوفي في ١٤ يونيو ١٨٨٥ وخلفه عبد الله التنايشي الذي استعاد الجيش المصري السودان من يده سنة ١٨٩٨ أي بعد ١٦ عاماً لم ينقطع فيها القتال يوماً واحداً بين المصريين وثور السودان على الحدود وما كان عبد القادر باشا يطلب منهم لاختاد الثورة نصف ما عرضوه على الزبير باشا ولا عشر معشار ما حملوا مصر من الاعباء بعد ذلك ليستعيدوه لأن تقسم لا لمصر . فقد كانت الوقائع الشديدة بين الجيش المصري وثور السودان ٢٤ واقعة ، وكانت الوقائع لاستعادة السودان ١١ واقعة ، والاطانة التي تقدمها مصر للسودان بعد استعادته ٤٦٠ ألف جنيه في السنة ما عدا الجيش والوابورات والموظفين الذين يتناولون رواتبهم من الخزانة المصرية . ولكن مجلس الشورى يقرر عند دفع الاموال « من حيث ان السودان جزء من مصر لا يجزأ فهو يوافق على دفع مبلغ كذا الخ »

الزير رحمة

من قبيلة الجيعاب (نسبة الى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة طاهدت الأمير اسماعيل بن محمد علي يوم فتحه السودان وثبتت على ولاء الأمرة العلوية . وقد كان للزير شأن يذكر في تاريخ السودان بدأ حياته بالتجارة ثم سافر مع ابن عمه الى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري علي ابي عموري من نجع حمادة سنة ١٨٥٦ وكان التجار المصريون هناك كثيرين وكل تاجر منهم يبني زريبة من الشوك يخزن فيها بضائمه . فهاجم الأهالي هذه الزرائب لتهب البضاعة فدافع الزير عن زريبة علي ابي عموري فهاجمه الأهالي وذاع أمره فاقترد بتجارته ورجح . وزاد طمعه فأوغل بالبلاد الى حيث لم يصل التجار ثم قصد الى بلاد النمام حيث تزوج من بنت سلطانها فزادت تجارته ، وابتاع من ملك النمام ٥٠٠ شاب دربهم على حمل السلاح . وكان هؤلاء الشبان من المحكوم عليهم وعادة أهل البلاد أن يذبحوهم ويأكلوا لحومهم ، فخشي الملك حموه بطشه فخرج الزير الى ملك آخر هو عدو حميه فأرسل حموه رجاله لقتلك به في الطريق فتغلب عليهم . ولما لجأ الى الملك الثاني جهز حموه جيشاً لقتاله ففرّ هذا الملك من وجهه واضطر الزير أن يلجأ الى بلاد قولو وملكها يومئذ «عدوه شكو» الذي قتل أخاً للزير ، فقامت الحرب بينهما فقتل الملك وابنه وصار الزير ملكاً على تلك البلاد وصحى عاصمة ملكه ديم الزير . ثم طاهد عرب الزريقات وفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان . وفي سنة ١٨٦٩ وصل الى بحر الغزال الحاج محمد السلامي المغربي ومعه ٢٠٠ جندي سوداني بقيادة محمد افندي منيب و ٤٠٠ من الباشبوزق و ٦٠٠ من الخطرية فقاتلهم الزير واتصر عليهم . وكان والي السودان يومئذ جعفر باشا مظهر . ولما رأى ملك النمام اتساع ملك الزير أرسل اليه يهدده ان لم يترك الملك ويمود الى التجارة فأبى . فقامت بينهما الحرب التي انتهت بانتصار الزير

فضم بلاد النمام . وكان الزريقات قد تقصروا العهد وقطعوا الطريق فاستنجد عليهم سنة ١٨٧٣ بسطان دارفور فلم ينجده فقاتلهم وكسروهم وأسروا فقيهم عبد الله التعايشي فتمه المشايخ من قتله ، وعبد الله هذا هو الذي صار خليفة للمهدي وحاربه الجيش المصري وفر من أم درمان فأدركه الجيش المصري في مكان يسمى جديد في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وقتل بمن معه . أما هو واصحابه فانهم لما أيقنوا بالهلاك فرشوا فريهم وجلسوا ينتظرون الموت فلم يكن بعيداً منهم بل جاءهم مسرعاً

وبعد فتح كردوفان أرسل الزبير الى اسماعيل باشا أيوب حكام السودان يطلب منه ان يرسل من يستلم البلاد التي فتحها ، فجاءه الرد منه بأن سمو الخديوي أنعم عليه بالرتبة الثانية وولاه تلك البلاد مقابل ١٥ ألف جنيه يدفعها كل سنة . ثم دارت الحرب بينه وبين سلطان دارفور ، فأوتي النصر وأرسل اولاد سلاطين دارفور الى مصر ثم حدث خلاف بين حكام السودان والزبير فجاء الزبير مصر سنة ١٨٧٥ ورافق الجيش المصري في حرب روسيا . وفي أثناء ذلك ثار ابنه سليمان على الحكومة فأرسل غوردون جسي بك لقتاله فقتل سليمان . وفي سنة ٨٣ انتدب لقتال عثمان دقنه في ملوك فبعد أن جمع الاياد من السودانيين بمصر عدل لأنه أبى ان يكون تحت أمرة باكر باشا . وفي سنة ٨٤ استدعاه غوردون لاستلام البلاد السودانية على ما مر فرفض ، لأن الانكليز اهانوه بوصفه انه نخاس . وفي سنة ٨٥ بقي الى جبل طارق بتهمة مراسلة المهدي فظل هناك ٣٠ شهراً ، ثم افرج عنه وعينت له الحكومة راتباً شهرياً قدره ٢٨٩ جنيهاً تناوله حتى وفاته . وكان يطالبها بمبلغ مليون جنيه . وبعد استعادة السودان أعيد اليه كثير من أملاكه

التسابق الى السودان

حملة مارشان وحملة كتشنر - حملة مكدونالد - حملة كافانديش

فاشودة

لما فشلت المفاوضات بين انكلترا والباب العالي سنة ٨٩ لجلاء الانكليز عن مصر أرسل الموسيو برونر المعضو الفرنسي في السكة الحديدية المصرية تقريراً الى الموسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله في الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضي المصرية تتركه انكلترا على الاحتجاج ودول أوروبا على فتح المسألة المصرية . وارتأى ان تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري (١) لان وصول الفرنسيين اليها سهل من املاكهم بافريقيا (٢) ولانها مركز مديرية (٣) ولانها مفتاح مصر لوقوعه عند مصب نهر الصوبات بالنيل . فرأى الموسيو كارنو صواب الرأي فسيرت حكومة الجمهورية الحملة سنة ٩٤ . ولكن انكلترا كانت تنوي امتلاك السودان بعد اكراه مصر على اخلائه . من جهة الاوغندا بعد ان اخرجت أمين باشا من خط الاستواء وقال الكولونيل مونتاييل « ان انكلترا لا تجلوعن مصر الا بعد ان تمتلك السودان وطريق بربر الى سواكن » وفي سنة ٩٥ خلف مارشان مونتاييل برئاسة حملة فاشودة وأرسلت فرنسا الموسيو ليغران الى بلاد الحبشة ليؤلف حملة تقابل مارشان فلم يفلح . ولما أحس الانكليز بحملة الفرنسيين وبفشل حملتهم من الاوغندا سيروا الحملة المصرية . ولما احتل السردار ام درمان عرف ان مارشان يحتل فاشودة منذ ١٠ يوليو أي قبل شهرين من وصول السردار الى ام درمان وكانت قوة مارشان ١٢٠ جندياً من العبيد و٩ ضباط فرنساوين . فواصل اللورد كتشنر السير الى فاشوده حيث قابل مارشان ورفع الراية المصرية على ٥٠٠ ياردة من الراية الفرنسية .

وظل مارشان في فاشودة حتى ١١ ديسمبر فغادرها بأمر حكومته بطريق الحبشة



من مذاهب السياسة الانكليزية توخي الربح الكبير بالنفقة القليلة ، فهم كانوا يطمعون بالسودان لأنفسهم بعد أن أكرهوا المصريين على اخلائه ولكنهم كانوا يضمنون بأموالهم في هذا السبيل فبعد أن سبروا الحيلة المصرية بقيادة كنفنر باشا أخذوا من احتياطي صندوق الدين للاتفاق على الحلة نصف مليون جنيه . وقال المستر كرزون في جلسة مجلس النواب في ١٩ مارس ١٨٩٦ « ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحلة ليس بالامكان ، ولكنني أؤكد للمجلس بأن الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها »

وأعلن المستر بلفور في مجلس العموم أن سفراء انكلترا تلقوا التعليمات من حكومتهم بأن يبلغوا الدول أن هذه الحلة إنما هي جردت لمصلحة مصر وأن نفقات هذه الحلة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . فوافقت ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ورفضت فرنسا وروسيا . ثم قال المستر بلفور « انا لا زجج عن عزمنا ، وحيثما وضع الجندي الانكليزي قدمه فهو يبقى ولا يتزحزح »

رفع الفرنسيون حاملو الاسهم المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة فحكمت محكمة الاستئناف بعد محكمة البداية في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ بإعادة المبلغ الى صندوق الدين ، فقدمت انكلترا لمصر في ٦ فبراير مبلغ ٢٧٨٨٠٢ ج بفائدة ٢ ½ بالمائة لا قرضاً بل حساباً جارياً لأنه لا يجوز للحكومة مصر الاقتراض دون موافقة الدول وهذا المبلغ تنازلت عنه انكلترا . وحل هذا التنازل بأن المال خص أ كثره بمشترى الادوات اللازمة لسكة حديد حلغا وهي تعتبر جزءاً من سكة حديد القاهرة الى السكاب ، وكان سمل رود صاحب المشروع يومئذ في القاهرة يتفاوض رئيس الوزارة مصطفى باشا فهمي في مشترى السكك

الحديدية التي تقضي الى السودان ، فأذاعت جريدة « الاهرام » الخبر الذي كان له دوي عظيم في اوربا ، فكتب الباب العالي الى الخديوي يحرم عليه مثل هذا البيع

في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل اللورد كيتشرام درمان ، وفي ١٩ سبتمبر وصل الى قاشوده حيث قابل مارشان وعرف أن الحملة الانكليزية التي قامت من الاوغندا قاصدة الخرطوم بقيادة الملاجور مكدونالد وقوامها بقية جيش أمين باشا في خط الاستواء ثارت على قائدها وامتنعت في قلعتهما عند مدخل فكتوريا نيازا فلم يستطع مكدونالد التقدم ، كذلك الحملة الاخرى التي القوها على ساحل بحر الهند بقيادة كافانديش فانها لم تستطع الوصول الى السودان المصري

غضب الانكليز لوجود مارشان في قاشوده وأخذوا يهددون فرنسا ويين حتى قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : « ان عند السردار قوة كافية تمكنه من طرد مارشان ومن معه الى حيث يريد » ففهم السفير بأن معنى ذلك استعداد انكلترا لاعلان الحرب ، وسألت فرنسا حليفها روسيا عن خطتها ، فأجابت حكومة القيصر بأن الافضل تسوية هذه الازمة سلمياً مع حفظ كرامة فرنسا : ولزمت المانيا الحياد لأن بينها وبين انكلترا اتفاقات سرية على افريقيا فاضطرت فرنسا الى اعلان سحب جنودها من قاشوده في ٤ نوفمبر بحجة أن هذه البلاد ملك لمصر . ومما كتبه اللورد سالسبوري الى سفير انكلترا في باريس في ٥ اكتوبر ١٨٩٨ « لا شك بأن حقوق مصر بامتلاك مجرى النيل قد كانت من جراء نجاح المهدي هائلة ، ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولم يبق شك بها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش . أو لم تعلم انكلترا هذه صمداً وجود حقوق الخديوي على تلك الاملاك بالاتفاق الانكليزي الكونفي في ١٢ مايو ١٨٩٤ »

وفي ١٢ اكتوبر قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان وادي

النيل كان لمصر ولا يزال لها ولكن مائتاً كان قائماً في وجه الملكية المصرية من جراء ثورة المهدي قد زال بانتصار الجنود المصرية والانكليزية في معركة أم درمان »

وهذا نص كتاب بطرس باشا غالي وزير خارجية مصر الى اللورد كرومر ردّاً على مذكرته بشأن ازمة فاشوده بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٩٨ :

« ان حكومة سمو الخديوي كما تعلم سيادتكم لم يغب عنها في حين من الأحيان العود الى احتلال مديريات السودان الذي لم تنسحب منه الا عقيب ظروف قوة قاهرة . فاستعادة الخطوط تكون عقيمة اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله في الزمن السابق ضحايا جسيمة ولعلي ان مسألة فاشوده هي الآن موضوع المباحثة بين انكلترا وفرنسا فان الحكومة المصرية تكل الي ان اطلب من سعادتكم اسعادنا بالوساطة الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل الجدل وحتى تعاد اليها جميع الأراضي التي كانت تحتلها جنودها عند قيام ثورة محمد احمد »



مصر هي النيل

خطب الموسيو برونه المهندس الفرنساوي الشهير الذي كان عضواً
فرنساوياً في مجلس ادارة السكك الحديدية المصرية - قبل حل هذا المجلس
باتفاق ١٩٠٤ - في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ فقال :

« ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار بل
للموت ويكفي للقضاء على مصر ان يقام سد عند فوهة بحيرة نيازا بأعلى
الشلال المسمى رييون . فان هذه البحيرة التي تعادل ٥٠ مليار متر مكعب
يرتفع مستوى الماء فيها ٣٠ سنتيمتراً في السنة على الأكثر فيلزم اذن ان يمر
عشر سنين قبل ان تملأ المياه الى قنة هذا السد . وعلى هذه الطريقة تحرم
مصر في ايام الفيضان كمية قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الامتار
المكعبة ، ومجموع ماء الفيضان في النيل ٧٥ مليارا

ولكن الضرر يظهر عند الانخفاض ، فان مصر تحرم ٢٥٠ متراً مكعباً
في الثانية من ٤٥٥ متراً مكعباً . وهذا الماء محسوب على مقياس الخرطوم ،
ولكنه يضيع منه الكثير بالتبخر والرشح قبل ان يصل الى القاهرة فن ٤٥٥
متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل الى القاهرة ٢٠٠ متر مكعب . فاذا
أنشئ السد يصل الى القاهرة من الماء من ٨٠ الى ١٠٠ متر مكعب
بالثانية فقط ويكون من وراء ذلك الخراب »

وفي أول أكتوبر ١٨٩٥ قدم السير سبكوت مونكريف الذي كان وكيلاً
لوزارة الاشغال المصرية تقريراً الى المعهد العلمي الملكي الانكليزي قال فيه :

« اذا ملكت دولة متمدة أطالي النيل أنشأت بلاشك المسارب في بحيرة
فيكتوريا نيازا لتنظيم خروج المياه من ذلك البحر كما تنظم مانشستر تيرلر .
وهذا العمل في نفسه سهل فاذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد
الدولة المالكة هناك . واذا دفع سوء الحظ مصر التمسعة الى ان تكون في

حرب مع الدولة النازلة على شاطئ بحيرة فيكتوريا فانها تكون عرضة اما للشرق واما للغرب كما يخطر لتلك العدو »

وقال القومندان مونتيل في تقريره لوزارة خارجية فرنسا عن حملة فاشوده « ان الانكليز وضعوا نصب عيونهم منذ الساعة الأولى ان السودان الكبير الفني يجب ان يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانكلترا » وجاء في تقرير السير جيرالد بورتال - مندوب انكلترا في الاوغندا - سنة ١٨٩٤ : « اذا نحن نظرنا الى الاوغندا من الوجهة السياسية وجدنا انها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الاوغندا منابع النيل ، فوقتنا في الاوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لان من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيتته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر »

وقال رياض باشا في مذكرته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٨ الى السير افلن بارنغ « من الواضح الجلي ان النيل حياة مصر ، والنيل هو السودان . ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر بالسودان هي روابط وثيقة لا انفصام لها كما تربط الروح بالجسم »

فيكفي المصري أن يراجع هذه الاقوال وامثالها ليعرف منزلة السودان وقيمته ، وليستسهل كما استسهل آباؤه وأجداده كل ضحية غالية في سبيله



من محمد علي الى عباس الثاني

١٨١٢ - ١٩٠٣

لما استتب الامر لمحمد علي في مصر كان أول ما وجه اليه نظره فتح السودان . وقال مؤرخو ملكه المجيد بل هذه السعيد ان من الاسباب التي حملته على الامراع في ذلك يقينه بان لا حياة لمصر بغير السودان وأهمها الاسباب الآتية :

الاول - الوصول الى منابع النيل حتى تكون في قبضة المصريين
والثاني - حفر معادن الذهب ليقرن ثروة مصر الزراعية بثروة مصادره.

السودان

والثالث - تجنيد السودانيين لانهم أهل بأس وشدة وقد اشتهروا بالحروب وهو في ملكه الجديد بحاجة الى الجيوش

والرابع - استئصال شأفة المماليك الذين لجأوا الى دنقلة وسنار مخافة ان يؤثعوا جيشاً سودانياً يفزون به مصر ، ففعل ما فعل نابوليون قبله بأرساله ديلكس للقضاء على بقية المماليك في السودان بعد ان قهرهم في مصر

والخامس - التخلص من جيوش المتطوع من الارناؤوط والجرس والمغاربة والترك باقطاعهم الاقطاع في السودان الواسع ، لان هذا الجيش المتطوع كان كجيش الانكشارية في الاستانة مصدر تعب وخطر ، فكانوا يخضعون للنظام الذي نظم به جيشه المصري على أسلوب الجيش الفرنسي

والسادس - تمهيد طريق التجارة بين مصر والسودان ، لان التجار المصريين كانوا يلقون مشقات عظيمة في معاملة بلاد السودان بل كانوا عرضة للاخطار الشديدة

والسابع - اتمام تأليف المملكة المصرية بضم سوريا وبلاد العرب اليها بعد ضم السودان منبع النيل

فبدأ عمله بإرسال وفد في سنة ١٨١٢ الى ملك سنار يتودد اليه ويطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا الى بلاده . وزود ذلك الوفد بالهدايا والتحف النفيسة وأرسل مع الوفد أناساً من رجال الحرب والعلم فكتبوا له التقارير الضافية ووضعوا الخطة لفتح السودان . وفي سنة ١٨١٦ أرسل وفداً آخر برئاسة كايو الفرنساوي للوقوف على معادن الذهب في جبل زباره ومعه الفنيون لوضع خريطة البلاد فلما أتم ذلك كله وجه ابنه الامير اسماعيل على رأس جيش ضخم لفتح سنار وزوده بالهدايا وأوصاه بأن يدخل في طاعته البلاد بلا حرب وأرسل معه وفداً من العلماء ليرشدوا الناس ويحببوا اليهم هذه الطاعة فنجح نجاحاً كبيراً فان بلاد النوبة سلمت بلا قتال ولم يقع فيها ما يستحق الذكر من سنة ١٨٢٠ الى ١٨٨٥ سوى ثورة حسن وردي الكاشف عنه بعد تقديم الطاعة للامير الذي ولاه على بلاد السكوت بين حلما ودقته قتل بعض رجال الحامية المصرية وامتنع بقلعة هناك مع عبيده فأرسل محمد علي قوة من مصر حصرته في القلعة ونسفتها بالبارود

وكان ملوك تلك البلاد وزعمائها يتقدمون الى الامير اسماعيل طائعين الى ان وصل الى كورتى فوجد امامه ثلاثة من ملوك الفايقية يريدون قتاله فزق شملهم وواصل سيره وهو يتقبل طاعة الملوك ويقرهم على بلادهم ويمرز جيشه بقوة من رجالهم وكانت تلك القوة السودانية أول نواة الجيش السوداني الذي ظل شطراً من الجيش المصري الى اليوم . وفي ٢٨ مايو ١٨٢١ دخل الامير اسماعيل الخرطوم وكان قد أرسل الى الملك بادي ملك سنار يدعو الى الطاعة فأجابه جواباً جافاً لان المماليك الذين فروا من مصر سلموا جيش ذلك الملك ستة مدافع أخذوها معهم فزحف الامير اسماعيل قاصداً سنار وقبل أن يصل قدم له ملكها الطاعة فدخل العاصمة في ١٢ أكتوبر ١٨٢١ وأعلن العفو العام وبذلك تم فتح البلاد وأحصى عدد السكان والعبيد والدور والمواشي ليقتف على موارد السودان من كل وجه . ولما وصل الخبر الى محمد علي أرسل ابنه

ابراهيم لمساعدة أخيه اسماعيل على تنظيم البلاد وأمره بمواصله الزحف حتى منابع النيل لأن الوصول اليها وامتلاكها هو الغرض الاول والاسمى من امتلاك السودان فاتفق الاميران على اعاده تنظيم الجيش وقسمه قسمين قمياً يواصل الزحف على النيل الازرق لاكتشاف منابعه واكتشاف معادن الذهب في بلاد شنقول وقسماً يواصل الزحف على النيل الابيض فسار الامير اسماعيل قاصداً بلاد فازوغلي وسار الامير ابراهيم قاصداً بلاد الدنكا وظل ديوان افندي محافظاً لسنار . ولما وصل ابراهيم الى جبل القرين أصيب بالدوزنتاريا فعاد الى مصر وتولى القيادة سلاح داره طوسون حتى وصل الى آخر بلاد الدنكا وأتم الامير اسماعيل فتح بلاد فازوغلي وبحث كايوعن معادن الذهب في شنقول فتبين له انها قليلة التبر . وفي أثناء غياب الامير اسماعيل عن سنار اتفق حاكمها ديوان افندي وكاتبه المعلم حنا على ضرب الضرائب على الاهالي فهاجوا ولما بلغ الامير اسماعيل الخبر عاد مسرعاً وأبطل الضرائب وعفا عن الثوار

وكان محمد علي قد أعد في الوقت ذاته جيشاً لفتح كردوفان بقيادة صهره محمد بك الدفتردار وكانت كردوفان تابعة لسلطنة دارفور فقاتله حاكمها قتالاً شديداً فكسره ودخل الابيض حاصمتها وتقدم الى دارفور لفتحها وقبل ان يصل الى دارفور بلغ الامير اسماعيل وهو في سنار ان الملك نمرأ ملك السعداب في شندي يتحضر للثورة فجاء شندي في ديسمبر سنة ١٨٢٣ وأحضر الملك نمرأ وتهدهه وضرب عليه جزيه فأظهر الرجل الطاعة ولما جن الليل جمع عبيده ووضعوا الهشيم حول المنزل الذي ينام فيه الامير اسماعيل ورجالهم واضرموا فيها النار فأتوا جميعاً وفر الفادر فأخذ القواد يؤدبون الذين اشتركوا بهذه الجريمة وأسرع الدفتردار من كردوفان للانتقام من الملك نمرأ ففر من وجهه فأدب شركاءه أشد تأديب ولجأ الملك نمرأ الى بلاد الحبشة حيث مكث الى عهد سعيد باشا الذي عفا عنه

وطاد الدفتر دار الى مصر فعين محمد علي الميرالاي عثمان بك أول حاكم على السودان في سنة ١٨٢٥ وخلفه محو بك سنة ١٨٢٦ ثم خورشيد باشا الذي أمر ببناء الخرطوم والمدن الاخرى بالطوب ووسع الفتح في جهات الحبشة وجعل القلابات مركزاً كبيراً للتجارة وبنى المساجد والمدارس الابتدائية وعلم الناس لبس القماش وكانوا يلبسون الجلود . وفي سنة ١٨٣٠ فتح بلاد الشوك وفي سنة ١٨٣٥ نظم المحاكم . وقرر ان تقدم كل قبيلة عدداً من العبيد للخدمة في الجندية

وفي سنة ١٨٣٩ خلفه في حكم السودان احمد باشا أبو ودان . وزار محمد علي تلك البلاد فسافر من القاهرة في ١٥ اكتوبر من تلك السنة فوصل الى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر وأقام فيها ٢٢ يوماً ثم ذهب الى فازوغلي وكان قد شيد قصرأ في فامكه فأقام فيه وهو ينظر في أمور تلك البلاد وينظمها وأعلن ابطال النخاسة ثم عاد الى مصر فوصل الى القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٨٤٠ ودخلت كسله في حكم السودان الذي قسم الى سبع مديريات وخلف احمد باشا أبو ودان احمد باشا المناكهي سنة ١٨٤٤ ثم خاله باشا من سنة ١٨٤٦ الى ١٨٥٠ وكان ابراهيم باشا قائماً بادارة الملك مقام أبيه محمد علي فأت في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وفي ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩ مات محمد علي فأقيمت عليه المناحات في جميع انحاء السودان . وفي سنة ١٨٥٠ على عهد عباس باشا الاول عين عبد اللطيف باشا حاكماً فأسس رفاهه بك ويومي بك المدرسة الكبرى في الخرطوم ثم عين رستم بك حاكماً على السودان وطلب فتنصل انكثرا من عباس باشا الذي خلف جده ارسال بعثة لدرس احوال السودان فارسلت البعثة برئاسة المستر مري وكان هذا الرجل ذا تعوذ كبير على عباس الاول وهذه البعثة هي أول بعثة انكليزية للسودان . وفي سنة ١٨٥٤ توفي عباس باشا وتولى سعيد باشا فعين حاكماً على السودان علي جركس باشا وزار السودان حلیم باشا ابن محمد علي فأقام مدة طويلة ثم زاره سعيد باشا ذاته فوصل الى الخرطوم في ١٦

يتأير سنة ١٨٥٧ فنظم البلاد ورتب البوستان بين مصر والسودان وازل الضرائب وحرر على الجند تحصيلها وألف في الخرطوم مجلساً شورياً من أعيان البلاد يجتمع مرة في السنة للنظر في شؤون البلاد واصلاحها واعلن ابطال الرق وكلف مونجل المهندس الفرنسي برسم خط السكة الحديدية بين حلغا والخرطوم . وعلى عهده عاد الملك عمر وجماعته من بلاد الحبشة وطلبوا الامان فامنهم سعيد باشا وأعاد اليهم املاكهم . وفي ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ توفي سعيد باشا وخلفه اسماعيل باشا فاهتم بالسودان اهتماماً كبيراً . وعلى عهده تمت الفتوحات الكبيرة ، ومد رواق مصر وسلطانها الى ما وراء خط الاستواء ودخلت زنجبار واوغندا تحت حماية مصر وبدأ بعد الخط الحديدي من حلغا وسواكن وامتلك سواحل البحر الاحمر واكتشف معادن البترول والاصاص والحديد وفتح دارفور وضرب المثل بشمول الامن والراحة لبلاد السودان ومن ولاية السودان الذين يذكرون بحسن الادارة موسى باشا حمدي ، فانه قدم تلك البلاد على عهد سعيد باشا واسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٦٥) وقع الثورات في كردفان ، وألف مجلساً من الاعيان والوجوه ، ووضع نظاماً لجمع الضرائب وجعلها ثلاثة انجم في السنة ، وعين من الأهالي نظار اقسام ومعاونين ، وألبسهم الملابس التركية . وطرد الاحباش من القلايات . وفي أيامه وصل الى الخرطوم صموئيل باكر وزوجته لاكتشاف منابع النيل الأبيض ولمقابلة غارات وسبيك الذين أرسلتهما الجمعية الجغرافية الانكليزية لفرض ذاته سنة ١٨٥٨ بطريق زنجبار . وكانت احدى الحملات العملية التي أرسلها محمد علي سنة ١٨٤١ وقد وصلت الى فاندوكرو

ولما تولى اسماعيل باشا في ١٨ يناير ١٨٦٣ جاء موسى باشا الى مصر فأطلع اسماعيل باشا على حالة البلاد فأنتم عليه برتبة الفريق وأبقاه في منصبه الى أن توفي هناك في ٦ مارس ١٨٦٥

وخلفه جعفر باشا صادق . وفي ولايته عصى الجهادية في كسله وعددهم أربعة

آلاف جندي من السودانيين وألف من الباشبوزق الترك والشايقية لانهم لم يتنازلوا رواتبهم ، فتوسط بالأمر السيد محمد المرغني مؤسس الطريقة المرغنية فأعطاهم رواتبهم وأعادهم الى الطاعة وساروا لغزو الذي رفضوا القيام به عند صدور الأمر لهم بذلك ، وحاكم جعفر باشا العصاة وأدبهم تأديباً شديداً جداً وتلاه جعفر باشا مظهر (١٨٦٦-١٨٧١) . وعلى عهده ضمت سواكن ومصوع الى السودان (١٨٦٦) وأوفده اسماعيل باشا الى سواحل البحر الأحمر . وفي سنة ٦٩ أرسل البلالي الى بحر الغزال لاحتلاله ووصل السير صموئيل باكر من مصر لتولي ادارة خط الاستواء ولمنع تجارة الرقيق وبعد عزل جعفر باشا مظهر سنة ١٨٧١ ولي ممتاز باشا (١٨٧١-١٨٧٣) فدخل الى السودان زراعة القطن المصري ، ولكنه أكثر من طلب الرشوة فشكاه السودانيون الى اسماعيل باشا ، فأمر بالقبض عليه والتحقيق معه وعزله وبعد عزله ولي اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣-١٨٧٧) فكانت فاشحة أعماله ازالة السدود من النيل الأبيض حتى انطلقت فيه المراكب . وقسم البلاد الى مديريات وجعل كل مدير مسئولاً عن مديريته . وعلى عهده عاد باكر من خط الاستواء وخلفه غوردون بطلب ولي عهد انكلترا . وفي عهد ولايته فتحت دارفور وضمت الى السودان على يد الزبير باشا ، وأرسل اسماعيل باشا هيأتين علميتين لدرس حالة دارفور ، وأرسل يرسم طريق السكة الحديدية من مصوع الى كسلة واحتل سنهت لهذا الغرض ، وابتاع أقليم آيلت من صاحبه لوقوعه وسط الاملاك المصرية بين محاسيم ومصوع ، فاغضب ملك الحبشة يوحنا الذي رفع الأمر الى الدول ولا سيما انكلترا فلم يهتم له اسماعيل باشا . ووجه نظره الى هرر ، وهي سلطنة اسلامية منذ الفتح الاسلامي مات سلاطنتها احمد فاستبد بالاهالي خلفه محمد ، فطلبوا من اسماعيل باشا والياً عليهم فقبل ان يجيب طلبهم وابتاع بربر وزيلع ميناءي هرر من الباب العالي بمقابل ١٣٣٦٥ جنياً في السنة (يوليو ١٨٧٥) . وفي

شهر سبتمبر ١٨٧٥ أرسل رؤوف باشا بحملة الى هرر فقبض على الأمير محمد وقتله ، وظلت هرر مصرية الى أن أخلوها مع أقاليم السودان وكانت حماسيم سبب الحرب مع الحبشة وانكسار المصريين في ١١ نوفمبر ١٨٧٥ وفي ٨ مارس ١٨٧٦

وخلف غوردون باشا اسماعيل باشا أيوب (٧٧-٧٩) فلأ السودان بالموظفين الأجانب ، وبدأت الثورات كثورة السلطان هارون في دارفور ، وثورة سليمان ابن الزير ، وثورة راجح مولى الزير ، وثورة الصباصي في دارفور

وفي سنة ٧٧ بدأ اسماعيل باشا بعد الخط الحديدي من حلفا الى الخرطوم ولكنه لم يمد منه سوى ٥٠ ميلاً

ولما خلف توفيق باشا اسماعيل باشا على عرش مصر (٢٥ يونيو ١٨٧٩) كان غوردون حاكماً على السودان فاستعفى (٧ سبتمبر ١٨٧٩) فعين رؤف باشا خلفاً له . وفي سنة ١٨٨٠ قامت الثورة في الصومال فاخذها حاكم هرر وقتلها الثورة العرابية بمصر ثم ثورة محمد أحمد

وخلف عبد القادر باشا حلمي رؤوف باشا (٨٢-٨٣) ، ثم علاء الدين باشا ، ثم غوردون الذي كانت مهمته اخلاء تلك البلاد فقط

فأنت ترى مما تقدم ان المصريين تقدموا الانكليز في كل شيء في الاقطار السودانية . فتقدموهم بمد السكك الحديدية ، وفتح السدود ، وانشاء المدارس ، وزرع القطن ، وابطال الرقيق وتمدين الاهالي ، وانشاء طرق المواصلات ، حتى ان اسماعيل باشا كان يشغل بتمهيد الطريق من وادي جوبا القائم الخلاف عليها الآن بين الانكليز والطلليان ، الى خط الاستواء

وبعد ان استعيد السودان وجعل شركة بين مصر وانكلترا في سنة ٩٨ زار عباس باشا الثاني الخرطوم في ٣ ديسمبر ١٩٠١ فلقى خطابه الذي تضمن الشكر للذين اتموا السكة الحديدية ومحو سلطة التعايشي واعادوا الراحة

والعدل وقال « اذ العلمين الانكليزي والمصري الذين ينفقان معاً هما اشارة الى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الاهالي » وما شا كل ذلك فكان الفرق بين زيارة سلفائه وزيارته عظيماً جداً كالفرق بين الحالتين . وزار الورد كرومر معتمد انكلترا - الذي اكره حكومة مصر على ترك السودان - تلك البلاد ثلاث مرات الأولى سنة ١٨٩٦ والثانية ١٩٠٠ والثالثة ١٩٠٣ فالتى انخطب ووعد بالاصلاحات الخ لان الامر في السودان صار امره . وفي تلك الخطب وضع البرامج الاعمال القائمة هناك كاممال الخزانات وسواها . وكانت خطبه تحقيق نبوءة غلادستون سنة ١٨٧٧ بقوله « اذا زلنا في مصر ذهبنا الى السودان واذا ذهبنا الى السودان مددنا ايدينا من خط الاستواء الى جنوب افريقيا واتممنا تأليف امبراطوريتنا الافريقية »



السودان مصري فقط

قبل أن تذكره حكومة مصر على إخلاء السودان بأمر الحكومة الانكليزية عرض على عبد القادر باشا حلي وهو وزير الحربية سنة ١٨٨٥ أن يعود الى السودان فيسكن ثأرته . فاشتراط لذلك شرطين الأول أن يعطى ١٥ ألف جندي والثاني أن تتحول الحكومة الانكليزية عن طلب الجلاء . فارتضوا بالشرط الأول ولم يرتضوا بالشرط الثاني لأن الغرض لم يكن إعادة السودان الى أمه مصر ، بل أخراج من كانوا في السودان وهم نحو ٤٠ ألفاً من المصريين وسواهم ، فأبى نفسه قبول هذه المهمة . وعبد القادر باشا تولى حكم السودان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٨٣ وتمكن من كبح جماح العصاة واخذ الفتنة في سنار رغم ضعف قوته . وكان كلما طلب نجدة أجابوه أن الانكليز حلوا جيش عراقي وليس لمصر جيش ثا . ولكن هذا القول لم ينبط همته حتى رأى أن خلقه وصل الى الخرطوم بينما هو مشتغل بإعادة تنظيم سنار . ولعبد القادر باشا كلمة تقضح سر عزله وردت في كتاب السودان لمؤلفه نوم بك شقير قال « سألت عبد القادر باشا : لماذا استدعيت من السودان وأنت ناجح في تدويع الثوار وإعادة السلام الى ربوعه فأجاب « أنهم اهتموني بالطمع بالاستقلال » وهذه الكلمة لاندرك مغزاها الا اذا عدنا الى الروح التي كانت سائدة يومئذ وتلك الروح هي روح الخوف من بقاء الانكليز في مصر حتى أخذ بعضهم يحجر باستخدام السودان ومافيه من قوة لطرد الانكليز من وادي النيل . وكان جمال الدين الافغاني يتظاهر بذلك وينادي به ويدعو الرسل ليذهبوا الى تنفيط المهدي محمد احمد وتنظيم قوته لهذا الغرض . وشعر عبد القادر ذاته بمبالاة فريق من الموظفين للسدي والثوار عملاً بهذه الروح فعزلم . ولما سأل اللورد سالسبوري منشئ الاهرام عن ثورة السودان قال له « انها ثورة أي فتنة محلية جعلتموها انتم الانكليز بخططكم وسياستكم

ثورة عامة فأتركوا السلطة للخديوى يستعد السودان حالاً وتخضع له جميع القبائل ، ولم يكن شيء من ذلك يغيب عن الانكليز كما انهم يعرفون أكثر من سوام أن والي مصر محمد سعيد باشا زار السودان في سنة ١٨٥٨ وجهر في الخرطوم بأنه ينوي سحب جيوشه ورجال حكومته من تلك البلاد فجاء مشايخ القبائل وأعيان السودانيين من كل حذب وصوب يتوسلون اليه بالافعل وأعادوه عن عزمه الذي لم يفصح لنا التاريخ عن سببه حتى الآن . اليس في ذلك دليل على ميل السودانيين وتمسكهم بولاية مصر عليهم ؟ ان سعيداً ذاته عين وهو في الخرطوم بعد ذلك الطلب الذي طلبه المشايخ والاعيان والوجوه كاتبه الأرمي اراكيل افندي والياً على تلك البلاد فهب أولئك الاعيان ذاتهم للشكوى والفتنة « لأن والي عين نصرانياً كما بلادهم » فلم يفعل اراكيل ما فعله غوردون وسواه . بل قصد الجماهير الحاشدة لثورة عليه ووقف في جمعهم وقال لهم « اذا كنتم قد تقمتم على حكومة والي لانه يفتنيكم كما عليكم فهذا دمي اريقوه وظلوا على الولاء لحكومة مصر » فانطلقت جذوة غضبهم وتحولوا من الفتنة الى الطاعة وتقدموا لخدمة الحكومة في ضبط الأمن والراحة في انحاء السودان كله

وهذا المهدي الذي مثله غولاً قامت الثورة في جميع انحاء البلاد لقيامه اذا أخذنا تاريخه عرفنا أنه كان كهولاً الذين يدعون المهدية في هذا العهد . فنزد دخول كتشتر السودان الى اليوم قام ١٥ مهدياً في تلك البلاد والتف حول كل واحد منهم جماعة من الناس لسذاجتهم ولكن بعض الجنود تمكنوا من أخذهم من نواصيهم وحادثه أبي السمود الضابط الذي أرسله رؤوفه باشا حاكم السودان الى محمد احمد يوم قيامه ودعوته مشهورة بأن أبا السمود وصل الى الرجل وهو في غار مع أصحابه فاحتقر أمره وتركه ولوانه أراد تكبيله أو التثكيل به لماعز عليه الأمر ولا صعب . ولكن الفتنة التي بدأت على ما رأيناها وأنكرها علماء السودان ذاتهم تحولت بعد ذلك وشملتهم جميعاً

للاسباب التي ذكرناها ويثبت ما تقدم مذكور ونجت باشا الى السودانين يوم
تعيينه حاكماً على السودان وسرداراً للجيش المصري وونجت باشا أكبر
خبير بأُميال السودانين وعواطفهم ولجبرته بهذه الأُميال والعواطف لم يقل
لهم انه معين لادارة بلادهم من حكومة جلالة الملك والخديوي ولكنه استهل
منشوره بالعبارة الآتية :

« فان سمو الأمير خديوي مصر عباس باشا حلمي الثاني حرسه الله قد
اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكماً تاماً للاقطار السودانية بعد اتفاقه
مع دولة بريطانيا العظمى على ذلك » الخ
وختم منشوره بقوله « والله المسئول أن يكون لي عوناً على تنفيذ ارادة
سمو الخديوي الممزم »

فقد جعل الاتفاق مع انكلترا غامضاً في التعبير عن تعيينه ليفهم السودانيون
أن الخديوي قد عينه منفرداً بهذا التعيين كعادتهم في العبارات السياسية
فأي قول فوق هذا القول يدحض مزاعم القائلين بنفور السودان من
حكم مصر وعد السودانيين أمة منفصلة عن الأمة المصرية . ولولا وثوق
الجنرال ونجت من ميول السودانيين وعواطفهم لافتتح منشوره باسم جلالة
الملسكة ولأورد اسم حكومة مصر أو خديوبها على الأسلوب الذي اورد
فيه اسم « دولة بريطانيا العظمى »

واذا نحن عدنا الى كتاب الجنرال ونجت ذاته والى غيره من المؤلفين عرفنا
ان الذين يعتد بهم في السودان ويعدون الأمة السودانية هم العرب الذين
وفدوا على السودان من مصر ، فهم الأسياد وهم اصحاب النفوذ وهم
السودان »

فاذا اخذنا بقولهم هم ويقول علماءهم فليقل لنا أولئك الكتاب الذين
يزعمون أن مصر أمة والسودانيين أمة كيف التوفيق بين أقوال المؤرخين
الخبراء من الانكليز ذاتهم وبين ادعائهم هم . ألا يحق لنا أن نقول انه ادعاء .

لا يبرره سوى السياسة او هو ادعاء لتبرير السياسة فقط



لم يكن خروج الجيوش المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ تخلياً عن السودان حتى يصبح "ملكا لا مالك له"، فيستبيح دخوله واستلاكه كل من استطاع الى ذلك سبيلا . بل عد اخلاء السودان صملاً عسكرياً فقط قضت به الضرورة العسكرية والشاهد الأكبر على ذلك الأمر العالمي الخديوي الصادر في ١٥ يناير ١٨٨٤ فان هذا الأمر نص صريحاً على إلحاق اقليم السودان المصري بوزارة الحرية المصرية وظل هذا الأمر نافذاً وظلت وزارة الحرية تتولى شؤون السودان الى أن انتهت الثورة واستعيدت البلاد والشاهد الثاني كتاب بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية الى اللورد كرومر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ردّاً على مذكرة منه قال فيه ما نصه « ان حكومة سمو الخديوي كما تعرف سيادتكم لم تهمل في وقت من الأوقات أمر العودة الى احتلال اقاليمها في بلاد السودان تلك الاقاليم التي هي منبع حياة مصر وهي اذا كانت قد انسحبت منها موقتاً فأنما كان ذلك عقيب ظروف بقوة القاهرة لاستعادة الخرطوم لا توصل الى الغرض المراد منها اذا لم يمد وادي النيل كله - الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة - الى يدها وقبضتها وللمي أن مسألة فاشودة هي الآن موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا والحكومة المصرية قد كلفتني ان اسأل سيادتكم ان تولينا وساطتكم الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل شكاً وحتى تماد الى مصر جميع الاقاليم التي كانت لها الى يوم فتنة محمد احمد »

واذا كان كتاب بطرس باشا غالي قد اتخذ يومئذ حجة على فرنسا في فاشودة فانه يمد ايضاً حجة قائمة على الانكليز الى الأبد فالانكليز اعتمدوا في مكالمة الترانساوين في مسألة حدود السودان المصري على هذا الكتاب وعلى الخريطة التي وضعها غوردون سنة ١٨٧٩ وفي كتاب بطرس باشا ذكر

« الاقليم التي كانت تحكمها مصر حتى ثورة المهدي » ومعلوم أن أمين باشا كان يحكم اقليم خط الاستواء حتى ١٠ يناير ١٨٨٩ وفي خريطة غوردون أن من اقليم لادو المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النيل في سورمست وهي المنطقة التي تصل بحيرة فيكتوريا نيازا بحيرة البرت نيازا وعلى هذه المنطقة يحقق الآن العلم الانكليزي وحده ولم يكن في سنة ١٨٨٤ شريك للعلم المصري في تلك الارزاء . وتدل خريطة غوردون أيضاً على أن هرر وزيلع وبربره أراض مصرية . وقال غوردون ان حاميتها كانت ٣٤٠٠ جندي وثققات بربره ١٧٢٢٩ جندياً وثققات زيلع ٥٠٦١ جندياً وثققات هرر ٤٣٢٢٩ جندياً وان مصوع كانت تابعة لسواكن . وقد عرف القاريء من كلامنا السابق ان انكلترا عاملت السودان معاملة « ملك لا مالك له » فطلت تأخذ منه وتعطي حتى سنة ١٨٩٥ أي حتى اتفقت مع المانيا وايطاليا وشمرت بثبوت قدمها في مصر فعادت الى التمسك بحقوق مصر ولم يحسب لمصر في ذلك كله حساب حتى ان اتفاقها مع وزير خارجية مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تقره الامة المصرية وهيأتها النيابية وهو ذلك الاتفاق الذي يجعل انكلترا شريكة مصر في السودان وأجمع رجال القانون على أن هذا الاتفاق مخالف للشرائع والقوانين



سلخ السودان

وطريق المواصلات الامبراطورية

مصر والسودان وقناة السويس وغلطين والعراق وايران لازمة لانكلا
لانها طريق الهند كما يقول اللورد كرزون فيصنفق النواب لقوله ولبلاغة
حجته (؟) واذا قالت مصر: السودان مني ولي وأنا له وهو حياتي ومنى
وحدي كانت حياته . صاح الكتاب الانكليزيها من بدعة وبالحق من
الجور !!!

ظلت انكلترا قرناً تنقض من قوة مصر وتأبى عليها الفؤ الى أن غنمت
فرصة ثورة عرابي علي الحكومة بحجه تحويل الحكم الى يد الشعب فاحتلت
البلاد فاختل جبل الأمن في السودان فكانت اذا قال لها العالم : مصر . نجيبه
السودان . الى أن جعلته شركة بينها وبين مصر يحلل هذه الشركة التي أمرت
بها انكلترا أمراً ولم يراع فيه شرع ولا قانون « أن الدول لم تعترض عليها »
كما قالت المانشتر غارديان . وتجاهلت ان تركيا احتجت وهي صاحبة الشأن
على فصل مصر عن السودان

وتقول التيمس ان مصر أمة والسودان أمة أخرى . ويضاعف في ذلك
كله ان السودان اذا أعطي لمصر فان الاوغندا وراء السودان ومنها تحول
مياه النيل عن مصر كما يقول الكتاب الآخرون ويتجاهلون ان الاوغندا
كانت تابعة لمصر قبل ان يأكلوها ثم يماولون هضم السودان



بدأت حياة مصر المستقلة سنة ١٨٤١ بالمعاهدات بين الدول وبالفرمانات
المستندة الى تلك المعاهدات وهذه الفرمانات تجعل في ادارة محمد علي وذريته -
أي مصر الممثلة بأميرها ووالديها - بلاد النوبة ودارفور وكردوفان وملحقاتها

أي السودان كله فبسط امراء مصر حكمهم ووطدوا ادارة ملكهم حتى خط الاستواء . وفي سنة ١٨٧٠ لم تكثف مصر بذلك بل أرسلت حملة على رأسها صموئيل باكر الى منابع النيل . وأخضع الزبير بحر الغزال ونظم غوردون خط الاستواء وفي سنة ١٨٧٤ أبرم صاحب الاوغندا معاهدة مع مصر قبل فيها حماية مصر على بلاده وعين اسماعيل باشا لنان دي بللقون بك حاكما على السودان الشرقي وقسمت بلاد السودان الى ١٦ مديرية وكل مديرية الى دور وأخطاط ووضع شالو بك المهندس الأكبر لبلاد السودان خطط تلك البلاد الطبيعية والسياسية ومنها يؤخذ ان الاقسام السياسية كانت :

١ خط الاستواء

٢ بحر الغزال

٣ فاشوده

٤ الفاشر

٥ دارا

٦ توغا

٧ سولكون

٨ كبكية

٩ كردوفان

١٠ خرطوم

١١ سنار الفاوغي

١٢ القضايف

١٣ القلابات

١٤ تاكا

١٥ بزبر

١٦ دنقلة

وكانت الخرطوم القاعدة لمساحة ١٥٠٠ كيلو متر طولا وقشوده قاعدة الحماية على مجرى النيل حتى البحيرات النابع منها . وفي سنة ١٨٦٥ كتب باكر^(١) بك عن السودان يقول « يستطيع الساحل الاوروبي أن يطوف هذه البلاد - التي تعادل مساحتها مساحة فرنسا والمانيا وانكلترا معا - وهو في امن وراحة قد لا يلقاها المتنزه في هيدپارك - حديقة لندن الكبرى - اذا تأخر فيها مساء . أما الاهالي فلينبو المريكة مطواعون لحكومتهم » فاذا غير هؤلاء في ٢٠ عاما ؛ وكيف اتقدت ثورتهم والثورة العراية بوقت واحد ؟ ذلك مر - يقول جميع المؤرخين - مفتاحه بيد الانكليز . ومما قاله شايه لونج بك الذي اتدبه اسماعيل باشا لبسط حماية مصر على الاوغندا وابرام المعاهدة مع ملكها « منزه » في كتابه « مصر وأملأها الضالعة » : « ان ادارة غوردون وباكر هي التي أغضبت السودانيين وأثارت ثارتهم . ولا شك ولا ريب بان انكلترا تركت النار تتقد ليكون لها فيه مبرر لاجراج مصر والحلول محلها ، ولكنها لم تدبر الثورة المهدية » فالسودان هاج لالفاء الرقيق واحتكار سن الفيل ولعدة الموظفين ولكن هياجه كان محليا فقابلت انكلترا ذلك بعمل الارتياح ولعبت بعقل عرابي حتى سحب الجيش من

(١) في سنة ١٨٥٨ أرسلت الجمعية الجغرافية الانكليزية الرحالين سيك وغرانت لاكتشاف منابع النيل بطريق زنجبار . وفي سنة ٦٢ أرسلت صمويل باكر الى مصر لفرض ذاته حتى اذا عرفت تلك المنابع قبضت عليها لتقبض بواسطتها على مصر وطلبت من الخديوي امداده بما يحتاج ، فقام من الخرطوم في ١٨ ديسمبر ١٨٦٢ فوصل الى غاندوكرو في ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وفي ١٥ منه التي بسيك وغرانت فأخبراه عن وصولهما الى بحيرة اطلقا عليها اسم « فكتوريا » ملكتهم . فساو صمويل باكر جنوبا لاكتشاف البحيرة الاخرى ، فوصل الى البحيرة التي اطلق عليها اسم ولي السهد « ألبرت » وعاد الى بلاد الانكليز

وفي سنة ٦٩ طلبت حكومة انكلترا من اسماعيل باشا اتدابه لحكم خط الاستواء فأنصم عليه برتبة الفريق وعقد له على جيش قوامه ١٥٠٠ جندي ورتب له عشرة آلاف جنيه في السنة فأطلق على غوندوكرو اسم الاسماعيليه وكانت الحكومة قد أعطت بلاد خط الاستواء التزاما للسيد أحمد العقاد فأبطل التزامه وأسس نقطة عسكرية في شندي على ٥٠ ميلا من البرت نيازا وعاد في سنة ٧٣ من تلك البلاد تاركا ولايتها لروث باشا قومندان المساكر ولكن ولي عهد انكلترا طلب تولية غوردون فولي حتى سنة ٧٦ وخلقه برت ثم أمين باشا

السودان فلم تبق هناك قوة ما وقد أثبت الجنرال ونجت هذه الاسباب الثلاثة في كتابه « المهديّة والسودان » ولكن مصر ظلت قادرة على اخمد الفتنة بمد سنة ١٨٨٢ لولا أن الانكليز أرسلوا رجالهم ليتولوا الأمر فكتب هو بار باشا الى التيمس في ٣ فبراير ١٨٨٥ يقول : « والاكن صارت ثورة السودان حرباً دينية يقوم بها المسلمون ضد المسيحيين الذين مدوا يدهم لامتلاك هذه البلاد » ولكن موظفي الاستعمار ظلوا على نعمتهم بأن الثورة ناجمة عن ظلم الموظفين المصريين . ولما أرسل عبد القادر باشا في سنة ٨٣ الى الخرطوم كسر الثوار لأول مرة وسكن جهات سنار ثم كسرهم مرة ثانية وبسم له الفوز في كل مكان على قلة عدد جنوده . ولكن ذلك لم يرق للانكليز فأشاروا بتعيين علاء الدين باشا حاكماً على السودان وجردوا حملة هيكس برياسة سليمان نيازي باشا الاسمية وتلقى سليمان نيازي باشا الأوامر بأن يتبع اشارة هيكس ، ولكنهم رأوا أن يزلوه من منصبه لأنه عسكري ومن الممكن أن ينازع هيكس في ارادته وعينوا علاء الدين باشا الذي لم يكن عسكرياً حتى يخضع ويطيع فكانت النتيجة ضياع الحملة كلها ونهوض السودان كله للثورة حتى كتب غوردون في مذكراته « عند ما أفكر بما ضحي من حياة الرجال في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمكنني ان أمنع نفسي عن حب الانتقام من السير أو كلد كوفين والسير أدوار مالت والسير تشارلس جبلك لأنهم هم الذين دبروا ذلك كله » ، ويقول سلاتين باشا أنه تلى الأوامر في سنة ١٨٨٣ ليجمع جنوده في الفاشر وليختار واحداً من سلالة الملوك القدماء هناك فيسلمه البلاد ويجلو عنها

لم تكتف السياسة الانكليزية بذلك بل قضت على مصر بأن تخلي السودان وزادت على ما تقدم بأن وجود الانكليز في مصر لازم خوفاً على القاهرة من عصابات الدراويش كأن الدراويش صاروا جيوشاً منظمة تقهر مصر التي مزقت قبل ذلك بخمسين سنة أقوى الجيوش المنظمة وأمتنها وأكثرها عدة

حدثت واقعة هيكس يوم وصول افلن بارنغ (اللورد كرومر) الى مصر فأبلغ الخديوي أن انكثرا لاثم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه وشرح اللورد مانر كلام افلن بارنغ للخديوي بقوله « ان الرجل التعب المنهوك القوى الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لا يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس » فأجاب الخديوي السير افلن بارنغ انه لا يستطيع ترك السودان واذا كانت مصر لا تلتقي المساعدة لتعزز جيشها فهو يفضل أن يلجأ الى سلطان تركيا في هذه المساعدة فأجاب بارنغ « ولكن على شرط أن لا تدخل الجنود العثمانية مصر وأن تحمل سواكن مركزها » وفي اليوم التالي حمل الى الخديوي « المشورة والنصيحة بترك السودان » حتى يصبح بلا سيد فتبسط انكثراسيادتها عليه. ولما رفضت الوزارة المصرية ترك السودان اكرهت على الاستعفاء ، وقال اللورد مانر « ان الحكومة البريطانية اتبعت رأي محتندها وأمرته بأن يبلغ الحكومة المصرية التحميم عليها بترك السودان حالا واذا أبى أحد الوزراء فليستف . وبذلك كذبنا يومئذ النظرية القائلة بأن سياسة مصر والسودان لا تمنينا »

وأغرب ما في المحجج التي قدمها اللورد كرومر للخديوي توفيق ليحلي جنوده عن السودان أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ الف جنيه ولا تحصل من السودان سوى ٤٨٠ الف جنيه فلا يجوز ان تنفق مصر في السودان في كل عام ١٦٠ الف جنيه . وكانوا يستكبرون تجريد ١٦ الف جندي مصري وسوداني لتدويج السودان ولكنهم لما صار السودان لم يجدوا هذا العدد قايلا زادوه من كل سلاح وهيأة على حساب مصر وعلى ثقة الخزانة المصرية



اما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع اطرافه فهي على الوجه الآتي :

- ١ - حلفا . وهي تتناول حلفا والمحس وسكوت
- ٢ - دققة . وهي تتناول ارقو ودققة الاودري والخندق والدبة وكورتي ومروي
- ٣ - بربر . وهي تتناول الرباطاب وبربر ومدينة بربر والدامر وشندي
- ٤ - الخرطوم . تتناول مدينة الخرطوم وحدها
- ٥ - مديرية الجزيرة . تتناول الكاملين والمسلية ورغاية وود رملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمعة
- ٦ - مديرية سنار . تتناول سنار وشيخة ووادمدي والرصيرص والدندر ودار الفوننج وأبو نعمة
- ٧ - مديرية النيل الاعلى . تتناول كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها
- ٨ - مديرية بحر الغزال . تتناول واو ومشرع الريك وديم الزبير وشامبي وشكوشك وتونج واورمبيك
- ٩ - كسكة . تتناول كسكة والقضارف والقلايات
- ١٠ - سواكن . تتناول سواكن وطوكر
- ١١ - كردوفان . تتناول الابيض وباره والدويم وخربي والنهود والشنوط والطيارة والديكن وتندك وجديد
- ١٢ - دارفور



اخلاء السودان ان ليس تركها مشاعا

لو أن السياسيين قالوا للام الصغيرة أو الضعيفة انا نمتلك أرضكم بحكم القوة لا بحكم آخر لسكت الضعفاء الى ان يستعيدوا قوتهم فيعيدون بها ملكهم وحقهم . ولكن المدنية الحديثة في طورها الجديد لم تتوصل الى حمل الحكومات على ان تعدل عن القوة الى الحق فتتخذ شطراً في القول ودستوراً في العمل ، فتمسكت بالتقديم أي بالقوة وأخذت تلبسها حلة الجديد أي حلة الحق والقانون بالقول فقط . وليس في مسائل العالم مسألة أظهر في ذلك وأجلى من مسألة السودان ومصر . فان انكلترا التي دخلت مصر باسم الدول ، وتقدمتها في الدخول منشورات سلطان تركيا باعتبار عرابي ثائراً ومسامي الخديوي توفيق ومساعدة فريق كبير من عظماء مصر ورضا الدول ، انما هي دخلتها لتوطيد عرش الخديوي أو بالاحرى ابقاء الخديوي توفيق على العرش . فكان اول حمل صمته ان اكرهت الخديوي على سحب جنوده من السودان . ولكن الخديوي صاحب مصر والسودان أي صاحب النيل من وراء منبعه الى ما بعد مصبه لم يسحب جنوده من تلك الارض ليركها نهياً مباحاً لمن شاء امتلاكها ، بل هو سحبها « لضرورة عسكرية ولاسباب حرية » فالسودان اذن ظل ملكاً لمصر في عرف الدول وفي عرف القانون الذي يقولون انه نظام تسير عليه جميع أممهم . وقبل ان يتم سحب الجنود المصرية من السودان نزلت الجنود الانكليزية في سواكن وسواحل الصومال ، والجنود الطليانية في مصوع . وقد قال الورد دفرين في تقريره عام ١٨٨٣ بضرورة انسحاب الجنود المصرية من الاقاليم الشرقية والغربية والجنوبية ، ولكن ضميره لم يساعده يومئذ على القول بضرورة انسحابها من وادي النيل من منبعه الى مصبه فقال : « ان بعض الاشخاص يميلون الى نصيحة مصر بان تسحب من السودان كله ولكنه لا ينتظر منها ان تسلم بذلك فمصر التي تعيش من النيل

يحق لها ان تمتلك مجرى النيل كله فيكفيها ان تفسحب من دارفور وكردوفان وان تظل الخرطوم وسنار في قبضتها »

احتلت انكلترا وادي حلفا وسواكن وبربرة وزبلع والاوغندا وخط الاستواء حالما خرج منها المصريون وبذلك طوقت السودان من كل جانب . وهكذا جعل حد مصر في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بين الشلالين ولم يبق من الحكم المصري في السودان سوى مقاطعة خط الاستواء بيد امين باشا . فأراد الانكليز استئصال كل شيء غملاوا نوبار باشا على ان يكتب الى امين باشا كتابا في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يقول له فيه ان حكومة الخديوي لا تستطيع مساعدته بشيء فهي ترك له الحرية النامة ليتدبر واذا شاء الانسحاب فليقصد زنجبار . وأحدثت انكلترا ضجة في أوروبا بشأن امين باشا متظاهرة بالغيرة عليه مع ان أميناً كتب من ودلاي في ٦ يوليو سنة ١٨٨٦ يقول انه لا يريد شيئا وان المديرية في منتهى الراحة والسكون . وكذب قنصل انكلترا في زنجبار ان المصريين بقيادة أمين باشا لا يرضون مغادرة مديريتهم وانهم هناك جميعا يخلصون الحكومة الخديوي . وكانت قرة أمين باشا مؤلفة من أوورطين مصريتين فأذبح بينهما في ١٨٨٧ ان امين باشا سيتخلى عنهما فذهب اليه ١٩٠ جنديا من زينك الأورطين وأبلغوه انهم لا يدعونه يغادر البلاد . فافهم أمين باشا الحقيقة وظل في منصبه يدير البلاد باسم خديوي مصر . ولما وصل ستانلي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٨ الى تلك الجهة بحجة انقاذ امين باشا قال له شكري أفا من ضباط الأورطة الأولى « ان جنديا واحدا من جنود الخديوي لا يرضى الانسحاب من هذه البلاد »

وكتب جون روث تروب رفيق ستانلي في مذكراته « ان أميناً لا يود الانسحاب فلا يصح لنا الافتخار بمحملتنا التي لم يكن الغرض منها خدمة الانسانية بل خدمة المطامع وحب الثروة » ولما عرض ستانلي على امين باشا أن يستلم منه المديرية باسم انكلترا أجابه « اني لا أسلم وماذا تقول غي

حكومة مصر اذا أنا فعلت ذلك » وأقرب ما في هذه القصة ان ستانلي الذي أرسلته انكلترا يدعوى ائقاذ أمين باشا من خط الاستواء أرسل الى أمين باشا يطلب منه المساعدة لينقذه مما هو فيه حتى يتمكن من الوصول اليه فأرسل اليه أمين قوة انتقذه . ولما قابله ستانلي وطلب منه العودة معه أجابه ان الحكومة المصرية لم تأمرني بالجلء بل تركت لي حرية العمل . فاقترح عليه ستانلي بعد رفضه الجلء ثلاثة اقتراحات (١) اما أن يكون حاكماً لخط الاستواء باسم بلجكا وباعتماد مالي قدره ٣٠٠ الف فرنك في السنة وراتب ٣٧ الف فرنك (٢) واما ان يكون حاكماً لاقليم الشرق الجنوبي باسم انكلترا وراتب يتناوله من انكلترا (٣) أو الجلء والعودة الى مصر . فرفض أمين باشا ان ينتقل من ظل علم الى ظل علم آخر . وهكذا فشل ستانلي ورجع بخفي حنين الا انه تلقى في شهر يناير سنة ١٨٨٩ كتاباً بان « الضباط المصريين داخلهم الشك بأمين باشا وخافوا ان يجلو عن البلاد فاخذوا يرقبونه . وهؤلاء الضباط والموظفون الذين لم يتناولوا قرشاً واحداً منذ خمس سنين صانوا ملك بلادهم واحتملوا كل شيء في سبيل وطنهم » على ان الانكليز ظلوا يضغطون على أمين باشا حتى جلا عن البلاد بالتهديد في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وبذلك الجلء تقام ظل مصر عن سائر جهات السودان وطوي العلم المصري الذي ظلل تلك الربع نصف قرن وأخذت انكلترا تنظم اعمالها فبسطت حمايتها على الأوغندا وعقدت مع المانيا اتفاقاً سنة ١٨٩٠ تعترف به المانيا بنفوذ انكلترا في أعالي النيل وعقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقاً آخر في سنة ١٨٩٤ يقضي بان ترضى حكومة الكونغو بمرور سكة حديد الكاب بأرضها وترضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غرباً حتى فاشوده . فلما أعلن أمر هذا الاتفاق قال الموسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا : « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لا تملكه انكلترا وهو ملك السلطان المضمونة صيافته بماهدات دولية والمتولي أمره خديوي مصر بماهدات تقضي

بولايتيه . ثم اتفقت فرنسا مع حكومة الكونغو على أن تحمل حملها في تلك المنطقة « الى أن يتمكن خديوي مصر من استعادتها فتعيدها اليه كما هي » وفي سنة ١٨٩٥ خطب السير أودار غراي مطالباً بحق مصر بحجة ان الانكليز قوامون على مصالحها فرد المسيو هانوتو منكراً ذلك على انكلترا وكانت حملة مرشاش سائرة الى السودان وتبعتها . الحملة المصرية بقيادة السردار كتشير وهي مؤلفة من ٢٤ الف مصري وه آلاف انكليزي واتفقت مصر على هذه الحملة بحساب جار فتحت لها خزانة انكلترا لأن فرنسا وروسيا انكرتا على مصر أخذ المال من صندوق الدين حتى تكرر انكلترا على اعلان خطتها في مصر . ولما دخل كتشير بربر طلبت انكلترا من فرنسا التخلي عن السودان المصري لأنه من املاك السلطان وان الانكليز الذين يساعدون الخديوي انما هم يساعدونه في استعادة املاك بلاده . وعلى هذه القاعدة تنازلت فرنسا عن اتفاقها مع حكومة الكونغو الى أن جاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انكلترا ومصر أو بالأحرى بين انكلترا ونفسها فقال الناس جميعاً انه اتفاق لا يتفق مع شرعة أو قانون . ولكن اللورد كرومر امتدح اللورد سالسبوري ببرمه لأنه « لم يعبأ بنص قانوني فأظهر شجاعة كبرى »

ذلك التاريخ نوره على علاقته وفيه الدليل الصحيح لمن اراد دليلاً صحيحاً على حلقة من حلقات القسر والفساد الذين حلا بمصر منذ قرن كامل حتى وصلنا اليوم الى سماع الكتاب الانكليز وهم يقولون . أين انتم من السودان وأين السودان منكم . بل حتى رأينا النيل ويكادون يخرجونه من قبضة مصر ليكون غلا في عنق سكانها . ومصر لم تترك السودان من يدها باخلاؤه . ومصر استعادت السودان بدمها ومالها وهي لا تزال وحدها الحارسة الأمانة عليه المنفقة على أهله لتنظيمه وجيش مصر والميزانية المصرية أكبر شاهد لمن اراد الشهادة

فتح السودان واتفاق ١٨٩٩

زحف الجيش المصري بقيادة السردار كشنر باشا فالتقى بالسودانيين في عكاشه في أول مايو سنة ١٨٩٦ وفي ٧ يونيو استولى على فكره وهي على بعد ٤٥٠ ميلاً من حلما وفي ٢٥ اغسطس وصل الى كوشه وفي ٢٢ سبتمبر وصل الى دنقلة (١) وتقدمت طلائمه الى المنمة وعاد الانكليز الى مصر ليرتاحوا واقامت للسردار كشنر مأدبة خطب فيها الورد كرومر فقال « ان استعادة مديرية دنقلة ليست سوى الخطوة الاولى وقد حل الوقت الذي يتحقق فيه العلم المصري على ابراج الخرطوم »

(١) كانت حملة دنقلة مؤلفة من ١٢٥٢ فارساً و ٩٥٣ طوبجياً و ١٨ مدفأ و ٦١٨ هجاناً ونماني أوروب مصريه من المشاة وهي الاورط التي الفت بعد حل الجيش سنة ٨٣ ومن خمس اورط سودانية الفت أثناء ثورة المهدي والجملة ١٠٧١٥ مقاتلاً يتبعهم أركان الحرب وعددهم ١٦٠١ و ٩٤٢ عسكرياً غير منظم و ٦٠٠ من حملة النقل والجملة ١٦٦٨٠ منهم ٧٠٠ ضابط وقبل زحف الجيش أنشئت اورط سودانية جديدة واورطتان مصريتان واخذ السردار أكثر من الف رجل من قبائل العبايدة والسكبايش والعلقيات لحماية الصحراء الغربية والشرقية وامتدت انكثرا هذه الحملة بألاي عدده ٨٧٠ رجلاً من بعض الهندسين والطوبجية وأرسلت الايا من الهنود احتل اسوان وكان مع الحملة ٥٠٠٠ من الخيل والجمال وعشرة بلوكات من عساكر القرعة القصار القائمة وثلاثة بلوكات لخدمة وجندت اورط لمد الخطوط الحديدية وكان لنقل ١٢ وابوراً حرياً و ٧ وابورات مدرعة ماعدا المراكب والزوارق وبعد واقعة المطهرة في ٨ ابريل ١٨٩٨ وتمزيق جيش الأمير محمود أستمد السرداد لزحف على الخرطوم فواد اورط السكة لمديد فدها من ابي سد الى المطهرة ومد الخط التلغرافي من بربر الى سواكن وارسلت انكثرا لتجديته آلاياً آخر ليجهد بالزحف فصار الجيش الذي زحف به على الخرطوم مؤلفاً من ٤ اورط من الفرسان الانكليز و ٩ من الفرسان المصريين و ٨ بلوكات من الهجانة ويطاربي مدافع انكليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية وفرقة من المشاة الانكليز مؤلفة من آلايين أو ٨ اورط وفرقة مصرية أي ١٦ اورط والجملة ٢٥ ألفاً يلحق بهم الفان من متطوعة البرابوزيد الاسطول النيل ثلاث مدرجات فصار عددها عشرين أما جيش الخليفة فكان عدده نحو ٥٢ ألفاً منهم ٤٩٥٠ فارساً وعدد المسلحين بالبنادق ١٤٣٠٠ مقاتل وكانت المركبة الفاصلة في جفر الجملة ٢ أكتوبر ١٨٩٨ في سهل كردي قتل من الدراويش عشرة آلاف وجرح أكثر من هذا العدد وقتل وجرح من الانكليز والمصريين ٤٩٠ وقتل الانكليز ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً وقتل المصريين ضباطان و ٢٧ عسكرياً وجرحى الانكليز ٨ ضباط و ١٢٥ جندياً وجرحى المصريين ١٥ ضابطاً و ٢٨٦ عسكرياً

وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ استؤنف الزحف ودخلت الجنود أبو حمد في ٧ اغسطس وفي ٧ سبتمبر استولت السفن على بربر . ووصف الحملة يومئذ أحد المراسلين الانكليز المرافقين لها بقوله « وانا لنتساءل اليوم عن خطر المهديّة الذي كان يهدد مصر فأين هو وما هو ؟ » وفي ٢٥ أكتوبر وصلت السفن الى المتمة وقال المستردوكنس وكيل المالية المصرية في تقريره « ان مديرية دتلة كلفت الميزانية المصرية ٨ ملايين جنيه » ووصل الخبر بان الفرنسيين يمتلئون فاشوده فاسرع المردار بالزحف فوصلت طلائمه وسفنه الى شندي وفي ٢٦ مارس وفي ٨ ابريل ايدت قوة الامير محمود وقررت الحكومة الانكليزية أن تتنازل لحكومة مصر عن المال الذي اخذته منها في الحساب الجاري وقدره ٧٩٨٨٠٢ ج لان ثلث هذا المال اتفق على الخط الحديدي الذي مد مع الجيش وهو يعد بمثابة شطر أو قطعة من سكة حديد « الكاب - القاهرة » وفي الوقت ذاته تألفت في لندره شركة لمشتري خطوط السكة الحديدية السودانية ووصل سسل رودس الى القاهرة ليفاض حكومة مصر في ذلك فأذاخت « الاهرام » خبر محادثته مع مصطفى باشا فهمي يومئذ فاهتزت صحف العالم لهذا النبأ حتى أرسل السلطان عبد الحميد الى الخديوي عباس مذكرة يحذره فيها من التنازل عن هذا الخط الحربي لدولة أجنبية لان هذا التنازل يعد مصادرة لنصوص فرمانات الولاية . وفي أول سبتمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان وهدمت قبة مقام المهدي وعند فجر ٢ سبتمبر هجمت جموع الدراويش فحصدتهم المدافع والرشاشات حصداً ودخل كتشتر أم درمان

وفي ١٥ سبتمبر ١٨٩٨ استولى على معسكر الدراويش في رتنج واخبره أميرهم انه ذهب لامتيار الثلة في بلاد الشلوك فصدّه جماعة من البيض يمتنعون في قلعة فاشوده وكان اللورد سالسبوري قد أرسل الى اللورد كرومر في ٢ اغسطس تلفرافاً يقول له فيه « اذا وصل الجنرال كتشتر الى الخرطوم

فليرسل السفن في النيل الازرق والنيل الابيض فاذا عثر في أحدهما على الفرنسيين أو على الاحباش فليحذر أن يعمل أي عمل يعد اعترافاً بنفوذها في مجرى النيل »

وفي ١٩ ستمبر وصل السردار كتشنر الى فاشوده حيث التقى بمارشان . وفي تلك الساعة كان وقت حل المسألة بين فرنسا وانكلترا . وفي مساء ٢٠ ستمبر رفع العلم المصري هناك وترك الحراسته نصف أورطة وماد كتشنر الى انظرطوم . ومما يذكر من أقوال وزراء الانكليز قول السيد ادوار غراي « انا لا نستطيع التسليم للفرنساويين بأعلى النيل ، لان النيل هو مصر ومصر هي النيل » ووصل الامر بين فرنسا وانكلترا الى الحرب فاستشارت فرنسا روسيا فاجابتها حكومة القيصر بأن تسوي المسألة حياً مع محافظتها على شرف عليها . وفي ٤ اكتوبر قررت حكومة فرنسا سحب جنودها من فاشوده وفي المساء ذاته اعدت في دار بلدية لندره حفلة نفحة اكراماً للورد كتشنر واعلن رئيس الوزارة خبر جلاء مارشان عن فاشوده التي « لا أهمية لها في نظر حكومة الجمهورية » وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ وقع الموسيو كبون سفير فرنسا واللورد سالسبوري اتفاقاً خلاصته ان حدود نفوذ فرنسا هي الجبال الفاصلة بين نهر الكونغو ونهر النيل وانجبت الجنود الفرنسية عن بحر الغزال . ولكن هذا الاتفاق لم يمس بشيء حقوق مصر ولكنه من نفوذ فرنسا في وادي ، ذلك النفوذ الذي بدأت وزارة فرسينه بهدمه في سنة ١٨٨٢ واتمت وزارة حللكسه ذلك الهدم في سنة ١٨٩٩ واذا كان ديسكس من قواد نابوليون قد حفر اسمه على جدار أنس الوجود في اسوان وهو يطارد المالك فبحا ذلك الاسم عسكري انكليزي لا يعرف قيمة التاريخ فان حاكم السودان غير اسم فاشوده بكذلك حتى لا يظل ذلك الاسم تذكراً سيئاً بين الانكليز والفرنساويين

على ان الانكليز لم ينتظروا توقيع فرنسا لاتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

ليأمرؤ مصر بأشرا كههم بملك السودان بل وقع اللورد كرومر بأهم انكتر ١ وبطرس باشا خالي بأهم مصر في ١٩ يناير من تلك السنة اتفاقاً في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجناب المالي الخديوي

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الحاجات المتنوعة

« وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الاكف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

« وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصولية الحاق وادي حلفا وسوا كن ادارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

« فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

« الاول — تطلق لفظة السودان (وقد اعملوا بالاتفاق كلمة السودان المصري) على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها موقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد فتحتها بالاتحاد من الآن فصاعداً .

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سوا كن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري

« المادة الثالثة — تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم صوم السودان ، ويكون تعيينه بأمر حاكم خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر حاكم خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

« المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلوتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويل أو نسخ أي قانون أو اية لأئحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

« وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

« المادة الخامسة — لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الاّ ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

« المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم صوم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوروبية

« المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل

الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه
« المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينه سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.
« المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

« المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان. أو تصديره منه. وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبمهما وتشغيلها » اه

بعد الاتفاقين

بعد جلاء فرنسا وبين عن فاشوده وقبل إبرام اتفاق ١٩ يناير بين مصر وانكلترا واتفق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين انكلترا وفرنسا تساءل الانكليز وقد خلا لهم الجو فباتوا ولا منازع ولا خصيم لهم يتساءلون أي السياسة يتبعون ؟؟ أ يضمون السودان الى أملاكهم ؟ انهم اذا ما فعلوا لا يجدون مقاوما بعد اغضاء أوروبا وخمول تركيا . وقالوا : اذا ما ضمت انكلترا السودان الى أملاكها بات السودان وكأنه الزورق المعلق به خيط كل ذى نسمة حية في مصر وضربة واحدة من مقص خفيف على ذلك المحيط النحيف تقطع المحيط وضربة معول في مجرى النيل تحول ماءه أو بعض ذلك الماء عن مصر . وقال اصحاب هذا الرأي منهم ان انكلترا اذا ضمت السودان الى أملاكها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تحول الموقوت الى دائم . ألم ترفع عليها على الاوغندا وخط الاستواء واونيور وبحر الفزال والخرطوم ؟ ألم تنزل جنودها في سواكن وزيلع وبربره ؟؟

على ان قوما آخرين اعترضوا على الضم واخذت الحكومة توازن بين الفائدة والخسارة ولم يخطر ببالها ان تنظر الى المسألة من الوجهة القانونية ولا الى مواضعها بالجللاء ولا الى ما مائل ذلك وحاكاه بل نظرت الى المنفعة وكانت للورد كرومر في النهاية الكلمة العليا فأبرم اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بنصه وآرائه . واليك خلاصة ما قاله عن ذلك في تقريره لعام ١٨٩٩ وقد كان ذلك القول قاعدة سياستهم في ما بعد :

« السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الناج في حر الشمس فهو سبب هزن المالية المصرية وضعفها ، وقد اتفقت فيه انكلترا مبالغ طائلة امتلت استعدادها عند تصفية الحساب في ٤ اغسطس ١٨٨٤ قرر مجلس النواب فتح اعتماد ٣٠٠ الف جنيه لحملة ولسلي اينقذ غوردون فوصل هذا الاعتماد الضئيل

الى ١١ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنها لا ترتكب مثل هذه الهفوة مرة اخرى . فاذا ضمت السودان الى املاكها فانها تضاعف تلك الهفوة »

ذلك مادما اللورد كرومر الى جعل السودان شركة بين مصر وانكلترا فتغمر انكلترا وتتحمل مصر متاعب الخدمة واعباء النفقة . فصر انقذت على حملة دقلة وحدها ٨ ملايين جنيه وانكلترا افرضت مصر مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج ثم تنازلت لها عن هذا المبلغ وأخذت حكومة مصر تبيع ما استطاعت بيعه بأمر انكلترا ، فباعت الواخر الخديوية والحياض وحولت جميع الاعتمادات المفتوحة في أبواب المزنة الى نفقات السودان وابتعت التفتايش والأراضي حتى أخذت صحافة مصر تمنون تلك المبيعات بعنوان « مصر في المزاد »

وقبل أن يعلن ذلك الاتفاق حطب اللورد كرومر في الخرطوم في ٥

يناير فأشار الى هذه الشركة الغربية

غربية لأنه « ذا مقليل ان من الشركة بالحكم ما يكون مثنويًا فان هذه الشركة لا توازن فيها بين الشريكين لأن لانكلترا على ما نص قانون الشركة التفرد بالسيادة واذا ما قيل ان من الشركة في الحماية ما هو معروف كحماية انكلترا وأميركا والمانيا لجزر سامواي تقي الفعل هذا القول لأن الحكومة الانكليزية تعتبر السودان المصري أرضاً مفتوحة بقوة جيوشها ويتولى ادارتها رجالها . قال المسيداني « المسألة ليست مسألة قول وكلام فصر تحت نظام الحماية الانكليزية ، وأما السودان فان عمل مصر السليبي فيه يجعله فعلاً أرضاً من أملاك انكلترا » أما اذا نظرنا الى الاتفاق من الوجهة القانونية فاننا نحكم بلا تردد بأنه اتفاق باطل لأنه لم يكن يسوغ لمصر عقد مثل هذا الاتفاق ، ولا يسوغ للخديوي توقيعه وهو مولى من السلطان مع املاك سلطانية ، ولا يجوز لانكلترا ابرامه لارتباطها بعهود ومواثيق مع الدول .

بفوق هذا كله انه لا يحق لمصر ولا لانكلترا المساس بحقوق للدول

ولما سئل اللورد سالسبوري في مجلس نوابهم في ٦ فبراير ١٨٩٩ عن اتفاق ١٨٩٩ كان جوابه غريباً كقوله « لقد ينقضي زمن طويل قبل أن يستولى الهدوء والسكون على السودان كما يستولى الآن على أحد شوارع لندن. وأوجه نظر السائل الى رجل اشتهر في تاريخ انكلترا حتى لقبوه بنيلوم الفاتح على أنه لم يفتح انكلترا وبلاد الغال كلها - الى أن قال - انا نضع يدنا على السودان لسببين الأول أن السودان من املاك مصر التي تحتلها والثاني حق الفتح » ولكن هذا القول يدفعه كتاب بطرس باشا غالي الى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٨ وسدور الأمر الخديوي في ١٥ يناير ١٨٨٤ بالحاق السودان بوزارة الحرية فالسودان لم يكن في حين من الأحيان « ملكاً بلا مالكة » حتى يصلح الادماء فيه بحق الفتح وانكلترا ذاتها احتجت على هذا الادماء في سنة ١٨٩٨ لما وصل مارشان الى قاشوده فقالت ان للسودان مالكا هو الخديوي فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكة أما حق الفتح فهو محفوظ لمصر وحدها لأن محمد علي واسماعيل لم يكونا مندوبين انكلترا في فتح السودان واذا كانت انكلترا قد ساعدت الخديوي عباساً الثاني على استعادة أملاكه أو بالأحرى على تسكينها وقطع دابر الثوار فيها فهي لم تدع الى ذلك ولم تشترط على الخديوي شرطاً في عمل تطوعت له وتبرعت به ولو انها عقدت معه شروطاً لكانت تلك الشروط باطلة لأنه لا يملك حق التعاقد على أرض هي تحت سيادة سلطان تركيا . فأصح من قول اللورد سالسبوري يومئذ قول وزير الخارجية برودريك في جلسة ١٨ فبراير ١٨٩٩ « نحن لم نرتبط في مسألة السودان بعهد ولا بقانون ولا بنظام »

على انه جاء في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ان العلم المصري وحده يظل خافقاً على سواكن أي المدينة التي ظلت مصرية باعتراف الانكليز ولم تلغ منها سلطة المحاكم المختلطة الا في ٢٠ يوليو ١٨٩٩ فلما ذا أبقوا العلم المصري وحده حروفاً عليها ؟

هذا السر كفه أحد الموظفين الانكليز لمراسل جريدة الطائ الفرنسية بقوله « ان الانكليز (العارفين) مرتاحون الى اتفاق ١٩ يناير وأبقينا سواكن تحت العلم المصري كما كانوا يفعلون قديماً بوضع الجريح في ثغرة السور قبل الهجوم أو كما يفعلون اليوم بنصب مستشفيات الصليب الاحمر بدلاً من الابراج المدرعة فنحن نبقى سواكن نصف مستقلة في طريق السودان لهذا الغرض وماذا يهمنا بعد ذلك ما دام قعودنا كاملاً ؟ »

واذا كانت انكلترا قد اشترطت في الاتفاق إلغاء سلطة المحاكم المختلطة . فلأن انشاء هذه المحاكم في سنة ١٨٧٦ كان رغم ارادتها بعد ما اتفقت في سنة ١٨٧٠ مع ألمانيا على أن تطلق يدها في مصر ولم تنس حكم تلك المحاكم في سنة ١٨٩٦ بإعادة الأموال الى صندوق الدين وكانت تعتمد على ٦٢ مليون فرنك متوافرة في ذلك الصندوق للاتفاق على حملة السودان . ومما يدل اكبر دلالة على فعل السياسة في النفوس والآراء أن السير مكرايث - الذي امتدح المحاكم المختلطة في احدى المجلات الانكليزية امتداحاً فضلاً فيه على كل نظام قضائي - حمل عليها في سنة ١٨٩٨ حملة شعواء وطلب الغاءها وجس بطرس باشا عالي بإشارة اللورد كرومر نبض الدول في ذلك فقابلت طلبه بالرفض وكان أشد الدول رفضاً ألمانيا فأجل الانكليز المشروع الى وقت ملائم وهذا الوقت هو الحرب . وقد رأيناها تمد أجل هذه المحاكم سنة فسنة الى أن تلغىها أو تجعلها لها - أي عاكم انكليزية - لولا هبة مصر للاستقلال والحيولة دون مشروع الانكليز



هذا ما يقال في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الذي مكن انكلترا من السودان ولكن السردار كتشنر أراد مطاردة عبد الله التعايشي ليقتل عليه فوجه أخاه بحملة عددها ٦ آلاف مقاتل فأت منها ربعها اعياء وتعباً ، فعزله وتولى هو ذاته قيادة القوة التي فاجأت محمد شريف واثنين من أولاد المهدي في

شكابة فقتلهم وأحرقت القرية. وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ فتكت حملة ونجت بعبد الله التعايشي وأمرائه ولم ينج سوى عثمان دقنه وقصد الجنرال ونجت ديريكات معسكر عبد الله التعايشي فتقدم اليه غلام في الخامسة عشرة وقال له «الخليفة مات وانا ابنه» ثم وجد جثة عبد الله وهي ممزقة بالرصاص وفوقه الأمير علي ودهيلا واحد فضيل والى جانبه جثث الأمراء الآخرين ونهض من بين هذه الجثث يونس الدقي حيا وفي شهر يناير ١٩٠٠ أخذ عثمان دقنه اسيراً في جبل طوكر وبذلك انتهت سلطة الدراويش

ولما عين ونجت باشا حاكماً للسودان طلب ارسال الزبير باشا اليه وكان غوردون قبل سقوط الخرطوم يطلبه فلا يرسل وكان الجنرال ونجت يقول لو انهم ارسلوا الزبير الى الخرطوم عند ما أحرق الخطر بغوردون لما هلك غوردون ولما سقطت الخرطوم. ولكن الاسباب التي حالت دون ارساله أو ارسال عبد القادر باشا في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ زالت في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ فأرسل الى تلك البلاد بلاده وقد كان له فيها التاريخ المجيد فهو الذي سلم درفور لحاكم السودان امماعيل باشا أيوب بلا حرب ولا قتال

ولما استتب الأمر في تلك البلاد أخذوا بمد الخطوط الحديدية ووصف اللورد كرومر تلك المشروعات في تقريره سنة ١٨٩٩. وفي سنة ١٩٠٢ انتهت حرب انكلترا في الترنسفال وحان الوقت لانجاز مشروع الكاب - القاهرة وجاءنا تشمبرلن وزير المستعمرات زائراً فقابل الخديوي في ٦ ديسمبر من تلك السنة وغادر السويس في ٧ منه قاصداً الاوغندا وافريقيا الجنوبية وفي ٣ يناير ١٩٠٣ جهر اللورد كرومر بتلك المشروعات الكبيرة وهي استثمار السودان ثم وصل مصر والسودان بجنوب افريقيا

ومنذ اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وانكلترا لم يقع حادث دولي آخر يستحق الذكر سوى اتفاق ١٩٠٢ التجاري بين فرنسا ومصر فقد وقعت مصر وحدها ذلك الاتفاق النافذ في مصر والسودان معاً خلافاً لما ورد في

المادة السابعة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وانكلترا وعد ابرام هذا الاتفاق فوزاً سياسياً عظيماً للسيو كوجردان معتمد فرنسا السياسى في القاهرة ولا مندوحة لنا في ختام هذا الفصل عن ايراد كلمة غلادستون في سنة ١٨٧٧ عن عزم انكلترا على احتلال مصر وبسط سلطانها على السودان. قال في فصل نشرته مجلة القرن التاسع عشر في شهر ستمبر من تلك السنة « اذا وطأت اقدامنا مصر كان ذلك بذرة صالحة لانشاء امبراطوريتنا الافريقية الشمالية ثم تتجاوز النيل الأبيض والنيل الأزرق الى خط الاستواء وعند من هناك ايدينا الى الناتال والكاب ونبتلع الحبشة ونحن سائرون في طريقنا »

فما يستثمرونه اليوم وضعوا أسسه منذ عهد بعيد ، متذرعين بالقوة وبالقوة وحدها لافرق بين الاحرار منهم والمحافظين وغلادستون الذى نورد اقواله شيخ احرارهم بلا منازع



احرار ومحافظون

نشرنا كلمة المستر غلادستون زعيم الاحرار في سنة ١٨٧٧ عن تطلع الانكليز الى احتلال مصر والمروء منها الى السودان والمروء من السودان الى خط الاستواء ومد اليد من هناك الى الناطل والكاب وهضم بلاد الحبشة أثناء السير . والآن نرجع الى آراء النواب والصحف في ذلك بعد تجريد حملة « كتشنر » ففي منتصف ١٢ مارس ١٨٩٦ تلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومته بالتحف وفي مساء ١٣ مارس أبلغ الخبر الى رئيس الوزارة المصرية الذي حمله الى الخديوي عباس في الليل، وفي ١٤ مارس دعي الرديف المصري الى حمل السلاح ، وفي ١٥ منه سافر الجنود الى السودان وعينت عكاشة محلاً للحشد وفي ٢٧ تولى السردار كتشنر قيادة الحملة ومن ١٣ الى ١٦ مارس ١٨٩٦ شغل مجلس نواب انكلترا أمر هذه الحملة فقالت الحكومة الانكليزية « انها أمرت بها لصد الاحباش الذين استفحل أمرهم بعد وقعة عدوة وانكسار الطليان وانحصار قوتهم التي نحمي كسله » وقابلت لندره خير زحف الحملة بملء الارتياح ووقف لابوشير يستنكر أمر هذه الحملة في مجلس النواب فأعلن رئيس المجلس اقبال باب البحث والمناقشة وقالت الدالي كرونيكل في وصف هذه الحملة « انها بمثابة وضع اليد نهائياً على القطر المصري وعحو المواعيد التي كررت منذ سنة ١٨٨٢ وابلغ فرنسا اننا لانبأ بمصلحتها ولا بأمانيتها ولا بواطنها ولا بصداقتها ولا بنفسها »

ووصفت الطان الفرنسية الحملة يومئذ بقولها : « ان الشعب الانكليزي شعب متاجر وهو ينزل السياسة منزلة الاعمال التجارية والقاعدة في التجارة »
« الربح جهد الطاقة وقلة النفقة جهد الطاقة »

وانتقد السير ويليام هر كور الحملة لانها تكلف انكلترا أموالاً وفيرة فرد الهورد كرزون « ان ثقات هذه الحملة التي لا يمكن تقديرها الآن حتى تقدير

تقريبى ستكون على طاق مصر» فارتضى النائب الحزب هذا البيان . ثم سأل المستر لاجوشير وزير الخارجية بلفور عن قدرة مصر على الاتفاق فأجاب : « انا ابلغت سفراءنا لدى الدول انه اذا لم تستطع خزنة مصر الاتفاق فاننا سنأخذ المال من صندوق الدين المصري . ثم زاد على ذلك قوله : « أما نحن فاذا أقدمنا على أمر فاننا لا نتقهقر ، وأينا نزل العسكري الانكليزي يجب ان يظل الى الابد » . فلم يرد لاجوشير زعيم الاحرار بكلمة واحدة على هذا القول لانه عده قولاً مرضياً مقنعاً

ولما دخل كتشنر الخرطوم وعرف ان مارشان في فاشوده اتحد الاحرار والمحافظون ضد الفرنسيين ، فالدالى تفراف مثلا عدت مارشان وقوته جماعة من الفارين الذين لامندوحة عن عقابهم ، والتيمس أذرت فرنسا بان أقوال السير ادوارغراي في ٢٧ مارس ١٨٩٥ لا تتغير ولا تتحول وهي : « حيثما نزل جندي انكليزي ظل أبداً الدهر »

وفي ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ خطب اللورد روزبرى الحر في ابسوم فقال : « ان فرنسا ارتكبت ضدنا عملاً عذائياً فالأمة كلها وراء الحكومة تؤيدها فاذا هي ترددت لا تظل ساعة واحدة في كراسيها فاذا ادعت فرنسا ان في المسألة شرف عليها فان العلم شيء ينقل ويحمل » وخطب المستر اسكويث الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه « ان الأمة تؤيد الحكومة وليس بيننا وبين فرنسا خلاف في المبدأ أي ان الملك لمصر » . وفي ٢٦ اكتوبر ألقى المستر ريتشي الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه : « انا لا نسمع لفرنسا بأن تقاوم مشرونها وهو وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح » فقال السير ادوارغراي : « ان انكلترا لا تتساهل بشيء مع فرنسا فصر هي النيل . والواجب أن نكون لنا الرقابة على مجرى النيل كله من منبعه الى مصبه »

ومن هذه الأقوال كلها يعرف القاري ان الاحرار الذين كانوا ينادون بالجلاء عن مصر باتوا على رأي المحافظين عند ما وصل كتشنر باشا الى

المحطوم وتوج الورد سالسبورى اجماعهم بتلغراف الى سفير انكلترا بباريز
قال فيه : « ان جميع الاراضي التي كانت خاضعة للخليفة قد انتقلت الآن
الى يد الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية . فالأمر في ذلك
لا يقبل الجدل »

فاذا ما تعلم المصريون الاتحاد في مرافقهم ومصالحهم فان أجلّ درس
يتلقونه انما هم يتلقونه من الانكليز قبل سواهم ويتلقونه في سياسة انكلترا
في وطنهم وسودانهم أي في أنفسهم
وما تريد أن يفعله الناس بك افعله أنت بهم



اتفاق السودان

في نظر رجال السياسة والقانون

كان اللورد كرومر صاحب اتفاق السودان أول المعترفين ببطلانه من الوجهة القانونية فامتدح اللورد سالسبوري الذي أقر هذا الاتفاق لشجاعته واقدامه على عمل لا ينجزه الشرائع المعمول بها ولا القوانين النافذة أو المتفق عليها بين الأمم والشعوب ، وقد كتب في ذلك رجال القانون والسياسة طويلا فقال السياسيون ان الانكليز نظروا الى السودان المصري بعد اخلائه وبعد استعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الخمول والاهمال نظرتين : نظرة الطامع به وضمه الى املاكهم . ونظرة السيطرة عليه وحصر منافعه بهم وتكليف مصر القيام بنفقاته واعبائه . فقال دعاة الضم منهم انا اذا ضممنا السودان الى املاكنا لا نكون قد فعلنا شيئا جديدا بل نكون قد حولنا هذه الحالة الموقوتة الى حال دائمة . ألا ترانا وقد أخذنا من مصر الاوغندا وأونيورو وخط الاستواء وبربره وزيلع ؟ ؟ فاذا كانت نتيجة ذلك ؟ ان الأمر وقف عند حد احتجاج الباب العالي احتجاجا ضعيفا لم نعبأ به وقال دعاة الانتفاع وابقاء عبء النفقات على مصر : لماذا نكلف أنفسنا تحمل المتاعب والنفقات مادام مضمونا لنا الربح ؟

فالحكومة الانكليزية ترددت بين النظريتين وعادت الى اللورد كرومر لتسأله رأيه فاجاب اللورد كرومر انه يميل الى النظرية الثانية لأنه متشائم من مصير السودان وقال في تقريره لسنة ١٨٩٩ « ان السودان كان دائما كالهوة تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلك الملايين التي تلقى فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس في الصحراء واليه يعزى افلاس الخزانة المصرية . ولقد اتفقت عليه انكلترا بمبالغ كبيرة كانت تأمل استعادتها عند تصفية الحساب ولم يغرب عن الذهن ان حكومة انكلترا لما وجهت حملة ولسلي لا تقاذ غوردون سنة

١٨٨٤ فتحت لذلك اعتماداً قدره ٣٠٠ ألف جنيه فوصل هذا المبلغ الى ١١ مليون جنيه كذلك كانت حملة ١٨٩٦ - ١٨٩٩ فان مصر تحملت ثقلها الا ٧٩٨٨٠٢ ج تنازلت عنها انكلترا لحساب الخط الحديدي فرماً من مكة الكاب الى القاهرة ولكن مصر جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وقفاً على الحملة وباعت البواخر الحديدية والخياض والسرايات والحدائق والاراضي وكل ما استطاعت بيعه لاتفاقه في هذا السيل كما قلنا في كلمة سابقة أما أسباب تشاؤم اللورد كرومر من مستقبل السودان فهي : « قلة السكان وقلة الزراعة والندام الري واضمحلال التجارة والصناعة » لذلك أخذ الانكليز بنظرية اللورد كرومر وهي ان يدعوا مصر تقوم بنفقات السودان وتمييره . رويداً رويداً مع حفظ سيطرة انكلترا وتقديم هذه السيطرة وتوسيعها مع تقدم السودان ومصرانه . ذلك هو منشأ اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي لا مثيل له في المعاملات الدولية لأنه ليس بالحكم المثنوي تتعادل فيه سلطة دولتين ، والسلطة كلها محصورة بيد الانكليز ، ولا حماية مزدوجة لان الانكليز يدعون ان السودان ملكهم بحق الفتح

أما رجال القانون والشرع فانهم يقولون ان اتفاق ١٨٩٩ باطل كل البطلان لأنه لا صفة لمصر نحوها حق التعاقد لان مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها ان تمقد اتفاقاً دولياً اضيف الى ما تقدم ان الملكية محفوظة لتركيا وخديوي مصر الذي يعين بفرمان سلطاني هو في الحقيقة وال . فهو حارس لاملاك السلطان لامالك لها فلا يجوز له ان يتجاوز في اعماله حدود الفرمان الذي عين به ، وهذا الفرمان قد بين سلطته وحددها تحديداً تاماً فقي فرمان تولية عباس باشا الثاني سنة ١٨٩٢ مذكور نصاً بأنه لا يجوز له ان يتنازل عن أي امتياز ممنوح لمصر ولا عن أية أرض مصرية وتابعة لمصر ، فاتفق ١٨٩٩ يخالف كل فقرة من فقرات نصوص ذلك الفرمان أما من جهة انكلترا فانها اعترفت بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية

بصيانة الاملاك العثمانية واعترفت باتفاق الاستانة ١٨٨٢ على وجه التخصيص
بألا تطلب شيئاً لنفسها وايدت فرمان ١٨٩٢ الذي يحرم على مصر التنازل عن
اية أرض مصرية واعترفت أيضاً بأن الاملاك السودانية أملاك مصرية صرفة
وذكرت ذلك صراحة باتفاقها مع حكومة الكونغو البلجيكية (١٢ مايو
١٨٩٤) وتذرعت بهذه الحجة ضد فرنسا في ازمة فاشوده سنة ١٨٩٨ فن
هذه الوجوه أيضاً يعد اتفاق ١٨٩٩ باطلاً

وفوق هذا كله اغتصب هذا الاتفاق الحقوق التي اكتسبتها الدول بمواده
٦. و٧ و٨ و٩ و١١ لأنه منع مريان احكام المحاكم المختلطة على السودان وهو
أرض مصرية وحرم تعيين القناصل بدون تصريح من انكلترا وكذلك حقوق
التجار والملاك الاوروبيين . ومما يذكر في هذا الباب انه لما احتلت فرنسا
تونس وبسطت عليها حمايتها لم تستطع الغاء الامتيازات الا بعد مفاوضة الدول
والاتفاق معها على ذلك

كذلك دعوى الانكليز بالفتح قتها دعوى باطلة لان السودان في مدى
٣٩. سنة دامت فيها ثورة المهدي والخليفة لم يكن ملكاً بلا مالك لان مصر
لم تتنازل عن هذه الملكية . ولما ادعى الفرنسيون ذلك في ازمة فاشوده
احتجت انكلترا على ادعائهم فسلم الفرنسيون بحجة الانكليز
أما ادعاء الاستعادة بالفتح فهذا يصح لمصر وحدها لأن مصر هي المالكة
الوحيدة فهي التي يحق لها وحدها استعادة ملكها



السودان

مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر

بظلم صاحب الدولة حسين باشا رضى (١)

- ١ -

السودان حياة مصر

انما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان في الاصل ولم تكن في هذا السبيل بأية ضحية بالرجال أو بالمال . وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي وتم على عهد اسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي . وجعل الاوغندا تحت حماية مصر . وقال من الباب العالي ادارة سواكن وزيلع وملحقتهما واتخذ لنفسه لقب خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار . واعترفت القرمات السلطانية التركية لمصر بامتلاك هذه الاقاليم السودانية واعترفت الدول بهذه القرمات ذاتها

وفي سنة ١٨٨٥ أجلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية . ولكنها خرجت منها على نية العودة اليها ومع العزم الأكيد على احتلالها ثانية عند سحوب اول فرصة ملائمة . وهذا العزم واضح كل الوضوح من المستندات الرسمية المصرية فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً وفي ٩ ديسمبر ١٨٩٤ ارسل رياض باشا الى السير ايفان بارنج مذكرة قال فيها :

(١) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عند ما قبلت لجنة الاستود في المشروع الذي كلفت بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان

« لا يستطيع اي انسان ان ينازع في ان النيل هو حياة مصر . وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا يحتاج الى مناقشة وحيث ان النيل هو السودان فلا جدال في ان العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن ان تقبل اي اتصال . وما مثلها في هذا التماسك الا كمثل الدلافة التي تربط الروح بالجسد واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على مصر »

« فن هذا كله يتبادر اذن الى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا لاترضى قط بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة اكراها بمثل هذا التهمج على وجودها » ^(١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالسبوري في سنة ١٨٩٨ عن مسئلة فاشوده كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه :

« ان حكومة الخديوي كما تعرف سيادتكم لم ينب عن نظرها في حين من الاحيان العودة الى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم الا عقيب ظروف قوة قاهرة . وان استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة

« ولمعرفة الحكومة المصرية ان مسألة فاشوده في هذا الاوان هي موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فهي (الحكومة المصرية) تكل الي أن أطلب من سيادتكم ان تنفضوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد اليها الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد احمد ^(٢)

هذا وفي نظر اوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية - التي تركت تركاً.

(١) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ للملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥

(٢) راجع الكتاب الأزرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

موقوفاً - معتبرة مصرية

وانا لنورد دليلاً على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم بصدد
حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية ١٨٩١ - ١٨٩٤

١ - في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ صرح اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان
وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر . وان جميع العوائق وكل الانتقاص
الذي احده فتح المهدي واخلاقه في صفة هذه الملكية قد زال بفعل انتصار
الجيش الانكليزي المصري في ام درمان ^(١)

٢ - قال اللورد روزبري في خطاب ألقاه في ابسون في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨
« نحن نعمل الآن لترجع الى مصر مايثولف - حسب تصريحات جميع
الوزارات الفرنسية - ارضاً مصرية ^(٢)

٣ - وأثبت اللورد كبرلي في مأدبة اقيمت اكراماً للورد كتشتر مايلي :
« ان الجلاء عن فاشودة لا يمكن ان يمس كرامة فرنسا لان الحكومة
الفرنساوية ذاتها صرحت بان الاراضي المختلف عليها هي ملك مصر » ^(٣)
ومن جهة اخرى أن البند الثاني من الاتفاق الانكليزي الطلياني المبرم
سنة ١٨٩١ و ١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قياماً بحاجة موقتها
المسكري أن تقبل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى الاثيرة . الا انه يكون
معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوف للاراضي الاضافية
المعينة بهذا البند لا يلغى حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي
فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط الى أن تتمكن الحكومة المصرية من
استئناف احتلال المنطقة المشار اليها »

(١) راجع الكتاب الازرق • أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨

وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً
طاوتها انكلترا في ذلك ولكن

اولاً - ان استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباعيمها، وكانت
انكلترا تعمل بمعاوتتها بوصف انها حليفة بالواقع لمصر. وهذا ما يستنتج
استنتاجاً مقطوعاً به من التصريحات المذكورة أعقاً ثم أن اللورد كتشنر قائد
الجيش المصري صرح للقومندان مارشان في فاشوده بقوله « ان التعليمات
التي تلقاها تقضي بأن يعيد بسط « السلطة المصرية » على مديرية فاشوده.
وانه ينجح على رفع العلم الفرنسي على « املاك سمو الخديوي »
ثم كتب اليه بعد ذلك :

« يجب عليّ ان ابغلك اني وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشوده.
بأن حكم هذه البلاد قد استعاده مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد
كرومر السنة الثالثة ١٨٩٨)

الثاني - ان القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من
جانب المصريين ٢٥ ألفاً أما التي كانت من جانب الإنكليز فقد كانت من بادي
الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها الي جندي

الثالث - ان نفقات الاستعادة ٢٠٠٠ ر ٤٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها.
واذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فخطأ ليس خطأ مصر ولكنه
ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمي

الرابع - ان مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال
والمشروعات ماعدا خزان مكوار فبلغ ما اتفقته نحو ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيه
ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السودان فبلغ مادفعته
في هذا السبيل ٠٠٠ ر ٣٥٠ ر ٥ جنيه

الخامس - منذ استعادة السودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي
مصري في السودان للدفاع. في الخارج ولمنع كل ثورة في الداخل فتحملت

مصر من وراء ذلك اتفاق ١٣ مليون جنيه مع ان القوة الانكليزية في السودان نحو الف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه ان مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المترتبة عليها ورغم شدة حاجتها الى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لاسيما اعمال الري التي يحول بها ري الحياض الى ري دائم وقد كان بالامكان اصلاح مليوني فدان لا زرع الا ان بنصف الاموال التي اوقعتها

فلاستنتاج الطبيعي المقبول من كل ماتقدم هو انه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى ان اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يمارض ذلك . فان ذلك الاتفاق يشرك انكليترا مع مصر لاني السيادة على السودان ، بل في الادارة . واذا كان العلم الانكليزي قد ظل يحقق على السودان الى جانب العلم المصري فرجع ذلك الى الاهتمام باتقاء العراقيين التي تنجم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد

وفي الواقع ان اتفاق ١٨٦٩ قد تضمن مانعه « من حيث انه صار لازماً اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعمدة المذكورة » وزاد على ماتقدم قوله « ومن حيث انه ظاهر ولاسباب عديدة يمكن ان تدار وادي حلفا وسواكن ادارة افضل اذا ضمتا الى الاقاليم المستعمدة » وبالفعل تم ضم حلفا وسواكن الى الاقاليم المستعمدة حتى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم الذي قرره الاتفاق

وهذه وادي حلفا وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما الى الاقاليم المستعمدة يثبت ان ذلك الاتفاق ما كان يرمي الا الى الوجهة الادارية ولم يكن الغرض منه ان يخرج السودان من السيادة المصرية وتأيداً لهذا الايضاح لاتفاق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي

هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذي وضعه فأليك ما يراه القاريء في

تقريره لعام ١٩٠١ و١٩٠٣

ففي تقرير ١٩٠١ ما نصه :

« لاحظ في اعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله « ان المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر » وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم السياسي في السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض اعضاء مجلس الشورى غير ملين تمام الامام بفحوى ذلك الاتفاق فاني انتهر هذه الفرصة لا بين انه لم تكن هناك نية أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رمى اليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً ضمانه وجود حكومة صالحة للأمة السودانية وثانياً ابقاء الارتباطات الخصوصية التي أوجدها اسلوب الحكم الدولي بمصر في السودان »

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت احياناً : لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسماً من نفقات الادارة في السودان ما دامت الاية البريطانية تحقق الى جانب الاية المصرية على ربوعه ؟ وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عليه سهلة جداً على جميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سيادية خاصة . وذلك ان حكومته شكلت لغرض صريح وهو اتقاذ السودان — وبناء على ذلك اتقاذ مصر — عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الاوضاع الدولية المعروفة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الادارة في مصر ، ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الاية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية — من سبب أدعى الى رفعها على

اصوان أو طنطا »

وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان ان يشارك اتفاق ١٨٩٩ انكلترا مع مصر في السيادة على السودان ؟ فليس ارسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا اتفاق بعض المال القليل مما يسوغ مثل هذه الشركة . فإذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقاً ما ، فإن الواجب ان يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وامدادها الجيش الانكليزي بالأكل والماء والمعدات من كل نوع سهل فتح تلك البلاد واتفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ما جمعه الجيش الانكليزي حتى ان هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الحبوب من كل صنف والمواشي التي تقصت الثلث مدة الحرب

وقد اعترف المارشال اللبني بقيمة المساعدة المصرية ابان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملتر قوله « ليس من العدل الا ان نذكر الخدمات التي اداها فيلق المتطوعة المصرية فان قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين »

انه كان لمصر على انكلترا دين أدبي لتساعد على استعادة السودان . أو لم يكن اخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر ؟ ألم تكن انكلترا بمثابة القيمة على مصر ؟

فقد قال السير ادوارد غراي أمام مجلس النواب الانكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥ « ان انكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم ، فطالب مصر لم نعلم بها نحن وحدنا بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية »

وفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين ، فإن هناك اعتبارات

اقتصادية تربط السودان بمصر

فالسودان بلاد لا تزال بكرا وتجارته معدة للنمو وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فإذا كان له منفذ الى البحر في بور سودان فإن هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان ، لا سيما اذا بدت المزارحة في تجارة تلك البلاد فإنه حينئذ تفضل الطريق الاخصر . وأكبر شطر من اتجار السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التي يقضى على السلاطة الآتية حلها فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحثة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع ومن جهة أخرى ان من المبدأ المسلم به من الجميع الآن والذي كان مرشداً وهادياً لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة اذا كانت من عنصر واحد . وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان لأن غالبية السودان من العنصر العربي يتكلم لغة المصريين وله دين غاليتهم ومتخلق بأخلاقهم



- ٢ -

بحث في حالة السودان السياسية

بقلم ضابط الدولة حسين رشدي باشا

ان اتفاق ١٨٩٩ - بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية - هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الانكليز صحيح ترتبط مصر بأحكامه

وتستند حجة المصريين في بطلانه الى أن تركيا لم تقرر ذلك الاتفاق . ثم يزدون على ما تقدم : أن مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به الا مكرهة مقسورة بقوة انكلترا

ويرد الانكليز على هذه الحجة بأن اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لانها وقعتته وان لم تكن تركيا قد سلمت به . اما مسألة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه من الوجهة المصرية ان مصر تعاقبت على ملك الغير وفي هذه الحالة لا يكون للمنتصب أى مصر حق انكار عقد التعاقد بل ان هذا الحق لصاحب الحق المنتصب وهي تركيا . ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ ان عقد الاغتصاب الذي وقعته قد تأيد بمدول تركيا عن اداء أي حق لها على مصر

واذا كانت معاهدة سيفر لازال قيد التعديل فأن من المأثور أن التعديل المطلوب فيها يرمى الى وجوه اخرى غير ذلك المدول عن حقا في مصر ، وهو المدول الذي صار نهائياً

اما الزعم باقتلات مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة ان رضاها به كان مشوباً ومشوهاً بقوة الاكراه من جانب انكلترا اكرهاها لم يكن بالامكان دفعه ، فهو ملائمة بين مباديء الحق المدني ومباديء الحق العام . وهذه معاهدات الصلح التي اكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز

لهؤلاء ألا يحترموا احكامها ؟

والذي نعتقده نحن ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للاسباب الآتية :
ان السبب الذي دعا الى ابرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ
الامتيازات في السودان ووقاية مصر ولو في هذا القطر من الاراضى المصرية
من مساس نظام الامتيازات بسيادتها
فهذا الاتفاق اذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة انكلترا ، وفي الواقع
ان انكلترا لم يكن لها في ذاك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق
لأنها كانت تحكم مصر ذاتها

فأية حاجة كانت بها لأن تبرم مع مصر اتفاقا يخولها ادارة السودان ؟ فهل
هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي هي التي استطاعت
ان تكره حكومة مصر على اخلاء السودان رغم ارادتها لو أنها طلبت من
الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأماننا السابقة في مسألة
غوردون — ان تسلم حكم السودان الى حاكم تام حتى ولو كان انكليزيا
تختاره انكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام ؟؟ سؤال لا يجاب عليه
بنير «لا»

ان تلغراف غرتيل المشهور جعل للشورة الانكليزية صبغة الأمر،
وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين : اما الخضوع ، واما الاستنفاء
وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص لتماقد مع آخر على مصلحة له من أن
يتنازل عن تلك المصلحة ، فكذلك مصر لا يمنعا مانع قانونياً عن أن تعدل
عن اتفاق ١٨٩٩ اذا هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات
أو أي نظام يقوم مقامه

وهذا اللورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بأن الغرض
الوحيد منه هو انقاذ مصر في السودان من عراقيل الامتيازات . نعم انه
أضاف الى هذا الغرض غرضاً آخر جعله في المقام الأول وهو ضمان الادارة

الحسنة لأهالي السودان ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا هل النظام الأساسي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩ أو بعبارة أخرى هل الحكم الانكليزي المصري المزدوج هناك يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر ؟ ! انهم اذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع : ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر . واذا كانت له شخصية ممتازة فصر لم تتناقد مع السودان ولكن ما الفائدة من الوقوف أمام هذه الافتراضات ؟ فلنجابه الحقيقة وجهاً لوجه . والحقيقة هي كما قلنا انه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر . ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر .

لقد قلنا وتقرر هنا القول : ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية . ولكن اذا وصلنا الى العمل نجد أن مفاوضاتنا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب انكلترا العاضة بكل نواجزها على ذلك الاتفاق . وهذه الأموال الانكليزية قد استخدمت أو هي على وشك الاستخدام في السودان ، وبمجال العمل الواسع في السودان - وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتى الآن - ليتجلى أمام أصحاب الاعمال من الانكليز ، وخطأ الرأي العام الانكليزي الذي يعتبر نصف السودان ان لم نقل السودان كله ملكاً انكليزياً ، واهتمام الانكليز بانجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح

هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الانكليزية على ان تتفانى بالتمسك بذلك الاتفاق . فاذا فرضنا اننا توصلنا غداً الى الاتفاق المرضي مع الانكليز على التحفظات التي وردت في « التصريح لمصر » ولم يبق من وجه الخلاف إلا على السودان هل يقطع مفاوضاتنا المفاوضات من أجل ذلك ؟ ؟

ان الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من حق البلاد وبعبارة أخرى انه يكون من شأن نواب الامة الذين تستشيرهم الحكومة . ولكن اذا هم عقدوا المزمعة على ان يقبلوا في المسألة هوادة فلا

يجوز بحال من الاحوال أن يكون مآل الحل جعل مركز مصر ادى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا : اليس الافضل سياسيا الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح الى المصريين وخدم لاسيا ممثلى الامة ونوابها والحكومة وللمفاوضين في المستقبل

وبمناسبة ذكر التحفظات الانكليزية غير مسألة السودان نذكر عرضاً ان لجنة الدستور الفرعية قد ازلت كل سبب كان يدعو الى وجود واحد من تلك التحفظات وهو تحفظ عس مساساً خطيراً بالاستقلال لان اقل ما يرمى اليه تثبيت سيادة انجلترا على مصر - ونعني بذلك : التحفظ الخاص بحماية الاقليات

فان تلك اللجنة - اذا صح ما لدينا من المعلومات - قد قررت ان تدمج في الدستور المصري المبادئ المسماة « بضمانات الاقليات » وأعلنت عدم امكان المساس بتلك المبادئ . لحماية الاقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الاساسى ، والغرض الذى يرمى اليه التحفظ المحكى عنه قد اصبح محققاً . وسيكون المفوضون المصريون والحالة هذه في أحسن مركز لابعاد هذا التحفظ الممقوت ابعاداً تاماً لاسيا وانه يمد مطلباً جديداً من جانب الانجليز . لاتنا نعرف من مصدر موثوق به انه لم يصدر مطلقاً من المفوضين الانجليز في خلال مفاوضات الصيف الماضى ما يؤخذ منه طلب اعتراف مصر لانجلترا بحق حماية الاقليات بمصر » اهـ



شركة الذئب والحمل

كيف يحكم السودان على عهد الشركة

الورد كرزون والوفد السوداني ١٩١٩

عرفنا من اتفاق ١٨٩٩ أن المادة الثالثة تنص على « تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم السودان العام ويكون تعيينه بأمر حال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر حال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية » فكل ما لمصر من الشركة في تعيين الحاكم العام توقيع الأمر العالي واما ترشيح الحاكم وتعيينه وعزله فمن اختصاص حكومة انكلترا وحكومة انكلترا لا تدين حاكماً مصرياً وهذا الحاكم الانكليزي قد خول بالمادة الرابعة من الاتفاق المشار اليه سن القوانين والنفاذ فكل منشور من الحاكم العام هو قانون مسنون . ولقد سئل أحد كبار الانكليز عن السبب الذي داهم يوم إبرام الاتفاق مع مصر الى استثناء سواكن وترك العلم المصري وحده يحقق فوقها فأجاب « ان سواكن من السودان هي المحل المعرض للهجوم ، فقد تركناها يوم وضع الاتفاق على حالها كما يترك الجريح في ثغرة السور فيحترم المهاجم جراحه وآلامه أو كما يوضع مستشفى الصليب الأحمر في نقطة ضعيفة من ميدان القتال » تلك كانت حجتهم قبل ضم سواكن وانشاء بورسودان ففي يوم توقيع الاتفاق عين الورد كرنشور حاكماً تاماً للسودان فأعلن ففتح السودان للتجارة في ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ وخلفه في حكم السودان في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ ونجت باشا فأصدر للسودانيين منشوراً يعدم فيه بالاصلاح ويهددهم بالعقاب اذا هم خالفوا القوانين ثم ألغى الحكومة المركزية وجعل كل رجالها من الانكليز وعين لكل مديرية مدبراً عسكرياً انكليزياً وعين

المصريين مأمورين فظهرت الحكومة السودانية بمظهرها الصحيح أي أنها حكومة انكليزية بحجة ولما تعلم بعض السودانيين انزلوهم في وظائف المأمورية منزلة المصريين وأحلوهم محلهم وبذلك صحت كلمة اللورد سالسبوري الذي سأله اللورد كبرلي زعيم المعارضين في جلسة ٦ فبراير ١٨٩٩ « هل السودان صار بالفعل شطراً من الامبراطورية البريطانية ؟ » فأجابه « لقد ينقضي بعض الزمن قبل أن يصير السودان هادئاً آمناً كهي ييكابيلي أو بلول . واذكر اللورد السائل برجل اشتهر بتاريخ انكلترا وهو غليوم الفاتح فانهم لقبوه بالفاتح قبل أن يفتح جميع اقاليم انكلترا وبلاد الغال »

كذلك كانت انكلترا مالكة السودان وكذلك كان السودان شطراً من الامبراطورية البريطانية قبل أن يكون لانكلترا يد عليه وقبل أن تتحاذر انكلترا مصر بعاقبه

فقد اتفرد الحاكم العام بالحكم فاختر رؤساء الحكومة السودانية جميعاً من الانكليز وضنوا على المصريين شركائهم بالسودان بمنصب واحد من المناصب العليا . وفي سنة ١٩١٠ رأوا أن يؤثروا للحاكم مجلساً عاماً أو مجلس شورى يعاونه بالحكم لاتساع المصالح والأعمال في تلك البلاد فأنشؤا هذا المجلس من الانكليز وحدهم . واليك نص النظام الذي وضعوه لذلك

« حيث ان الوفاق المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجناب المالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرئاسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه . وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب إيجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ؛

فقد صدر الامر بما هو آت :

١ - يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠

٢ — ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من أعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن أعضاء اضافيين لا يتقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة يعينهم الحاكم العام . يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجاوز اعادة تعيينهم واذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالاجازة أو تعذر عليه الحضور لمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون . أو من طريق التناوب

واذا غاب احد الاعضاء الاضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام ان يعين بدله مؤقتاً

٣ — يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لا قدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣

٤ — للمجلس جميع السلطة المخولة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب اجراؤها بمعرفة الحاكم العام في المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . أما غير ذلك من المواد الاخرى التي قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام

٥ — جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به

٦ — يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنع جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الإيرادات العادية

٧ — يجري الحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب اجراؤها فيه بمقتضى أي قانون معمول به أو على القواعد التي يقرها الحاكم العام في مجلسه

٨ — تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه بأغلبية اصوات

الأعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فإذا تساوت الأصوات كان الترجيح لجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس في سجل محاضره مع بيان رأي كل عضو على اقتراده ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر

٩ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لاسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس

١٠ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩

١١ — للحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان عمل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم

١٢ — اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تعذر عليه القيام بأداء وظيفته لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته

١٣ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفاً ينوب عنه في رياسته وفي ما له من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة

١٤ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجاز ذلك بقرار من المجلس

١٥ — لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تحويل الحاكم في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجأت مخالفة لنصوص اتفاق ١٩

يناير ١٨٩٩ أولاي اتفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان انه ذلك هو نص القانون الصادر بإنشاء مجلس يساعد الحاكم العام

أما هذا المجلس فقد صدر قانون آخر بأن يكون مؤلفاً من السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي وجميع الأعضاء القانونيون وللحاكم العام أن يعين أعضاء إضافيين لا يقلون عن اثنين ولا يزيدون على خمسة

وإذا بحثت عن المصري في هذا المجلس وسواء فأنك لا تجد له لأن المصري موكل بالخدمة ومسخر للقيام بالأعمال الشاقة وليس له رأي وليس له إرادة في تلك البلاد التي تولى الانكليز أمرها وصرفوا همهم لفصلها عن أمها مصر ولقد هنا اللورد كرزون نفسه وامته بأن السودان لم يحدد سنة ١٩١٩ حذو مصر وأن السودانيين أرسلوا إلى انكلترا وفداً يقدم ولاءه لجلالة الملك وفات اللورد أن يقول لهم ماهي الوسائل الشديدة التي تذرعوها لاثبات السودانيين بهذا المظهر ومن هو هذا الوفد وكيف القوه وكيف أرسلوه إلى لندره محجوراً عليه حتى أنهم لم يدعوه يقيم يوماً واحداً بالقاهرة أو يختلط بأحد من المصريين

وهذه كلمة اللورد كرزون القاها في مجلس اللوردات في شهر ديسمبر ١٩١٩ أجمل فيها الكلام عن الخطة التي تتبعها الحكومة الانكليزية في مصر حتى إذا ما وصل إلى السودان قال :

« ولا أرى بدأ من الإشارة إلى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة (يعني صورة مصر) وهي صورة السودان بأن أهل تلك البلاد لا يزالون محافظين على النظام التام بحسن إدارة المرلي ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من أعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضي فاستقبلهم جلالة الملك فأعربوا له أولاً وولي ثانياً عن حسن تقديرهم للعمل الذي قامت به بريطانيا العظمى لإحياء بلادهم وتصلبهم من الحوادث التي جرت في مصر وقالوا إنهم الوحيدون الذين يبقوا في الامبراطورية ولا يفصلوا عنها . وهذا الدليل السار على الولاء سببه جله أو كنهه العمل المعجيب الذي تم على يد السر رجنالد ونجت الحاكم العام السابق فانه

وقف مقدرة الغالية سنين كثيرة مع زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطرائق الحكم البريطاني فيها كل التصديق اهـ

وثائق رسمية

بشأن السودان

﴿ مذكرة الوفد المصري ﴾

لما كان الوفد المصري في باريس وجه الى انكلترا والى الدول مذكرة بشأن السودان وضرورة ارجاعه الى أمه مصر هذا نصها :

« اذا كان المصريون يطلبون ارجاع السودان اليهم فليسوا مدفوعين لذلك بحب التوسع والاستثمار ، وانما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني

لقد كان السودان منذ الأ زمنة الغارة جزءاً متمماً لمصر

واذا كان قد فصل عنها في وقت من الأ وقات فان مصر وهي مستقلة استقلالاً ادارياً جعلت في مقدمة واجباتها وأعمالها اعادته الى حظيرة الوطن الأكبر

على أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط بل ان مصالح مصر والسودان مرتبطة بحكم الطبيعة ارتباطاً يجعل كلا من البلدين متمماً للآخر وكلاً منهما في حاجة الى الثاني ليستطيع الحياة والتقدم والرقى ، فاذا تسلمت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار

ولقد أشار الى ذلك المستشار المالي الانجليزي لدى الحكومة المصرية في تقريره الصادر يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله :- « ان الأرض التي يرويها النيل من جبال الحبشة والبحيرات الكبرى الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مهما كان الاسم الذي يطلق عليها هي كل لا يقبل التجزئة . ونظراً

لتقدم فن الهندسة ذلك التقدم الذى بلغ الاوج فان الدولة التي تبسط حكمها على منطقة أعالي النيل تملك مراقبة المياه في مصر . وعلى ذلك فالسودان ضرورى لمصر ، بل هو ألزم لها من مدينة الاسكندرية »

على أن أهالي السودان من جهة أخرى ينتفجون كثيراً من اتصالهم بالمدينة المصرية التي لا يوافقهم سواها ، فهم يعتبرون مصر بمثابة أختهم الكبرى التي يتكلمون لغتها ويرتاضون لنظاماتها وأخلاقها

وهذا الميل المتبادل ، وذلك الاتحاد في الأخلاق والأفكار ، هما نتيجة طبيعية لتلك الحوادث التاريخية ، وهو أن العرب الذين جاءوا الى مصر والعرب الذين توزعوا وانتشروا في السودان يرجعون لأصل واحد ؛ ولا يخفى أن سلالة هؤلاء هم اليوم الأعظم شأنًا والأكثر استنارة بين سكان السودان واننا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكاً لنا له مالنا وعليه ما علينا

اخلاء السودان واستعادته

ليس هنا محل الخوض في الظروف التي أدت الى اخلاء السودان في عام ١٨٨٤ وإنما نكتفي بالإشارة الى أن الوزارة الشريفة طرقت في هذا الاخلاء ، وعند ما أرغمت عليه استقالت مصرحة بأن « مصر لم يكن يحق لها الموافقة على اخلاء السودان ، وأن قبول نصائح انجلترا بدون مناقشتها يعد منافياً لدستور ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقضي بأن الخديوى يحكم بالاشتراك مع وزرائه »

ولما أعيد فتح السودان أرغمت مصر أيضاً على قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان تحت حكم انجلترا ومصر معاً بعد ان كان إمالة مصرية . وهذه الاتفاقية التي لم تجعل لمصر الا مركزاً سلبياً بحثاً واسمياً محضاً قد أدت في الحقيقة الى ضم السودان الى الامبراطورية الانجليزية ضمّاً فعلياً لكن ما هي قيمة الاتفاقية المذكورة قانوناً ؟

انها اتفاقية باطلة ولا محل لأي شك في ذلك فقد تمت تحت تأثير الاكراه الذي جعل وجودها فاسداً .

وفوق ذلك فان من البديهي أن مصر بمقتضى أحكام المعاهدات الدولية والقرمانات التي تحرم عليها التنازل عن أى جزء من أراضيها لم تكن لها أية صفة في عقد مثل هذه الاتفاقية . ومما يزيدنا اشتداداً في الاحتجاج على هذه الاتفاقية أن مصالح المصريين واحساناتهم قد دلت فيها وتسرع على العقل أن يفهم كيف تمقد شركة يختص أحد الفريقين فيها بكل الحقوق ويلزم الآخر بكل الواجبات

بينما انجلترا تسود وتحكم بمفردها تلك الاقطار الواسعة فان مصر هي التي تدفع من أموالها ما يسد العجز الفاحش في ميزانيتها فضلاً عن الاتفاق على الاعمال الكبرى التي تلزم لاصلاح الأراضي ولقد دفعت ٣٠٥٠٠٠٠٠ ج . م لمد الخطوط الحديدية ومليون جنيه لميناء بور سودان (١)

ومن عجائب الامور أن مصر بالانشائها ميناء بور سودان من أموالها الخاصة أوجدت لتجارة السودان مخرجاً جديداً من شأنه أن يقلل مقدار المنفعة التي كانت تعود على مصر من تجارتها مع السودان !

وزيادة على ذلك فان الجيش المصري المعسكر جله في السودان هو الذي يستخدم لاختضاع الأراضي الخارجة عن الطاعة ولفتح بقاع جديدة لمصلحة النظام المشترك ، ومصر وحدها هي التي تتحمل بطبيعة الحال النفقات الجسيمة اللازمة لذلك

وليت شعري ماهي الفوائد التي تجنيها من وراء تلك الضحايا ؟ اذا تساءلنا فلا من يجيب

ليس هذا فقط بل أن الموظفين المصريين يحتفون شيئاً فشيئاً ليفسحوا المكان للموظفين الانجليز في المناصب الكبرى على الخصوص ، وليس بمديدة

(١) ان البالغ المقدمة من مصر تتجاوز اليوم ١٩ مليون جنيه مصري.

ذلك اليوم الذى يخلف فيه السودان من أى موظف مصرى ما عدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر نفقاتها
 فلهذه الأسباب كلها نلح في المطالبة بإرجاع السودان الى حظيرة الوطن
 الأكبر « مصر » وفقاً للحق والمدل » اهـ

﴿ في تقرير اللورد ملزر ﴾

لما قدم اللورد ملزر مذكرته الى الوفد المصري في ٨ اغسطس ١٩٢٠
 اعمل في هذه المذكرة ذكر السودان فابدى له - كما جاء في التقرير - عدلي
 باشا ملاحظته على هذه المذكرة وافهم اللورد ملزر انها خالية من ذكر
 السودان وان مسألة السودان مسألة حيوية لمصر . فارسل اللورد ملزر الى
 عدلي باشا الخطاب الآتى :

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعوذ فاقول مرة أخرى انه
 ليس بين اجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على
 السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ
 وسوء فهم في المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأي اللجنة وهو ان موضوع
 السودان الذي لم تتناقض فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه . خارج بالكلية
 عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان عتلاً عتلاً في أحوالهما
 ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه
 البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد
 اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر
 السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على
 نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل اليها ماراً في السودان ، ونحن عازمون على ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك لإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية « اه ملنر

ولما عرض مشروع اللورد ملنر على الهيئات النيابية في مصر قدمت الجمعية التشريعية تحفظاً بشأن السودان « بأنه جزء من مصر وبأنه لا مندوحة عن ادخاله في الاتفاق »

ولما قدم سعد باشا التحفظات الى اللورد ملنر كان هذا التحفظ منها ولما اجتمع اللورد ملنر بالوفد المصرى الاجتماع الاخير وطلب تأجيل البحث في التحفظات وفي غير ذلك الى المفاوضات الرسمية نفثم سعد باشا الكلام معه بقوله :

« ان مجهوداته لا تأتي بنتيجة مالم يطمئن اهل القطر المصرى على ما جاء بالتحفظات ويتأكدوا ان بريطانيا العظمى الفت الحماية فعلاً »

﴿ في مشروع اللورد كرزون ﴾

في ١٠ نوفمبر ١٩٢١ قدم اللورد كرزون الى الوفد الرسمى المصرى برئاسة عدلي باشا مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد جاء في هذا المشروع عن السودان ما نصه :

المادة ١٧

حيث ان رقى السودان السلي عو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم للحكومة السودان نفس المساعدات الحرية التي كانت تقوم بها في الماضي أو ان تقدم بدلاً من ذلك للحكومة السودان ائانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا

المعظمي بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلقا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا » اهـ

﴿ ردّ الوفد المصري ﴾

قال الوفد الرسمي في رده على مشروع اللورد كرزون ان هذا المشروع يتضمن المبادئ التي عرضت علينا منذ أربعة أشهر ورفضناها « أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حقوق السيادة التي لا نزاع فيها مع حق السيطرة على مياه النيل »

﴿ في مشروع الدستور ﴾

ولما رفع دولة يمحى باشا مشروع الدستور الى جلالة الملك في ١٩ ابريل ١٩٣٣ قال في كتابه الى جلالاته : « وقد وضع النصاب المختصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكد بان حكومة جلالة ملك بريطانيا المعظمي ليس من قصدها مطلقاً ان تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل » وجاء في المادة ١٥٩ من الدستور ما نصه : « تجري احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان » وكان الاصل « ان السودان وان كان جزءاً من مصر لا يجزأ الا انه يدار بنظام خاص »

وجاء في المادة ١٦٠ : « يعين القبط الذي يكون ملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان » وكان الاصل « ان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان »

نظرة في المستقبل

ومستقبل مصر في السودان وحده

لا تعيش الامة ليومها ولكنها تنظر من حياة اليوم الى غدها . فاذا نظرت الامة المصرية الى هذا الغد القريب عرفت أن ارضها ضائعة بها وانه لا مندوحة للسلالة الآتية عن المهاجرة فعدد السكان الذي يناهز الآن ١٣ مليوناً يزيد في كل سنة ٣ بالمئة وهذه الزيادة مضطردة لتحسن الاحوال الصحية وما بقي من أرض مصر بوراً أو غامراً لا يزيد على مليون و ٨٠٠ الف فدان فضلاً عن انهاك قوة الارض بكثرة الزرع وتواليه . فالنيل هو الطريق الوحيد لمجرة المصريين . ومما وجدوه في الآثار القديمة قول الاله آمون « كل بلاد يغمرها النيل في فيضانه لمي من مصر وكل من يشرب من مياه هذا النيل فوق مدينة القاتنين هم مصريون »

ولقد انجبت انظار الباحثين الى أرض تصلح للزراعة ويوجد فيها المصري وزقه يوم تضيق بلاده به فأنجبت الانظار الى صحراء مريوط قد فيها الخديوي . عباس الثاني خطاً حديدياً الى حدود طرابلس الغرب وأخذ بتعمير العزب . ولكن الارض بحاجة الى الماء وماء المطر لا يكفي وماء النيل يحول الآن الى ري الجزيرة ومساحة هذه الجزيرة بين النيل الابيض والنيل الازرق عشرة ملايين فدان يقول الانكليز ان سبعة ملايين فقط صالحة للزراعة ويريدون بالزراعة زراعة القطن وبما انهم خصوا الجزيرة بماء النيل الازرق فاي أرض يمكن أن تصلح بماء النيل الابيض الذي تركوه لمصر وهو ماء جيري لا يصلح لتغذية النبات خلافاً للنيل الازرق الذي يحمل الطمي الذي يغذي التربة المصرية ويجعلها تربة خصبة . ومصر مهددة الآن بالحرمان من ماء هذا النهر ومن طميه ومادامت سنة الطبيعة ان يتقاذف السكان اذا ازدحمت بهم الارض

وأرض مصر ستزدحم قريباً بـ سكانها وفي المنوفية الآن ٣٦٠ قساً في الكيلومتر المربع ، فالتقاذف حادث لا محالة بأن ينتقل أبناء اسوان الى دقته وابتناء قنا الى اسوان وهكذا يصعد المصريون من الدلتا مع مجرى النيل الى السودان فيعمرونه . ومنذ استعادة السودان الى اليوم هجر كثيرون بلادهم الى دقته وبربر والجزيرة وسواها

وقد كان اللورد كرومر والسير فارستن يتشاءمان من مصير السودان ثقلة السكان فاقترح بعض الانكليز ان ينقلوا اليه جماعات الهنود ولكن التجربة لم تنجح ولا يمكن ان تنجح ، وهذه مشروعات الري في الجزيرة يقوم بها المصريون يؤخذون عمالاً مأجورين ولكن على نظام يكاد يكون عسكرياً لأنهم يستأجرون العامل لمدة سنة أو سنتين ويمطون لكل واحد منهم نمرة خاصة وكل عامل ملزم بصرف المدة التي تعهد بصرفها في السودان وباتباع النظام الذي وضعوه . وقد علمت حادثة كينيا الانكليز الا يكثرأوا من الهنود في احدى مستعمراتهم فأنهم ملأوا كينيا بالهنود والاسكوتلانديين فقام الهنود يطلبون حقوق الانكليز لذلك عدلوا في السودان عن استخدام الهنود الى استخدام الصوماليين

ولما كانت الارقام لا تخطيء فانا نقبض هنا بياناً قدمه سمو الامير صبر طوسون الى المعهد العلمي المصري في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٤ مبيناً فيه بالارقام كيف ينتظر أن تضيق مصر بأهلها وكيف ان هذه الزيادة في عدد السكان لا تجد لها مرتقفاً في غير السودان وقد جمل سمو الامير عنوان بيانه :

« مالية مصر من عهد القراينة الى اليوم »

والذي يهم القاريء المصري على وجه التخصيص خاتمة هذا البيان وتعريزها بالارقام

عصر الفراعنة

ليس لدينا من مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة ارض مصر الزراعية ولاخراجها . غير أن مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ، ولكن جسامه المبالغ والمساحة التي ذكروها تنبؤ بنا عن الركون اليها وهذا ماقلوه مقدراً بالجنيه المصري :

المؤلف	الحاكم	الخراج بالجنيه المصري
ابن خرداذبه	الفراعنة	٥٦٠٠٠٠٠٠
ابو صالح	يوسف بن يعقوب	١٤٧٦٠٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	١٦٨٠٠٠٠٠
« « «	فرعون موسى	٤٣٢٠٠٠٠٠
المقريري	الريان بن الوليد	٥٨٢٠٠٠٠٠
«	« « «	٦٠٠٠٠٠٠٠
أبو المحاسن	كيكاوس	٦٠٠١٨٠٠٠
المسعودي وابن أياس	« «	«
الارض المزروعة	بالفدان	١٨٠٠٠٠٠٠

ولكنني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكري أن عدد سكان مصري عهد الفراعنة كان ١٨ مليوناً أو ٢٠ مليوناً على الأرجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبي الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسه . فإذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجه القطن في هذا العصر وجب أن يكون الخراج كالاتي على قول هؤلاء المؤلفين :

المؤلف	النسبة للثوية المساحة المزروعة الخراج بالجنيه المصري	من الفدان بالقرش
مسبيرو ولبروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠ ٢١٠٠٠٠٠ ٣٥
هارتمان	« ٢٠	٦٠٠٠٠٠٠ ٤٢٠٠٠٠٠ ٧٠

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى أي نص عن الخراج في هذا العصر ولكننا استنتجناه استنتاجاً مما ذكره ديودور الذي زار مصر في أواخر هذا العصر حيث قال : —

ان أرض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الكهنة كان أعظمها والثالث أقلها فرأيت ان القسم الثاني كان ثلث مساحة أرض مصر المزروعة وحيث أنها ٦ ملايين فدان كما أشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالآتي :

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠

قسم الملك ٢٠٠٠٠٠٠

قسم الجيش ١٥٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معنى من الخراج بطبيعة الحال والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠ ج . م . بناء على حسابي واعتبار ١٩ ٣ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها وصفاً جغرافياً مستفيضاً ولكنه يخل بذكر شيء من شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال مكراتوت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ ٪ من محصول الأرض

وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها أرض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب أن نستخلص أن المساحة الزراعية ومجصولها لم يكونا يقلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يفوقاه . ولهذا أرى أن القبط

كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر البيزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تقيّد قائدة تامة وإذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا أن متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن البسة الملايين ١٨٠٠٠٠٠ ج . م

الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد . وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٣
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب أول مرة على يد ابن رفاعه عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ (سنة ٧١٥ م) وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثانياً مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لأمير المؤمنين هشام فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرهما مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين ألف فدان . ١٥

وبلغ خراجها في عهده أربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨ قروش عن الفدان . ويؤخذ من المقرري أن مساحتها في عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فداناً وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار (٢٥٥٤٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثلث مرة على يد ابن المدير عامل الخراج في خلافة المعتز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقرري وبلغ خراجها ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠٠٠٠ ج. م.) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠ ج. م.) وكان زمنه زمن رضاء . وفي حكم الاخشيدي بن محمد طنج بلغ الخراج على ما ذكره المقرري مليوني دينار عبارة عن (١٢٠٠٠٠٠ ج. م.)

وفي خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ما ذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠ ج. م.) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠ ج. م.) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠ ج. م.)

وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفوط ومنقباط سنة ٥٨٥٠ هـ على ما ذكره القاضي الفاضل ٤٦٥٣٠٢٩ ديناراً (٢٧٩ ١٨١٧ ج. م.) ومسحت أرضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فداناً خراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٤٨٩٩٥٠ ج. م.) بواقع ١٢٦ ١/٢ قرشاً عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) خيلفت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً (٥٦٥٦٩٧٣ ج. م.) بواقع ١٠٩ ١/٢ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرنا عليها في هذا العصر

عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حياً في السنين الاولى للفتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠ دينار (٧٨٠٠٠٠ ج م) و ٦٠٠٠٠٠٠ أردب من الفلال في ٣٥ قرشاً يساوي ٢١٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠ ج م ويؤخذ مما ذكر استيف في كتاب (وصف مصر) ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ٢٣ قرشاً عن الفدان

عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة . ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكاً (٨٦٩٦١٣ ج م) تقدأ وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ١٩ قرشاً عن الفدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر مانجاذ عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدادين أي بواقع ٣٢ ١/٢ قرشاً عن الفدان وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هي ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها يبلغ ١٠٨٤٩١٢ ج م أي بواقع ٢٩ ١/٢ قرشاً عن الفدان

واني مضطر لان أنزل عن عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م وأترك ما بينهما لاني لم أعر على ما أعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولأن سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين

محمد علي وعصرنا الحاضر، ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الإنجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤٨٨٠٥١٨ ج . م بواقع ١٠٣ ١/٢ قرشاً عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها ٥١٣٤٦٦٠ ج . م بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونالد مستشار وزارة الاشغال العمومية عن اعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م :

ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاممك وقدره ٢٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

قد تبين مما سبق ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧١٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠) فدان تربي فيها الاممك والمقدار الاول قسماً (٥٦٠٠٠٠٠) فدان تيجي منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و (١٥٠٠٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ١٢٧١٨٢٥٥ حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد . وما زال المصريون منذ

احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٣٤٤٥٩) وفي سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٥٣٦) نسمة وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في ان متوسط هذه يباغ سنوياً ٢٥٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم باود معيشتهم فيها على ائنا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٦٠٠٠٠٠) تكفي لمعيشة (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها (٢٥٠٠٠٠) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ (١٣٨٠٠٠٠٠) وبطرحه من (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠٠٠٠٠٠) نسمة وهو عجز يسد زيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها (٢٥٠٠٠٠) سنوياً يتلأى هذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة على انني أقول ان عشر سنوات فقط تكفي لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير مزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (١٥٠٠٠٠٠) لزمها من السكان (٤٥٠٠٠٠٠) وهو مقدار يتلأى زيادة السكان في مدى ثمان عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خسا

وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد
أبتقنا امام إحدى حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يمدّ للزراعة وصلنا الى
آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الأقل أكثر
الثانية — اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في
مدة ثلاثين سنة على الأقل أكثر

وهاتان المدتان حتى اطولهما أقرب اليانا من جبل الوريد ومعظم النسل
الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين فإذا نصنع بعدئذ والزيادة
مستمرة في السكان ؟

لا ريب انه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية
المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا المبحث . الجزء المروي والممكن ريه من القطر
المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالي بشكل مروحة
عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوبيا غربا . وليس
في الامكان ري أرض الصحراويين المذكورين بمياه النيل لارتفاعها وعدم
استواء مسطحها فسيستمر جذبها لهذا المائق الذي لا يمكن تذليله الى
ماشاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس
هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فإذا وجبنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة
وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصري الغربية فإتانا
لا نجد ما يحقق لها أي رغد من العيش لبون الفاسع بين البلادين طقسا
وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي للمعيشة فضلا عن ان مصر تنقصها المواد الأولية
لتكون الصناعة فيها زاهرة يائسة فانه مورد محدود من المستحيل ان ينتفع به



عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض انهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى اقتضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وانه لا يحل المشكل الذي نحن بازائه فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية ونماز أرضه مماثلة لقطرنا ، المصريون وحدهم هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لامزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم الروح والجسد

والى هذا النرض يجب ان تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حفظ مصر وفي قلوبهم يضررون لها النفع والمصلحة



مراقبة مياه النهرين الكبيرين ^(١)

يريدون ان يبيعوا مال النيل لمصر يما

يقول الانكليز ان رقابة النهرين مضمونة لمصر وبان مياه السودان في قبضة الحكومة المصرية ويقدمون البرهان على ذلك بقولهم « ان الحكومة المصرية اسرعت بعد فتح السودان الى معرفة حالة النهرين - النيل الايض والنيل الازرق - وأشار السير ويليام غارستن في وضع مسائل الري بين يدي الحكومة المصرية وان لا يصرح الحكومة السودان بان تعمل عملاً ذا علاقة

(١) النهران الكبيران هما النيل الايض والنيل الازرق

أما النيل الايض فانه يخترق السودان من الجنوب الى الشمال وهو يخرج من ثلاث بحيرات عند خط الاستواء اهمها بحيرة فكتوريا نايانزا وبعد أن يجري ٢٩٠ ميلاً شمالاً الى الغرب يصب في بحيرة البرت نايانزا ويصب في جنوب هذه البحيرة نهر آخر آت من بحيرة ادوارد نايانزا وطوله مجراه ١٨٠ ميلاً ثم يجري النيل من بحيرة البرت نايانزا ويخترق مديرية خط الاستواء باسم بحر الجبل وبحر الرجاف وبعد مسافة ٤٧٠ ميلاً يتفرع منه نهر يعرف بحر الزراف ويسير النهر شمالاً منفرجين على نحو ٢٠٠ ميل ويلتقي بحر الرجاف بحر الزراف وهو نهر جار من الجنوب وهو مؤلف من عدة انهر أشهرها بحر الرب ثم يسير شرقاً يلتقي بحر الزراف وبعد ٢٥ ميلاً يلتقي بحرسبت الآسي من الجنوب ويسير النيل الايض من هناك ٥٠٠ ميل يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم وطوله من منبعه الى الخرطوم ١٥٣٠ ميلاً

أما النيل الازرق فانه يخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري منها الى الجنوب ثم يتحول شمالاً الى الشرب الى ان يدخل بلاد سنار على نحو ١٦٠ ميلاً من الخرطوم حيث يصب فيه نهر الدندر وبعد مسيرة ٢٠ ميلاً يصب فيه نهر الرهد وكلاهما يجري من جبال الحبشة ويجفان في الصيف ويلتقي بالنيل الايض عند الخرطوم بعد مسيرة ٨٤٦ ميلاً من بحيرة تسانا ويسير النيل الكبير من الخرطوم الى الفاسم أي مسافة ١٨٠ ميلاً يلتقي بنهر الاتية وهو مجموعة نهيرات تجري أيام الشتاء من جبال الحبشة وتخف مدة ستة أشهر ومن الفاسم الى أن يصب بالبحر المتوسط يمر بالمنطقة الجافة ومتوسط اتساع النيل الازرق ٥٥٠ رداً ومتوسط اتساع النيل الايض ١٨٦٠ رداً ويصب من ماء النيل الازرق عند الخرطوم أيام التحريق ١٥٩ متراً مكعباً في الثانية و ١٦٠٤ أمتار في أيام الفيضان ويصب من النيل الايض ٢٧٩ متراً مكعباً أيام التحريق و ٥٩٠٧ أمتار أيام الفيضان وماء النيل الايض لا يصلح للشرب فالتازلون على ضفتيه يحفرون الآبار للاستقاء ولتدفن جانبيه يستفيض على مشاة واسعة تتكون فيها السدود وهي اعشاب قتلة مجراء

بمياه النيلين الا بتصرح كتابي من حكومة مصر . فقبلت حكومة السودان هذا الشرط ولا تزال مقيمة عليه الى الآن »

« وفي نوفمبر ١٩١٤ صادق مجلس النظار على انشاء فرع للري في السودان وهو موجود الى الآن وله سلطة تامة في مراقبة مياه النيلين . وفي مارس ١٩٢٢ كتب احد كبار رجال الري في وزارة الاشغال اثناء قيامه باعمال وزيرها الى الوكالة الانكليزية وهي وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية في أمر المياه يقول « ان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تدليل الصواب القائمة في سبيل مشروع الري هناك ولا تسمح مطلقاً بتدخل أي سلطة كانت في رقابة المياه اللازمة لمصر أو في أمر المشروعات المنوي انشاؤها لفائدة هذه البلاد كما جرت العادة منذ فتح السودان الى الآن »

« ان وزارة الاشغال لا تزال تشدد في الرقابة على مياه النيلين كما فعلت في الماضي فسمحت بعد اتمام خزان اسوان بري ١٠ آلاف فدان رياً دائماً ثم رفعت هذا المقدار الى عشرين الف فدان بعد تملية ذلك الخزان . وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ري ٣٠٠ الف فدان فانه حكومة السودان لم تقدم عليه الا بعد موافقة الحكومة المصرية وللحكومة المصرية مهندسون يراقبون المشروع المذكور وهم مسؤولون امامها ويتناولون رواتبهم منها وينفق على المشروع من القرض الذي عقده حكومة السودان بانكلترا . ولحكومة مصر تفتيش لموم الري وستزاد ميزانية هذا الفرع عشرة آلاف جنيه ينفق معظمها على توسيع مجرى النيل وازالة السدود »



ذلك ما توخوا نشره ظانين انهم به يفتلون الحقائق بل ظانين انهم به يقابلون مبيعة الشعب المصري « السودان لنا » اذ يدخلون على ذهن هذا الشعب ان النيل في قبضة مصر وان مياهه تجري بارادة مصر . فتقول مصر ويقول الشعب المصري : ان مسألة السودان منحلة . بل يظنون انهم يقولون .

معهم « كل شيء جار على أتم حال وليس في الامكان احسن مما كان »
ولكننا نقسال هنا ما هو المقصود بقولهم « ان وزارة الاشغال هي التي
قررت ما قررت في سنة ١٩١٤ ؟؟ » فهل يستطيع الذين نشروا تلك المذكرة
الشبه الرسمية ان يسموا لنا مهندساً مصرياً واحداً ذا الملم صحيح بما جرى
وما يجري بمياه النيل والسودان ؟؟

هل في هذه البلاد مهندس مصري واحد يعرف ما تضمنته التقارير
السرية التي كتبها البعثات التي أرسلت الى أطالي النيل متوالية متتابعة سنة
بعد أخرى ؟؟ وهل ظهر شيء في مصر أو وصل شيء الى علم مصري واحد
عن المباحث في بحيرة تسانا، وعن المشروعات المنوية فيها ؟ وهل يعرف
مصري واحد ما اتفق من الاموال ووزع من الهدايا على رؤساء الاحباش
في تلك المنطقة وكلها من أموال مصر والمصريين ؟؟

انا لنذكر ولا ننسى ذلك المنشور الذي أذاهوه « بأن مصلحة دي
السودان تخاطب مباشرة وكيل وزارة الاشغال الانكليزي الذي يستخدم
سكرتيراً انكليزياً فلا تمر أوراق السودان بديوان الادارة المصرية »! اما كفاية
دليلاً على حقيقة الواقع ما قاله المستر توتنهام لبعض الصحفيين بعد عودته من
أطالي النيل انه اتفق مع ولاية الامر في الأوغندا على ان يسمحوا باخذ الارصاد
على بحيرة البرت لمعرفة مناسيب المياه التي تهم مصر ؟؟

أهذا ما يعتبرونه الرقابة على مياه النهرين الكبيرين ؟ انا لا ننسى اسمائهم
ولا يمكننا ان ننسى ان الوزارة العدلية أمرت بايقاف البناء في القناطر الكبيرة
في السودان الى أن تم المفاوضة بين مصر واثكلترا، فلم يحترم حاكم السودان
هذا القرار . وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض الورد كرزنه ووزير الاشغال
المصرية الى جانبه أرسل ذلك الحاكم تلغرافاً باهمال قرار الحكومة المصرية
وبمواصلة العمل في خزان مكوار الذي أوشك ان ينتهي

فهل هذا هو احترام رأي الحكومة المصرية في مياه النيل ؟؟



على ان اللسان مهما ضبط وعقل فهو ينم عن الافكار وما تكن الصدور، فقد نمت السنتهم عليهم ومما يضرعون بقولهم « في مارس ١٩٢٢ كتب وزير الاشغال الى سلطة كبرى - يريدون الوكالة البريطانية - بان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل العقبات القائمة في سبيل مشروع الري هناك الخ » فنحن نعرف ان وزارة الاشغال صرحت بري ٢٠ ألف فدان كما قالوا ولكنه لم يزرع من هذه المساحة حتى الآن سوى ١٢ ألف فدان فاذا تكتب وزارة الاشغال ياترى عند ما تكون حكومة السودان قد زرعت ٣٠٠ ألف فدان وهي المساحة التي يهتمون الآن بانجاز الشطر الاول من ترعها ؟ ان كل ما تعرفه وزارة الاشغال انها سمحت بري ٢٠ ألف فدان فقط فمن سمح بري ٣٠٠ ألف فدان وهم ينوون الريادة الآن

وكيف يصح ان تكون لمصر اليد العليا على مياه السودان وهم يقولون ان ذلك الموظف الكبير الذي قام مقام وزير الاشغال ابان غيابه كتب الى « السلطة التي تعتبر وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية » فهل من طريقة لفصل السودان عن مصر اكبر من هذه الطريقة وهل من سلطة تعطى تلك السلطة الكبرى فوق هذه السلطة ؟ فالوكالة البريطانية اذن هي الحكم في ماء النيل ومتى كانت كذلك فهي المسطرة على مصر والسودان معاً

انا تتساءل عن ذلك لان حياة هذه الامة ليست قصيرة المدى بل هي حياة خالدة تتجدد

ونحن لا ننظر الى اليوم الذي نميش فيه بل الى المستقبل الذي يضطر فيه ابناءؤنا الى طلب الرزق

بل ماذا يعنون بقولهم « وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ارواء ٣٠٠ ألف فدان فان الحكومة لم تقدم عليه الا بعد مصادقة الحكومة المصرية التي لها مهندسون يرقبون المشروع المذكور الخاص بحكومة السودان وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية عن نتيجة اعمالهم

ويتناولون روايتهم من خزانة مصر، أما ثقتات المشروع فن القرض الذي عقد في انكلترا»

فهل باستطاعة أحد من في الارض أو السماء ان يقول لنا من هي الحكومة المصرية التي سمحت بارواء ٣٠٠ ألف فدان في الجزيرة؟ ومتى كان هذا السماح وما هي صيغته. ام ان هذا يعد شطراً من التقارير المصرية؟؟ وإذا كانت الحكومة أمضت هذا التصريح فبأية سلطة أمضته؟؟ بل من هم المهندسون المصريون الذين يراقبون المشروع وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية؟؟

ان هذه الكلمة لا يقصد منها في الحقيقة التحليل الماهية الضخمة التي تدفعها خزانة الحكومة المصرية لأولئك المهندسين الذين يخاطبون وكيل الاشغال الانكليزي ولا تعرف الوزارة المصرية الوطنية شيئاً عنهم يقولون ان تلك الاعمال التي يؤخذ بها الماء ثلاثمائة ألف فدان ينفق عليها من القرض الذي عقد في انكلترا، ونسوا واغفلوا عمداً ان يقولوا ان مصر تنفق جزءاً من المال على هذا المشروع كأنما مال مصر حل هضمه واكله. وأما مال سواها فهو يسجل دينا على السودان دون علم مصر ان مصر اقترضت السودان المال من يوم استعادته بإمائها ودماها ابنائها الى اليوم. فلماذا لم يكن الاتفاق على هذه الاعمال من قروض مصر؟؟ ولماذا لا تحسب قروض مصر الى جانب هذا القرض؟

بل ما قيمة سبعة ملايين جنيه هي القرض الانكليزي في جانب ما اتفقت مصر في الماضي وما تنفق الآن وما ستنفق في المستقبل؟



أما تفتيش الري الذي قالوا ان مصر تنفق عليه من خزائنها وعمله « الرقابة على المياه » فهو مؤلف من الانكليز وحدهم دون فريق لم وأي داع كان يدعو الى اتفاق الاموال الطائلة والسودان لا يزرع ولا يروى ريباً دائماً سوى ١٣٠ ألف فدان؟؟

فاسألوا هذا التفتيش المبارك هل دل مصر وحكومة مصر في الوقت المناسب على حالة الفيضان وهل ارشدها الى الفرق أو الى الشرق حتى تتخذ الحيلة لهذا ولذاك ؟ وهل جمع لمصر المعلومات حتى تتدبر بالوسائل النافعة في الوقت المناسب ؟

ان في تقرير السير مكدونالد الذي نشر في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ والذي قامت له القيامة يوم قضية السير ويلكوكس الارقام التي دلت على ان خزان جبل الاولياء غير ممكن ملؤه وايصاله الى المنسوب المقرر وانه عند البدء في ملئه في أول الفيضان يؤثر على حالة النهر حتى يتعذر على الفلاحين في صعيد مصر زراعة الدرة قبل نهاية شهر مسرى . فمن كان له أقل الملم باحوال الزراعة في هذا البلد يعرف ويدرك ما يترتب على ذلك من الضرر بمحصول الدرة ثم بعد ذلك بالزراعة الشتوية لتأخر مياه الفيضان عن دخول الحياض

على ان الانكليز الذين كانوا يحتقون بالامس مقاصدهم وغاياتهم وينطوئها باسم مصر ومصلحة مصر ، قد كشفوا الآن الستار عن تلك المقاصد فلم يبق وجه للانخداع باقوالهم أو بوعودهم ، فقد رأينا اللورد ملتر يهمل في مذكرته الى الوفد المصري ذكر السودان والاتفاق بشأنه بوصفه جزءاً من مصر وبوصف مسألته شطراً من المسألة المصرية فقال في مشروعه الاول الذي عرضه على الوفد المصري في البند الثالث عشر « تكون مسألة السودان بموضع اتفاق خاص » وقال في كتابه الى عدلى باشا في ٨ اغسطس ١٩٢٠ عن سبب اهمال ذكر السودان في الاتفاق « ان موضوع السودان الذي لم تتناقش فيه قط نحن وزغول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في احوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تقييد يحصل في حالة

مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توميع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج كل هذه النتائج الحسنة
على أننا ندرك من جهة أخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها ماراً بالسودان ، ونحن نازمون أن تقترح اقتراحات من من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية»

وهذه الاقتراحات التي أشار اليها اللورد ملنر بسطها اللورد كرزون للوفد الرسمي في مذكرة بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ بقوله :

« حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم للحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقدم اليها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك للحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين » اه فهم يطلبون من مصر صراحة ثمن المياه التي تمر بالسودان الى مصر ويخبرونها بين أمرين ظاهراً أن تدفع هذا الثمن مالاً عيناً واما أن تقدم قوة عسكرية تقوم مقام البوليس في السودان لأن الانكليز حولوا الجيش المصري الى قوة بوليس بسيطة وهم الآن قد حولوا أكثره الى قوة سودانية كما نبين ذلك في مقال خاص



القبض على نواصي الامم

بالماء والبوليس

يتلاعبون بالسودان ويدعون ادعاء باطلاً أن لوزارة الاشغال المصرية حق الاشراف على ماء النيل والتصرف به ويعتبرون الوكالة الانكليزية بالقاهرة « الوسيط » بين مصر والسودان فيعطونها باسم الوساطة السلطة على ماء النيل ويمدون على السودان القروض المالية لبناء الخزانات لري ٣٠٠ ألف فدان ولا يحسبون لمصر شيئاً مما دفعت من الأموال ولا تزال تدفع الى الآن ويدعون ملكية البلاد باسم أموال الشركات وليس للشركة الا منفعة ما ملكت ويدخلون الاوغندا في الاشراف على ماء النيل ويمدون « قوة ثالثة » حتى جعلوا ماء النيل في نظرهم مشاعاً بين مصر والسودان والاوغندا وقد يدخلون الحبشة غداً « قوة رابعة » فيزداد اشراف انكلترا وحدها على هذه القوى الثلاث أو الأربع ثم توقع بين هذه الاقطار لتظل لها سلطة الحكم ان الانكليز سائرهم معنا على الطريقة التي اتبعوها في الهند فالواجب علينا أن نعرف غرضهم وأسلوبهم لنعرف كيف نحفظ حقوقنا وكيف نحول دون لعبهم بنا وكيف تتمسك بملك السودان الذي اذا ضاع ضاعت لضياعه مصر ووثوبها واستقلالها الذي نمنى النفس به ونجاهد ونكافح في سبيله

الهند بلاد ذات مدنية قديمة معروفة بالتاريخ كمدنية المصريين . دخلها الانكليز بشركة تجارية تسمى « شركة الهند الشرقية » وهي اذا قورنت بشركة استثمار اراضي الجزيرة في السودان كانت شديدة الشبه بها بل كانت هي هي . فتلك الشركة التجارية التي دخلت الهند صعب عليها في حين من الأحياء مواصلة عملها فاشترتها الحكومة الانكليزية فصارت أملاك تلك الشركة « أرضاً للتاج » وهذه الارض « أرض التاج » ليس فيها راجات ولا أمراء وهي محوطة بعدة مقاطعات مستقلة كهيدرآباد وبلوخستان وفيها مندوب سام

بريطاني كما نحن نرى الآن في السودان والاوغندا وفلسطين وان يكن حاكم السودان ومردار الجيش المصري لا يلقب بالمندوب فانه بسلطته العليا على السودان وهي سلطة مستمدة من حكومة جلالة الملك ، التي قراراً أصدرته حكومة مصر بإيقاف العمل بخزان مكوار . حدث أن المندوب السامي في المقاطعة الهندية المستقلة طلب السماح له بتحويل المياه الضائعة بمقاطعة الى جهة أراضي التاج لاجلها ولنفع الأهالي ممن هم تحت رعاية جلالة الملك بها فتم لهم ما يريدون لأنهم هم الذين يطلبون وهم الذين يعطون . ومهمة المندوب السامي في الهند كحكم بين المقاطعات

واليك نبذة مما كتبتة مجلة المهندسين الهندية عن مشروع يسمى مشروع باريار وهو أكبر مشروع للري بالهند فقالت في ١٢ اغسطس ١٩٢٢ عن هذا المشروع :

« ان مشروع « باريار » هو أكبر مشروع للري في الهند فلم يكن يستفاد في ما مضى من المياه الغزيرة في أراضي حكومة ترافانكور لأن نهر « باريار » كان يجري من منبعه الى مصبه في البحر دون أن يجتني أدنى فائدة كبيرة من مياهه . لحكومة مدراس أدركت فوائد هذا النهر الجسيمة ففاوضت حكومة ترافانكور بشأنه للتوصل الى اتفاق للاستفادة من المياه الضائعة وفي النهاية تم الاتفاق بينهما ورضيت حكومة ترافانكور بإنشاء سد وحوض عظيم على النهر تتحول به المياه الى مقاطعات واسعة واقعة في المنطقة البريطانية

وكان المشروع عظيماً اتفق عليه ملايين من الرويات وعند ما أكمل ظهر أنه خير وسيلة للاستفادة من ملايين الاطنان من المياه التي تجري الى مقاطعات يسكنها الوف من الناس ويستخدمونها للزراع والضرع

وقد انشيء السد في ٧ سنوات فتم انشاؤه سنة ١٨٩٥ وتروي مياه هذا السد أراضي واسعة جداً تحولت من صحراء جرداء

الى مروج خصبة . ولم يكن هذا المشروع ثروة عظيمة للزارعين فقط بل كان عملاً مالياً جليلاً . وقد بدأت أرباحه بالظهور منذ ابتدائه تقريباً وما زالت في ازدياد متواصل وزادت في سنة ١٩١٥-١٩١٦ على مائة ألف روية وكان دخله نحو ٤ ١/٢ في المئة . وهكذا نرى أن مشروع « باريار » لم يقتصر على احياء ألوف من الأفدنة من الارض الموات بل عاد على الحكومة بأرباح النفقات التي اتفقتها « اه

أفلا يشتم القاريء من ذلك راحة مشروع الجزيرة وتحويل أحد النهرين الكبيرين اليه برضا المندوب السامي الذي وصفوه بأنه خير وسيط بين مصر والسودان كما فعل المندوب السامي بين باريار وترفنكور



لا ننسى أن انكرا تذرعت قبل اليوم بكل الوسائل ليكون مكتشفو ينابيع النيل من الانكليز على ثقة الحكومة المصرية ، لأنها كانت ترمي بأفكارها الى مصر منذ أخرجت منها نابوليون سنة ١٧٩٨ ومنذ فسخت معاهدة أميان سنة ١٨٠٥ فأطلق صموئيل باكر والذين تقدموه اسم ملكتهم وولي عهدهم على منابع النيل كبجيرة فيكتوريا وبحيرة البرت نيازاً للاحتراماً لملكهم وزوجها فقط بل لتظل هذه الاسماء راسخة في أذهان الشعب الانكليزي يشعر بأنه ورثها عن آباءه وأجداده لا يجوز أن ينازعه فيها منازع واذا كان بعد النظر في الأفراد فضيلة فانه في سياسة الدول والأُم من أجل الفضائل وأسمائها وأسمائها فالانكليز لم يكتفوا بما تقدم بل زادوا عليه بعد احتلال السودان نحو اسماء المصريين كإبراهيم واسماعيل وغيرها بعد أن اطلقت على الأنهر والبحيرات والمدن والمواقع والقلاع والحصون التي أقامها المصريون في تلك البقاع والأصقاع فصارت انكليزية بعد أن كانت مصرية فأحلت من تلك البلاد اسماء المصريين وحلت محلها الانكليز

واذا ما أردنا شاهداً أجنبياً غير تاريخ الانكليز في مصر والمهند والسودان فلدينا كتاب اوجين اوين في « الانكليز بالهند ومصر » بعد ما صرف هذا الباحث السنين الطوال في الهند وصرف مدة غير قصيرة في مصر فقال في الصفحة ٢١٧ « ان مصر اقليم زراعي قوام حياته ووجوده الري والمصريون شعب هاديء يعرف الانكليز عنهم ذلك وقد دلم طول الاختبار في بلاد الهند على أقوم طريق وأسهل سبيل في حكم المصريين فوضعوا منذ الساعة الأولى يدهم على الري وعلى البوليس ، فبواسطة البوليس والري استعبد الانكليز مصر »

وهذا الكلام يذكرنا بأقوال صحفهم وجرائدهم عند ما هبت البلاد لطلب استقلالها فقد قالوا ان كل استقلال تناله مصر ان هو الا مهزلة مادام السودان في قبضة يدنا . وهم يعمنون بالسودان الري ومنبع حياة مصر



واذا نحن القينا نظرة على الحالة الحاضرة نجد أن الانكليز تمسكوا منذ الساعة الأولى بأن يكون « حكمدارات » القاهرة والاسكندرية والقناة ، وهي أمهات المدن ، من الانكليز كما تمسكوا بالسودان (منبع النيل) . واذا نحن القينا نظرة أخرى على مصلحة الري في مصر ذاتها نجد - كما قلنا قبل - أن وكيل الوزارة الانكليزية هو الذي يتلقى انباء الري بالسودان دون سواء ونجد العنصر المصري بالري أحط مقاماً مما كان عليه قبل الحرب . فالمفتش في خزان أسوان انكليزي ووكيله انكليزي والمفتش بقنا مصري ووكيله انكليزي وكذلك في قناطر أسيوط وري زفتي بالمنصورة ومفتش القسم الثالث في الاسكندرية انكليزي ووكيله انكليزي وكذلك في القسم الثاني بطنطا وفي القسم الأول بالقاهرة وقسم القناطر الخيرية والقسم الرابع ببني سويف

ونجد في تفتيش عموم ري الوجه القبلي المفتش العام مصري ووكيله
انكليزي وفي عموم ري الوجه البحري المفتش ووكيله انكليزيان وهؤلاء
جميعاً باقون حتى سنة ١٩٢٧

ان الانكليز كما قال اوين اوجين قد جعلوا الري غلا في عنق مصر
وقيدا في رجلها دون الاستقلال فالدين وكنتم الأمة بطلب استقلالها موكول
اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل اجزائه والأمة من ورائهم تسند ظهورهم
وتؤيدهم كل التأيد



مشروعات الري الحديثة

في وادي النيل

والإيراد المائي اللازم لريه

— بيان السر مردوخ مكدونالد مستشار الاشغال —

كتب السر مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الاشغال مذكرة عن
الإيراد المائي اللازم لري الاراضي المصرية وتكلم فيها بالتفصيل عن تقدم
الزراعة وطرق الري وهي المذكرة التي انبرى المهندسون لتفنيدها وهي مع
ذلك تدلنا على ان سد مكوار لا يفيد مصر بل يضر بها . واليك نص المذكرة :-
« ان كيفية جعل المقدار الطبيعي لمياه النيل وافياً في جميع موسم السنة
مما يتطلبه تقدم الزراعة التي كانت ولا تزال نصب أعين القائمين بشؤون الري
في القطر المصري . وقد تقدمت الزراعة تقدماً عجبياً خلال القرن الماضي
الذي شهد تحويل الوجه البحري من نظام الري القديم نظام ري الحياض
بمحصوله السنوي الوحيد ، الى النظام الحديث نظام الري الصيفي الذي معه
تستطيع الارض أن تلتج في المتوسط محصولين في السنة أحدهما محصول
القطن الثمين . وشهد القرن الماضي أيضاً تحقيق تلك الفكرة الباهرة فكرة
قناطر الدلتا واستخدامها فيما بعد لري

أما في القرن الحالي فالتقدم في توسيع أراضي مصر الزراعية ازداد ازدياداً
عظيماً . اذ في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منه تم انشاء خزان اسوان
الاول وقناطر أسيوط وزفتى واحنا والسدود الغاطمة التي عند قناطر الدلتا .
وخزان اسوان الثاني أو بعبارة أخرى عملية الخزان الاول

ولما كانت مصر بلداً زراعياً محضاً كان ازدياد السكان العظيم الذي بدأ في
المقود الاخيرة من القرن الماضي ولا يزال مستمراً الى الآن ، عاملاً مريعاً
نجعل التسهيلات المتزايدة لانتاج الحاصلات لا تكاد تفي بحاجاته

وبناء عليه ما كاد يتم آخر الاعمال العظيمة المذكورة آنفاً حتى قضت الحاجة بالشروع حالا في طائفة جديدة لكي تزيد حاصلات البلاد نماءً بمجموعة ايراد من المياه اكثر وفاءً بالمطلوب

وقد جاء في تقرير وزارة الاشغال لسنة ١٩١٤ بيان اجمالي لطائفة أعمال من هذا القبيل والغرض من هذه المذكرة أن تكون بمثابة شرح أوفى لهذه المشروعات « اهـ

رأي سري باشا

وقد كتب حضرة صاحب المعالي تحت هذه المقدمة ما يأتي : -

« ان المشروعات الوارد وصفها في الصفحات التالية هي المشروعات التي درستها مصلحة الري بمباشرة السرمردوخ مكدونالد وتناقشت فيها معه مراراً . وقد وافقنا معاً على تلك المشروعات بالشكل المقدمة فيه الآن ولي الامل ان الحكومة ستوافق عليها . وتضعها موضع التنفيذ في الوقت اللازم

في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠
الامضاء : اسماعيل سري

العودة الى مذكرة مستشار الاشغال

﴿الباب الاول﴾

الحاجة الى الماء في المستقبل وشدة هذه الحاجة

ضرورة التوسع في أرض الزراعة

« ليس ايراد المياه الصيغفي في النيل في جميع السنين تقريباً بكاف تمام للقيام بري الاراضي المتوقعة زراعتها عليه في الوقت الحاضر وهناك في الوقت ذاته حاجة ماسة الى التوسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة لا تزال الى الآن في حالة البوار لعدم توفر المياه

وهذه الحاجة ناشئة عن ضغط تزايد السكان السريع اذ بلغ عددهم في الاربعين سنة الاخيرة نحو مثلي ما كان عليه من قبل مع أن الزيادة في مساحة

الاراضي المنتجة لم تجار هذا الثماء بحال من الاحوال
ويقدر هذا التزايد الآن بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة كل عام ، ولما لم تكن
مصر الا بلداً زراعياً وجب أن يسير التوسع في الزراعة بسرعة معادلة لسرعة
نماء السكان الى ان يبلغ هذا التوسع منتهاه
اذن الحاجة شديدة الآن الى زيادة الضبط في التصرف بمياه النيل لغرضين
أولهما منع الخسارة الفادحة التي تكاد تحدث كل عام بسبب قهري وهو ضيق
مناطق الزراعة ، والثاني تدير كمية المياه الاضافية اللازمة للثماء
وقبل البت فيما هي أعمال الضبط هذه وما موقعها وما مقدارها يجب
باديء بدء التأكد من مساحات الاراضي التي ستستمد المياه الى النيل في كل
عقد من السنوات حتى تبلغ مساحة الزراعة غايتها القصوى
مساحات الزراعة في مصر

تتضمن حدود مصر السياسية متسماً عظيماً من الاراضي ، الا أن معظمها
صحراء رملية واقعة بوجه عام على منسوب أعلى من النيل بكثير
أما مصر الحقيقية والصغيرة في ذاتها فيجوز في وصفها بأن يقال بالحرف
الواحد « النهر الذي هو مصر » أي الارض المتكونة من راسب الفيضان
السنوي المتشعب بالطبي ومعظم هذه الاراضي هي الدلتا أو مصر السفلى
وهي على شكل مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته على البحر ومساحتها
٤ ٨٠٠ ٠٠٠ فدان منها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ من الافدنة مزروعة

وفي امتداد النيل من القاهرة جنوباً الى أسوان وهي الحد الجغرافي لمصر
العليا يجري الماء في منشق واسع في هضبة افريقيا الشمالية حيث تخلقت منه
مساطيح متسعة من التربة تبلغ مساحتها نحو مليونين وخمسمائة الف فدان
يزرع منها الآن ٢٢٠٠٠ ٠٠٠ فدان. وبذا يكون اجمالي مساحة جميع الاراضي
النيلية المتكون في مصر نحو ٧ ٣٠٠ ٠٠٠ فدان منها نحو ٥ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان
مزروعة فعلاً الآن ومن هذا الاجمالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان (في الوجه القبلي)

يسرى عليها نظام ري الحياض ذي المحصول السنوي الواحد والباقي يروى رياً صيفياً وينتج بوجه عام محصولين في السنة

فيتبين مما تقدم ان مساحة الاراضي النيلية التكوين المتيسرة للزراعة هي ٣٠٠ ٠٠٠ فدان الا انه لا ينتظر ان يخص منها للزراعة سوى ٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان لان مساحات مهيئة (نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري يجب ان تخصص لتربية الاممك وبذا تقدر النهاية المظمى لما يمكن زيادته من المساحة للزراعة بمصر بنحو ١٩٠٠ ٠٠٠ فدان في حين انه فضلاً عما ذكر توجد في الوقت ذاته ١٢٠٠ ٠٠٠ فدان يجب اعتبارها محولة من نظام ري الحياض الى نظام الري الصيفي

مقادير المياه اللازمة لمصر

والخطوة الثانية في حل المسألة هي حساب كمية المياه التي تستنفدها المساحات الحالية كل سنة وبذا يمكن تقدير حاجات المستقبل

ففي جميع العصور الحالية حتى عهد ليس ببعيد كان عدم الانتظام في جريان فيضان النيل سبباً لتعاقب السنوات الممات والسنوات المجاف في مصر فعند ما كان الفيضان شحيحاً كان يحدث نقص في المحصول ولكن هذا النقص لم يكن ناشئاً عن قلة مقدار المياه اللازم في النهر بل عن أن منسوب المياه لم يكن من الارتفاع بالدرجة الكافية لان تجعلها تفيض على جانبي النهر أو بعبارة أدق تسيل في الترع المغذية لمناطق الحياض

أول طريقة اتخذت لتغلب على هذه العقبة هي اطالة هذه الترع ونقل اقامها الى نقط مواقعها على النهر أعلى مما كانت عليه من قبل

وحدث تغيير كبير في السنوات الأولى من القرن الماضي حين أدخل محمد علي باشا النظام الحالي بتحويل الوجه البحري من ري الحياض الى الري الصيفي وبه كاد يكون من الممكن في المساحات التي سرى عليها هذا النظام.

ان ينتج حاصلان اثنان كل سنة بدلاً من الواحد الذي هو نتيجة النظام القديم وبسبب هذا التغير صارت الضرورة أدعى ما تكون الى الحصول على تحكم تام في ضبط جريان النيل والى انشاء أعمال موازنة يمكن بها في أي وقت من أوقات السنة الوصول بالدقة الى منسوب المياه اللازم لملء الترع وينبغي ان نلاحظ ان كثافة الزراعة ليست على وتيرة واحدة في جميع انحاء القطر المصري وان المساحات المزروعة لا تتطلب في كل مكان قدراً واحداً من الماء لكل فدان وأسباب هذا هي في الغالب اختلافات المناخ وان المناطق التي هي أقرب الى الجنوب تكاد تكون بأكملها الى الآن قاصراً عنها على نظام الحياض

ففي المستقبل حتى لو لم يحصل توسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة وهو أمر لا يمكن تصوره في حد ذاته ستكون كميات المياه المطلوبة وتوزيعها طول مدة السنة على المساحات المزروعة الآن عرضة للتغير حسب التدرج في تحويل المساحات الباقية من أراضي الحياض في الوجه القبلي من نظامها الى نظام الري الصيفي وسيكون تحويل معظمها بالطريقة المألوفة في الوجه القبلي وسيكون ريهما بالراحة اما بمرور كل المياه اللازمة لها من قناطر اسنا الحالية واما بمرور بعضها من هذه القناطر والبعض الآخر من قناطر تنشأ عند تجمع حمادى وتبقى بعدئذ مساحات صغيرة معينة ستستمد المياه الصيفية اللازمة ليهما بالراحة من آلات رافعة تنشأ لهذا الغرض

وتدل التجارب على أن البلاد يلزمها في الوقت الحاضر نحو ٣٣٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لري أرضها رياً كافياً لفلأخ حاصلاتها اذ في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ التي كان فيها انخفاض الفيضان غارقاً للعادة مر باسوان بين يوليو سنة ١٩١٣ ويونيه سنة ١٩١٤ نحو ٤٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه وسيتضح أن هذا المقدار من المياه وهو أقل مادون حتى الآن كان أكثر مما يكفي للقيام بجميع المطالب الحقيقية لو أنه وزع طول السنة حسب

حاجات الزراعة. ولكن التوزيع كان بطريقة غير متساوية بحيث مرت المياه بلا حساب الى البحر في فترة معينة في حين انه في فترة أخرى حصل عجز حقيقي أما الريادة في فترة معينة فيمكن تعديله كثيراً في سنة رديئة كالسنة المذكورة ولكن لا يمكن منعها بتاتاً نظراً الى عنف قدوم فيضان النيل الأزرق المتشبع بالطمي

ويعجز عن الاطلاع على الجدول الآتي يتبين الحال :

د الجدول ١

المعيز	الريادة	المقادير اللازمة للزراعة الحالية بدون تقييد	سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ حقيقة المقادير المنصبة في الأنهر عند أسوان	من يوليو الى ديسمبر
مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	من يناير الى يونيو
٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	الاجمالي في السنة
	٨٠٠٠	١١٠٠٠	٩٠٠٠	
		٣٣٠٠٠	٤١٠٠٠	

لولا خزان اسوان لكانت مكعبات المياه الحقيقية أكثر مما هو مبين بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الفترة بين يولييه ودممبر وأقل منه بنحو هذا المقدار في المدة من يناير الى يوليه

وفضلاً عن تدير الماء اللازم لسد المعجز المين بعاليه بواسطة الخزن وأعمال الموازنة يقتضي الحال أيضاً القيام بالمطالب التي سيستلزمها التوسع الذي سيحصل لا محالة في المساحات الحالية من حيث كمية المياه وأوقات السماح بها

وبالنظر الى قلة الضبط لم يتيسر لمصلحة الري فيما مضى الترخيص بتوسيع الزراعة على الوجه الذي كان يرغبه الجمهور ومع هذا فنذ سنة ١٨٨٢ تقريباً زادت المساحة المزروعة في مصر نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدة تقريباً

وفي هذه الفترة عنها تم تحويل معظم الأراضي التي تروى الآن رياً صيفياً بالوجه القبلي أي نحو ١٠٠٠ ٠٠٠ من الأفدة بعد أن كانت تروى من قبل بطريقة الحياض

وبفضل الأعمال الآتي بيانها يسهل في المستقبل الحصول على المياه اللازمة لتوسيع نطاق الزراعة والتدرج المعقول في تنفيذ مطالب الجمهور من حيث استصلاح البور يقدر بـ ٦٠ ألف فدان سنوياً في المتوسط ومن حيث تحويل ري الأراضي في الوقت ذاته من نظام الحياض الى نظام الري الصيفي بـ ٤٠,٠٠٠ من الأفدة في العام الواحد

فاذا أمكن الاحتفاظ بهذين التقديرين في التوسع تيسر لمصر الوصول الى غاية نموها الزراعي في ظرف ٣٠ عاماً من الآن

المساحات الزراعية بالسودان وما تتطلبه من المياه

ان المنشق الذي يجري فيه النيل هو في السودان من حدود مصر الى الخرطوم أضيق منه في الوجه القبلي والمساحات التي يرسب فيها الطمي في تلك المنطقة أقل منها في الوجه القبلي

ومن المشكوك فيه ما اذا كان السكان في الأيام الغابرة وصلوا الى درجة في التضامن تمكنهم من الزراعة بنظام ري الحياض والأرجح أن كل ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة بالجريان الطبيعي لمياه النيل والاستعانة معه بالمجهود الفردي باستعمال كل مزارع ما تيسر له من الآلات الرافعة العتيقة

أما في الأزمان الأقرب عهداً بنا فقد زرعت بضع مساحات صغيرة بطريقة ري الحياض ولكن لم يقر الرأي على التوسع في الزراعة الا في أوائل القرن الحالي حيث ادخل نظام الري الصيفي لأول مرة الا اذا استثنينا بضعاً أفدنة متفرقة هنا وهناك

وجنوبي الخرطوم حيث يبتدئ الفرع الرئيسي للنيل يخترق النيل الأزرق سهلاً مترامياً الأطراف أرضه كثيرة التعرض لهبوب الرياح وربما كانت الأرض الواقعة عند مجتمع النهرين آثماً بقعة في ذلك السهل لأن زراعتها خضبة الى حد ما منذ أجيال بعيدة بفضل قليل المطر الذي يصيبها كل سنة

وفي سنة ١٩٠٣ شرعت حكومة السودان في القيام بتجارب لمعرفة ما اذا كان من الممكن بواسطة الري انتاج حاصلات قابلة للتصدير كالقمح والقطن والسكر الخ : فرؤى انه لأجل الحصول على نتيجة مرضية قد تدعو الحاجة الى استعمال مياه الصيف ولكن لما كان الأثر المتيسر منها محدوداً بحد لا يمكن تخطيطه فقد أبرم اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية على تعيين مقدار أراضي السودان التي يجوز ريها بالمياه الصيفية بمجمعه ١٠ ٠٠٠

فدان ومما ساعد على جعل هذا الاتفاق ممكناً هو انشاء خزان أسوان الذي أصبح به مركز مصر أكثر ضماناً في نيل الفيضانات المنخفضة مع حفظ الحق في تعديل هذا الاتفاق عند ما تضبط مياه النيل أكثر مما هي عليه ويصبح إيراد المياه للقطين أوفر كما حصل فعلاً في سنة ١٩١٢ حين علي خزان أسوان وزيدت مساحة الصيفي في السودان الى ٢٠,٤٠٠٠ فدان والى الآن (سنة ١٩١٩) لم ينتفع تماماً بهذا الحق الذي يحول زرع ٢٠,٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ومع هذا لحكومة السودان تهيب الآن مشروعاً يرمي الى استثمار ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان في القريب العاجل يتطلب نحو الثلث من المياه في ربيع كل سنة . وهذا المشروع ممكن لأن كلا القطين يدبر أمر الحصول على إيراد أوفر من المياه هذا هو البرنامج العاجل ولكن هناك مشروعات كبرى مؤجلة للمستقبل لأن مساحة الـ ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان ما هي الا وحدة مساحات يبلغ اجمالها ثلاثة ملايين من الأفدنة تقريباً . قد يكون من المستطاع انماؤها تحت نظام الري الصيفي حوالي نهاية القرن الحالي

ولكن قبل ذلك الحين بكثير أي بعد ٣٠ سنة من الآن ستكون مصر قد بلغت غاية شأوها الزراعي ويكون السودان قد أصلح فيه نحو مليون من الأفدنة فقط وليس من الضروري النظر في أي اصلاح زراعي آخر في السودان الا بعد الوصول الى ذلك الحد حوالي سنة ١٩٥٥

الخلاصة

يلخص البيان التالي برقم ٢ الاعتبارات السالفة بوجه الاجمال ويدل على المساحات التي ينتظر تيسرها للزراعة في كل عقد من السنين :

الغديول - ٢ -

بيان انوار الزراعة المنتظر حصره في القليلين بالمصري والسوداني مقدراً بالقادحين

في الوقت الحاضر	في سنة ١٩٣٠ الى بعد تمام خزان النيل لا ايض بعشرين سنة	في سنة ١٩٤٠ الى بعده بعشرين سنة	في سنة ١٩٥٥ الى بعده بثلاثين سنة
نظام الري المصيفي	٤ ملايين	٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
نظام ري المياض	١٢٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
نظام ري المصيفي	٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
نظام ري المياض	٨٠ الف	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
الجميع	٥٣٠٠٠٠٠٠		٨ ملايين ١٠ الف

لا تدخل في هذه المنطقة الاراضي التي تغطيها المياه وتنجس عنها بمجرد ارتفاع وانخفاض المنسوب، ولذا كانت فيها زراعة

مقادير المياه اللازمة

حصلت مصلحة الري من المجلس الزراعي الاستشاري للحكومة على إحصائيات وعينت مصلحة الطبيعيات بمقارنتها وتحويلها وتدل نتيجة هذه المباحث على أن ٥٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة تكفي أقصى مطالب القطر المصري في المستقبل وهي عبارة عن زراعة ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان بنظام الري الصيني . وفي الوقت الذي فيه تكون مصر قد وصلت إلى تلك الحالة النهائية يكون قد استصلح في السودان نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان باستعمال نحو ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة وبذا يكون مجموع ما تتطلبه أراضي القطرين من المياه في تلك الآونة نحو ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب

وبمساعدة الأعمال اللازمة لضمان مركز مصر في جميع الظروف مضافة إلى الأعمال اللازمة للسودان ذاته يتيسر لتبديل سد المطالب التي تقتضيها زيادة التوسع في السودان

ولا ينبغي عن اللذين عند احتساب كميات المياه اللازمة للسودان أنه نظراً إلى الاعتبارات الجوية قد يستنفد كل فدان على حدة حال كونه مزروعاً زراعة معينة قدرها من المياه أكثر مما يلزم لفدان مزروع في مصر بالزراعة عينها . ولكن نظام الزراعة في السودان مع هذا تراعى فيه بنسبة عظيمة من البؤاز

وهذان العاملان (أ) كثرة الحاجة إلى الماء في كل زراعة وأقلية كثافة الزراعة في ذاتها) غير متكافئين تماماً ولذا يكون ما تتطلبه زراعة القدان في الجملة أكثر بكثير في مصر منه في السودان

ومن المقترحات المائية والنتائج الميخنة في الجدول ٢ يتكون الجدول

٣ : الاتي :

﴿ الجدول ٣ ﴾

بيان تقريبي لمطالب الزراعة الحالية والمستقبلية مقدرة بملايين الامتار المكعبة

في الحالة الحاضرة	عند تمام نمو مصر الزراعي	
٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	من يولييه (مصر
	٤٠٠٠	الى ديسمبر) السودان
٢٢٠٠٠	٣٤٠٠٠	المجموع
١١٠٠٠	٢٠٠٠٠	من يناير (مصر
	٢٠٠٠	الى يونيه) السودان
١١٠٠٠	٢٢٠٠٠	المجموع
٣٣٠٠٠	٥٦٠٠٠	الاجالي

(تنبيه) : —

ارقام هذا الجدول مجبورة الى قرب ٥٠٠ مليون وهي تبين مقادير المياه المطلوب وجودها في النهر بعد خزان اسوان وقد اعتبرت حاجات السودان في الوقت الحاضر كمية مهمة

ايراد النهر المتيسر في الوقت الحاضر

ان كميات الماء المتيسرة في سني انخفاض النيل هي التي ينبغي بالطبع أن يعول عليها في القيام بالمطالب المبينة في الجدول ٣

ولدينا من مناسيب النهر مدونة يوماً يوماً في الخمسين سنة الأخيرة ما يلزم لتعيين دورية التفيضات المنخفضة وكمية مياهها . ويظهر الجدول ٤ نتائج فحص المعلومات المتيسرة وبيان التصرف التقريبي عند اسوان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده مع مقارنتها بكمية مياه فيضان عام ١٩١٤-١٩١٥ الذي يوازي تقريباً متوسط فيضان العشرين سنة الأخيرة

«الجدول ٤»

التصرف التقريبي عند اسوان خلف الخزان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده اثناء الخمسين سنة الاخيرة

السنة	الفيضان يوليه دسمبر	العيب يناير يونيه	التصرف مليون متر مكعب في السنة	
٩١٣-٩١٤	٣٢٠٠٠	٩٠٠٠	٤١٠٠٠	سنة فيضانها أشد الفيضانات انخفاضاً فيما يعلم
٨٩٩-٩٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠٠	
٩٠٧-٩٠٨	٤٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٣٠٠٠	سنوات شديدة انخفاض الفيضان
٩١٥-٩١٦	٥٢٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	
٩٠٢-٩٠٣	٥٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	سنوات معتادة انخفاض الفيضان
٨٨٨-٨٨٩	٥٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	
٨٧٧-٨٧٨	٥٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٧١٠٠٠	
٩١٤-٩١٥	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	وهي سنة فيضانها منخفض قليلاً عن المتوسط

(تنبيه) : — ان شدة انخفاض فيضان سنة ١٩١٣ كانت خارقة للعادة عرف ان أقرب فيضان اليه في الانخفاض زاد عنه في كمية الماء بنحو ٥٠٪ في الوقت الذي كان اختزان الماء فيه مطلوباً أي من يوليه الى دسمبر (والغاية داخله) ولما كان مثل هذا الفيضان لا يقع الا نادراً جداً امكن بلا احتراز اعتباره النهاية الصغرى

ولفيضان عام سنة ١٩١٣ أثر في حاضلات مصر الزراعية يختلف اختلافاً عظيماً عما كان يحدثه فيضان مثله قبل تاريخه بعشرين سنة أو أكثر اذ كان من المحقق حينذاك ان يعقبه القحط ولكن بفضل القناطر المنشأة على النيل

في مواقع مختلفة أمكن رفع منسوب المياه الجارية في الترع وبذا مدت الاراضي المقتضي ريهما بكيات الماء المعتادة مهما بلغت شدة انخفاض الفيضان غير انه يوجد في الوجه القبلي منطقة واحدة لا تصل المياه الى ترعها الكبرى بهذه الكيفية وهذه لحقتها خسارة في سنة ١٩١٣ ولو كانت الاعمال المنوي انشاؤها في السودان موجودة حينذاك لكانت الخسارة أعظم ولكن كل خطر على مزروعات هذه المنطقة في الشتاء والخريف في المستقبل يزول بانشاء قنطرة أخرى عند نجع حمادى وتحديد الترع الآن الآخذة من امام قناطر اسنا وفي الوقت ذاته يتيسر بهذه الوسيلة تحويل المنطقة المنتفمة بهذا المشروع الى نظام الري الصيفي ، وبذلك يكون في المستقبل لعودة ظروف سنة ١٩١٣ ضرر في مناطق الحياض ابان الفيضان حتى اذا كانت جميع الاعمال المقترحة الآن تسحب ماء من الفيضان في السودان ولا يراد فصلي الصيف والربيع علافة كبيرة بما يسبقه من مياه الفيضان ولم يفد فيضان سنة ١٩١٣ عن هذه القاعدة فقد أعقبه ربيع كان انخفاض الماء فيه بالغاً غايته ونجم عن هذا كما قيل شيء من النقص في محصول القطن المعتاد ولا ريب ان النقص الناتج في تلك السنة لا يمكن ان يعزى كله الى قلة الماء وحدها بل هناك عوامل أخرى كعامل الآفات أعاقت انتاج المحصول المعتاد ويصح ان تعزى الخسارة كلها الى هذا العامل غير ان زراعة الارز في مساحة الـ ٢٠٠ ألف فدان المعتادة كادت تنعدم كلية اذ لم يزرع الارز الا في ٢٥ ألف فدان

واذن لو فرض بقاء المساحة المنزرعة كما هي عليه الآن وجب التدبر للمستقبل فيما اذا وقعت سنة كسنة ١٩١٣ زيادة كمية الماء اللازمة لري القطن بمقدار ١٠ ٪ لاجل امداد ١٨٠٠٠٠ فدان بالماء الكافي لزراعة الارز فيها وللوصول الى هذه النتيجة يكفي خزن ما لا يزيد عن ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ولكن بسبب توسيع مساحات الزراعة وتحويل نظام الري ستدعو الحاجة الى كميات أخرى من الماء لسد مطالب المستقبل في فصل

الصيف كما هو مبين في الجدول ٣ وسيبحث الآن في الاعمال اللازمة لهذا الغرض :

الاعمال اللازمة لسد الحاجة الى المياه

الآن وقد عرفنا مطالب كل عقد من السنين ومقدار الماء الذي أمكن الحصول عليه في السنين التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده صار من الممكن أن نرسم برنامج الاعمال اللازمة لضبط النهر بحيث يسهل في جميع الاوقات تدوير الماء الكافي للري ولكن أثناء البحث في أعمال الموازنة على النهر لصالح الايراد الصيني ينبغي أن لا تناسي الضرورة القصوى ضرورة اتقاد القطر المصري من غوائل الفيضان العالي ولما لم يكن لمصر من وسائل الوقاية سوى الجسور ما كان لها مناص من الاعتماد عليها ولكن هذه الجسور طالما خافتها في الماضي ومع ما بذل من عظيم الجهود في سبيل تقويتها في السنوات الاخيرة فانها ليست مأمونة واذا امكن تخفيف وطأة الفيضانات العالية بواسطة الموازنة كان هذا ادعى الى الاطمئنان . واذا كان عمل واحد كفيلا بالقيام بجميع هذه الحاجات وجب بداهة الشروع فيه حالا ولكنه لسوء الحظ ليس مثل هذا الحل البسيط متيسراً ومن جهة أخرى فهناك أعمال يجب انهاء كل منها في حينه لضمان احكام ضبط النهر . وبعد البحث الدقيق في كثير من المشاريع ومختلف الوجوه من حيث ترتيب تواريخ البدء فيما اذا اختير منها اقترحت الاعمال الآتية على ترتيب سردها

- ١ — خزان على النيل الابيض وسد بالبناء عند جبل الاوليا لزيادة ايراد مصر الصيني وليكون بمثابة وسيلة مؤدية الى درء غوائل الفيضانات العالية
- ٢ — خزان صغير على النيل الازرق يسد عند سنار لري سهل الجزيرة
- ٣ — قناطر عند نبع حمادى لوقاية المزروعات النيلية في ذلك الجزء من الوجهة القبلي الذي لم يحول بعد الى الري الصيني ولامداده بالمياه الصيفية

عند ما يتم تحويله

٤ - خزان في أعالي النيل الأزرق ليزيد إيراد السودان وليساعد على

ضبط الفيضان

٥ - خزانات على بحيرة البرت لتكالة تخزين الماء اللازم لسد أقصى

حاجات مصر

٦ - قناة في منطقة السدود لضمان وصول ماء خزان بحيرة البرت إلى

النيل الرئيسي .

ومن المعلومات المتيسرة يتضح ان انجاز هذه الاعمال على الترتيب

المذكور تكون نتيجة التدرج خطوة خطوة حسب ازدياد الزراعة في ضمان

الحصول على الماء اللازم لسد حاجاتها حتى في اشح السنوات

ويقتضي الحال الوقوف على معلومات أخرى قبل عمل مقايسة مضبوطة

ضبطاً كافيًا ثبت فيما اذا كان يصح من الوجهة الاقتصادية العمل أثناء ظروف

اشح ما علم من السنوات أم يكون الأرجح ماليًا تحمل بعض النقص في زراعة

الارز وبعض التأخير في ري الشراقي فيما اذا وقعت هذه الظروف

وعلة ترتيبها هكذا بأن يكون كل منها بمثابة حلقة جوهريّة في سلسلة

كفيلة بسمادة وادي النيل وكل حلقة تمس الحاجة اليها لا عند انجازها فقط بل

تعد كمال السلسلة

﴿ الباب الثانى ﴾

أعمال ضبط النيل

سنصف الآن طائفة الاعمال التي أجهل ذكرها بالفصل الثالث وصفا

يتناول كلا منها على حدة فيما يختص بالفرض المقصود منه أما وصف التصميم

الغني لها فلا يدخل في نطاق هذه المذكرة

ان مقايسات النيل الايض عند جبل الأولياء وخزان النيل الأزرق عند

مكوار عملت حسب التصميمات الفعلية التي هيئت لهذين العاملين وأما المقايسات

التي ذكرت بخصوص الاعمال الاخرى فانما هي تخمينات تقريبية تتجت من مقارنة الاعمال المقترحة بالاعمال التي تم انشاؤها بمصر من قبل ولا يمكن حمل مقاييسات مضبوطة لهذه المشاريع الا بعد الاقرار على خصها خصاً تفصيلياً

(١) - خزان النيل الابيض

عند جبل الاولياء

تمت الموافقة على هذا العمل وقد شرع فيه فعلاً وسيشمل سداً من البناء المقابل على النيل الابيض على مسافة ٤٥ كيلو متراً جنوبي مدينة الخرطوم. عند جبل الاولياء وسيكون خزاناً كبيراً يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر في مديرية النيل الابيض وسعته الفعلية حينما يستعمل حوضاً للخزن أي كمية الماء التي تخرج منه فلا يعد احتساب النقص من التبخر الخ مقدرة. بأربعة آلاف مليون من الامتار المكعبة ولكن لو فرض ان فيضاناً خارقاً للعادة في الانخفاض كفيضان سنة ١٩١٣ عاد قبل تمام التدابير للحصول على خزين من سنة لاخرى في بحيرة البرت فقد يكون من الجائر سحب مقدار من مياه النهر كاف لتمام استخدام خزان جبل الاولياء

فترتيب الاعمال المقترحة مقصود به القيام بما تقتضيه هذه الظروف. المفروضة حتى في مثل العام الاستثنائي المذكور يمكن ان تحفظ في هذا الخزان كمية من الماء كفيلة لا يراد مصر فداناً فداناً بأيراد لا يكون على كل تقدير أدنى مما حصلت عليه فعلاً في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤

وسأني هذا الخزان ايضاً بفائدة محققة جداً في ضبط الفيضانات العالية اذ سعته أكثر مما يلزم لاضافة ٤٠٠٠ مليون متر مكعب الى مياه النهر لانه في الواقع يستطيع حجز ١٠ آلاف مليون متر مكعب

وسيم ضبط المياه باقتال بوابات الخزان بمجرد وصول مياه النيل الرئيسي. عند الخرطوم الى منسوب يكون تجاوزه مضرراً بصالح القطر المصري وبابقائه مقللاً حتى تهبط المياه فتعود الى منسوب يطمان اليه وتكون نتيجة هذا

ان يوقف الوارد من النيل الايض بالمرّة وأن تنقص دورة الفيضان الى هذا الحد . على ان دورة الفيضان في ذاتها معظمها ان لم تقل كلها مكون من مياه النيل الازرق المنسجعة بالطمي التي ان لم يمكن ضبطها ضبطاً كاملاً سيكون في الامكان نقصها كثيراً بل سيحصل ذلك فعلاً بتأثير خزان اعالي النيل الازرق وترع الجزيرة ولكن شدة ارتفاع الفيضان ليست وحدها مصدر الخطر على مصر بل هو على الأرجح ناشيء عن طول استمرار المناسيب العالية التي تدعو الى انزلاق جسور النيل وانقطاعها من الضغط المستمر وسبب استقالة مدة الفيضان في مصر هو ان كمية المياه التي في النيل الرئيسي عند الخرطوم لا تهبط بسرعة هبوط النيل الازرق ولا يعيقها عن هذا الهبوط الا ما يتصرف اليها من المياه المحبوسة في ذلك الخزان الطبيعي الواسع وهو وادي النيل الايض فخزان النيل الايض يؤخر هذا التصرف وكذا يؤخر الجريان الطبيعي لمياه النيل الايض ذاته حتى يزول كل الخطر فيعين على حد كبير على ازالة ما يقع على الجسور من الضغط المستمر الذي هو الاكث الداهي الاكبر الى القلق وبذا تكون نتيجة الاعمال المزمع انشاؤها على النيلين الايض والازرق جميعا هي اتقاذ مصر الى درجة كبيرة من خطر الغرق ولدى استعمال الخزان بمثابة جهاز صرف للفيضان فيكون النقص الناجم عن التبخر مفيداً بلا ريب في حين أنه متى استعمل حوضاً للتخزين فلا موجب لحصول نقص في الكمية الميسرة ما دام الماء ماراً في الخزان والتسرب الى البحر مستمرًا وبعد نجاز خزان اعالي النيل الازرق ولا سيما عند امكان تخزين المياه الكافية في بحيرة البرت يبطل استعمال خزان جبل الاوليا لخزن مياه الفيضان بل يكون استعماله أيضاً بمثابة حوض موازنة لتعديل التصرف في النيل الرئيسي

وهذه الوظيفة جوهرية لان الماء يستغرق نحو ستة اسابيع في سيره من بحيرة البرت الى الخرطوم . ومن المستحيل التنبؤ بحالة النيل الازرق عند هذه

النقطة الأخيرة الا قبل الميعاد بأيام قلائل في حين أن الماء الذي يصلها من النيل الأبيض في أي تاريخ لابد من خروجه من بحيرة البرت قبل هذا التاريخ بستة أسابيع فإذا أريد التأكد من الحصول على مقدار الماء اللازم مروره من النيل الرئيسي خلف الخرطوم وجب اتخاذ وسيلة من وسائل الموازنة على أحد النهرين (النيل الأبيض والنيل الأزرق) على مقربة من ملتقاهما وفضلاً عن هذا فإن جريان نهر سوبات الذي يلتقي بالنيل الأبيض عند ملكاي يمكن ضبطه بواسطة خزان جبل الاوليا الذي بدونه تحتل بل تضيق في الغالب مياه هذا النهر ومياه سائر الفروع التي تكون جزءاً مهماً من فيضان النيل الأبيض ولما كانت وسيلة الموازنة هذه تستعمل في أيام الفيضان فلا يمكن بناؤها على النيل الأزرق لأن مياهه تكون مستقلة بالظمي في ذلك الاوان واذاً يجب ان يكون انشاؤها على النيل الأبيض

وفي الواقع يوجد على هذا النهر عند جبل الاوليا موقع صخري صالح لان يكون أساساً يبنى عليه يقوم بهذه الوظيفة الجوهرية وظيفه موازنة الايراد المنحدر في النهر حسب حاجات زراعة القطر المصرى
والخلاصة :-

ان لخزان النيل الأبيض أربع وظائف يؤديها وهي أن يكون بمثابة :-
(١) خزان لايراد المياه يطلق منه أربعة آلاف مليون متر مكعب لاستخدامها في القطر المصرى

(ب) خزان لتصفية الفيضان يسع نحو عشرة آلاف مليون متر مكعب

(ج) حوض موازنة يتسنى بواسطته احكام ضبط ايراد مصر للماء المستقبل

(د) وسيلة لخزن مياه نهر سوبات وسائر الفروع

والنفقات المقدرة لهذا العمل ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى يدخل

فيها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى قيمة التعويض اللازم صرفه الى من تزع

ملكيتهم من الاهلين وينبغي ان يتم العمل قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥

(٢) — خزان سنار على النيل الأزرق

وهذا العمل جار انشاؤه الآن على ثقة حكومة السودان والفرض منه أن يمد بمياه الري بالراحة بقعة مساحتها ٣٠٠٠٠ فدان من أراضي الجزيرة بالسودان على مقربة من وادمدني وهذا العمل يجمع بين وظيفة قنطرة موازنة وسد. فمن حيث كونه قنطرة موازنة يؤدي ذات الوظيفة التي تقوم بها القناطر بمصر ومن حيث كونه سداً فهو يكون خزاناً يسع نحو ٥٠٠٠٠٠ متر مكعب مع ملاحظة أن سعة خزان اسوان يبلغ نحو ألفين وأربعمائة مليون متر مكعب

وظروف الجزيرة بالسودان من حيث التربة والمناخ وإيراد الماء لا تسمح إلا بالزراعة الشتوية وفوق هذا يجب بقاء الأرض بوراً مدة سنة على الأقل في كل ثلاث سنين وبناء عليه لا يمكن الزراعة إلا بمئتي ألف فدان في السنة من الثلاثمائة ألف فدان التي تقرر اصلاحها ومن القدر الأول لا يمكن زراعة القطن إلا في مائة ألف فدان فقط لأن الأرض ليس في استطاعتها أن تنتج القطن أكثر من مرة في كل ثلاث سنوات مقابل نظام سنتين في كل خمسة وهو النظام المستحسن اتباعه في القنطرة المصري وما عدا القطن من الحاصلات يتم حصادها في أواسط شهر يناير فلا حاجة بها إلى الماء بعدئذ وأما القطن فلا يتم نموه إلا بعد ذلك التاريخ ويمنع منه ذلك الماء عادة حوالي ٣١ مارس ولو أنه في بعض الأحيان تستمر الحاجة إليه حتى نصف إبريل ولذا فمن البديهي أن القطن في احتياج إلى الماء في فبراير ومارس في حين لا تستطيع مصر أن تتخلى عن المقدار المنحدر إليها في النهر

ولهذا لحكومة السودان أخذة في انشاء خزان سنار الذي يكون ماؤه حوالي نهاية موسم الفيضان حينما يكون الماء دائماً متوفراً

وسيكون الماء المخزون كافياً لري قطن السودان في فصل الربيع وبذا يمكن تقادي سحب المياه من النهر حين تكون مصر في احتياج إليها والنفقات

مقدرة لهذا العمل ١٣٥٠٠٠٠ ج . م وسيم حوالي يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) - قناطر نجع حمادى

يجب ان تلاحظ بجوار نجع حمادى قناطر على نمط القناطر الحالية فى مصر . يكون الغرض منها رفع منسوب الماء فى وقت الفيضان الى درجة يتيسر معها لحياض مديرية جرجا الحصول على ايراد كاف من الماء حتى فى أشد الفيضانات انخفاضاً كفيضان عام ١٩١٣ حيث اضطرت مساح كبيرة الى بقاءها خالية من الزراعة وستشتد الحاجة الى هذه القناطر حينما تنشأ أعمال أخرى جنوباً اما لري الاراضى المجاورة واما للماء خزان لايراد صيفي من الفيضان وستبلغ مساحة أراضى الحياض المنتظر انتفاعها نحو خمسمائة ألف فدان لاتدخل فيها حياض مديرية اسوان المنعزلة وبضع مساحات صغيرة على ضفة النهر الشرقية وبهذا الاعتبار تكون اقامة هذه القناطر خاتمة الأعمال التي شرع فيها منذ عدة سنين بقصد وقاية أراضى الوجه القبلي من الحسارة الناشئة من قصور الفيضانات المنخفضة عن الري .

وبفضل هذه القناطر سيتيسر أيضاً لهذه الأراضى بعد تحويلها الحصول على الماء للري الصيفي بالراحة

ومما يذكر في هذا المقام أن من جملة أراضى الحياض الباقية بالوجه القبلي منطقة يتوقف ريعها على قناطر اسنا وهذه المنطقة يمكن تحويلها الى نظام الري الصيفي كلما كان الماء كافياً اذ القناطر الموجودة الآن سيكون في استطاعتها امداد هذه الأرض بماء الري الصيفي بالراحة عند ما يتم تحويلها

فلا يبقى إذا بمصر من الاراضى ما يحتاج تحويل نظام ريه الى الري الصيفي سوى حياض اسوان الصغيرة وبعض أجزاء منعزلة أخرى قليلة المساحة على ضفة النيل الشرقية ، على انه من المتيسر تحويلها بواسطة آلات برافعة على النيل ، وليلاحظ أن ابطال زراعة الحياض بالوجه القبلي ستكون

نتيجته تقليل كمية المياه المأخوذة من النهر حال صعوده وعند ذروة الفيضان ذاتها ويقدر هذه النتيجة تكون الزيادة في ارتفاعه في مصر الوسطى وقياساً على الأحمال التي من هذا القليل يحتمل أن تبلغ ثقلات قناطر نجع حمادى مليوناً وخمسمائة ألف جنيه وينبغي انشاؤها قبل عام ١٩٢٥

٤ - خزان أعالي النيل الأزرق

وقد دلت المناقشات التقريبية الحديثة على إقامة سد في موضع ملائم في المسائل العليا للنيل الأزرق ليكون بمثابة خزان سعته ٧ آلاف مليون متر مكعب حتى يتيسر بمض الضبط للمقدار الماء المنحدر في النهر ويقترح قسمة هذا المقدار الى قسمين :

الاربعة آلاف مليون متر مكعب الاولى تدخر الى وقت الحاجة من سنة الى أخرى والثلاثة آلاف مليون متر مكعب الثانية تستقى من الفيضانات ماعداً شديدة الانخفاض منها للارتفاع بها في السودان في الربيع التالي أما اذا كان الفيضان شديد الانخفاض فلا يؤخذ ماء لاستعماله في الأشهر التالية بل على العكس يزداد الفيضان في أدواره الأخيرة بأن يضاف اليه جزء من الأربعة آلاف مليون متر مكعب المدخلة من السنين السابقة الكثيرة الأبراد

وأما اذا كان عالياً جداً فمن حيث ان الثلاثة آلاف مليون متر مكعب تنسحب من النهر في الغالب حال مرور ذروة الفيضان فينتقص مقدار ماء النهر في تلك الفترة نقصاً كبيراً وهذا يساعد مساعدة فعلية على تخفيض الفيضان في مصر والقاء هذا الخزان بين الأمور الجوهريّة لانماء السودان في المستقبل لأن مصر تعتمد ما تحتاج اليه من الماء من النيل الأبيض ولكن ماء النيل الأزرق هو وحده الذى يفيد جزيرة السودان على أن مصر ستكون لها نصيب أيضاً من الفائدة التي تنجم عن انماء ذلك الخزان لأنه يعتبر من أهم

أعمال ضبط النيل اذ النيل الأزرق هو الذي يحدث الفيضان وسيكون موضعه حيث المياه لا تزال خالية من الطمي لتيسر خزنها عند ذروة الفيضان أما من حيث السودان فإنه لم ينشأ خزان في إحدى نقط المسائل العليا للنيل الأزرق كما أن ما يراد ادخاله من التحسين في سهل الجزيرة سيكون محدوداً بمقدار المياه المخزونة في خزان سنار . فزان أهالي النيل الأزرق محتوياته المتقدم ذكرها سيقدم الى السودان كل ما يحتاجه من الماء حتى بعد تمام نمو أرض مصر في سنة ١٩٢٥ بمدة بلوية وقبل ذلك التاريخ والى أن تم أعمال المدود المتعلقة بخزان بحيرة البرت تستعمل المقادير الزائدة بتكبير اراد مصر المائي ولا تمام نماء السودان في حينه يجب زيادة حجم هذا الخزان زيادة عظيمة في العقود الأخيرة من القرن الحالي ويرجح أن هذا يمكن انجراؤه عند الاقتضاء وينبغي انجاز خزان يسع سبعائة مليون متر مكعب حوالي سنة ١٩٣٠

ويجوز تقدير النفقات اللازمة له بمبلغ مليوني جنيه ونصف مليون ويقتضي الحال البحث في مقدار ما يتجتم على حكومة السودان القيام به من هذه النفقات



مصر بعد ٣٥ سنة

والسودان بعد ٥٣ سنة

لا يبقى في مصر بعد ٣٥ سنة شبر واحد من الأرض لم يزرع فإذا يفعل
 لبناء المصريين الذين يلدون بعد ان تضيق الأرض بأبنائهم ؟؟ أنهم لا يجدون
 مكاناً يلجأون اليه سوى السودان . والسودان بعد ٥٣ سنة لا يتوصل الى
 اصلاح ثلث أرض الجزيرة ، اذا سلطنا بقول السير مكدونالد بان الأرض
 المعدة لزراعة القطن في الجزيرة ثلاثة ملايين فدان ، مع ان مساحة الجزيرة
 وهي الأرض الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض عشرة ملايين فدان ،
 قالوا ان ثلاثة ملايين فدان منها صخرية . وليست أراضي السودان محصورة
 بالجزيرة فقط فهناك السودان الشرقي وتربته خصبة وأوديته كثيرة يسهل
 حصر المياه فيها ومتى حصرت هذه المياه سهل الري وهذه أراضي كردوفان
 كانوا يصفونها بأنها أهراء السودان لكثرة غلاتها . وهذه بلاد دارفور ذات
 أراض خصبة فضلاً عن المراعي الواسعة والمواشي العديدة والمعادن المتنوعة
 والاختاب . فالسودان كبير جداً وغناه ناجم عن مساحاته الواسعة . ولقد
 عرفنا أن أول من زرع القطن في السودان هو ممتاز باشا الذي عين حاكماً
 عاماً . ولا يزال السودانيون يزرعون هذا القطن حتى الآن ويسمونه بقطن
 ممتاز ، ومنه يصنعون الدهور السوداني الذي اشتهر في مصر ذاتها
 بملابس الصيف

ان الدلتا - أي الوجه البحري من القاهرة حتى البحر المتوسط - أربعة
 ملايين و ٨٠٠ ألف فدان يزرع منها الآن زرعاً دائماً ثلاثة ملايين فدان ،
 والصعيد أي الوجه القبلي مليونان و ٥٠٠ ألف فدان يزرع منها الآن مليونان
 و ٢٠٠ ألف فدان فمجموع مساحة القطر المصري سبعة ملايين و ٣٠٠ ألف
 فدان منها ٥ ملايين و ٢٠٠ ألف فدان تزرع الآن . ولكن هناك البحيرات

ومساحتها ٢٠٠ ألف فدان تربي فيها الاسماك ولا يستطيع تحويلها الى أرض زراعية . ومن المعروف المهور أن الاهالي يودون اعداد الكثير من الاراضي البور للزراعة ، ولكن الحكومة لا تجد الماء الكافي لري تلك الاراضي ، مع معرفتها ان عدد الاهالي يزداد في كل عام من ٢٠٠ ألف الى ٢٥٠ ألفاً ، وان الحاجة ماسة الى اصلاح ٦٠ ألف فدان من البور ليظل الرزق متوافراً للاهالي والا حل بفريق منهم الضيق والعسر

لقد كان السير جارستن يقول بتقاريره بعد استعادة السودان وقبل ظهور المطامع بمظهرها الجلي : انه لا يجوز اعطاء السودان قطرة واحدة من الماء قبل ان تم جميع السدود والخزانات في مصر . وقد قدر المال اللازم لهذه السدود والخزانات يومئذ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه . ولكن حكومة السودان أخذت منذ سنة ١٩٠٢ باختبار زرع القطن في السودان فلما ثبت لها نجاح الاشعوى والعقيني حولت الأمر الى يد الشركة فاعطتها في سنة ١٩٠٣ امتيازاً بزراعة عشرة آلاف فدان فقط ، واذا كانوا قد قالوا ان القطة مفتاح الثم فان الشركة لم تلبث ان طلبت عشرة آلاف فدان أخرى . وكانت حجتهم لاخذ الماء أن خزان اسوان يوافر من الماء لمصر ما يؤخذ للعشرة الآلاف فدان في الجزيرة . ولما تم رفع الخزان في سنة ١٩١٢ قالوا ان رفعه يمكن حكومة السودان من اصلاح عشرة آلاف فدان أخرى ، كأن هذا الخزان أنشيء لذلك وحقيقة الواقع انه أنشيء لغير هذا الغرض أى لامتداد الزراعة الصينية فهو يخزن ٢٤٠٠ مليون متر مكعب فقط وهذه الكمية لا تكفي . أما خزان مكوار فقد قدروا له ٥٠٠ مليون متر مكعب لرى ٣٠٠ ألف فدان . ولا ندخل هنا في التفصيل ولكننا نلمح الخطر من جانبين : الاول تحويل قسم من مياه الرى ، ومصر لا تجد من الماء ما يكفيها . والثاني تحويل طمي النيل الازرق الى الجزيرة وكل خصب تربة مصر من ذلك الطمي وحده ، واذا كانوا قد قالوا ان مصر بحاجة الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء وان السودان اذا أصلح فيه

مليون فدان يكون بحاجة الى ٦ مليارات متر مكعب وأن هذه الكمية من المياه لا تتوافر لمصر والسودان الا بانشاء الخزانات . فان هذا العمل ذاته يقضي حتماً بأن تكون مصر والسودان متحدين تحت حكم واحد فيهما يوفق بين جميع المصالح ولا يجعل تلك المصالح متضاربة متناقضة ، ولا يجعل مصر عرضة للحاجة ولاستبداد من يحكم السودان بها

ومن المبت قول هؤلاء السياسيين الانكليزان المصريين يريدون حكم السودانيين فان المصري لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يندمج أحداً بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر حتى تكون مصلحة واحدة فلا تفضل الجزيرة على الدلتا ولا الدلتا على الجزيرة بل نعمل معاً لحياء الاثنين لنا . فالمصري سوداني في السودان والسوداني مصري في مصر . واذا أحيينا الجزيرة معاً وعمرناها فانا نحياها ونعمرها لاهلها وسكانها لا للشركة التي تدفع الآن لاصحاب الاراضي في تلك الجزيرة ٥٠ قرشاً ثمناً للجدعة الواحدة (والجدعة تعادل خمسة أفدنة وثلاثاً) قال السير مردوخ مكدونالد في تقريره عن مياه النيل (١٩١٩) ان البحث الدقيق دلنا على ان مصر تحتاج في المستقبل الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء لتروي سبعة ملايين و ١٠٠ ألف فدان . وعند ما تكون مصر قد بلغت هذا الحد من العمران - وهو الحد الاخير الذي لا زيادة بعده لمستزيد - يكون قد أعد في السودان مليون فدان للزراعة يحتاج الى ستة مليارات متر مكعب من الماء لأن أرض السودان تحتاج من جراء حرارة الجو الى كمية من الماء اكبر من الكمية التي تحتاج اليها مصر . ولكن أرض السودان تحتاج الى الراحة أكثر من أرض مصر فلا يزرع القطن في الارض السودانية الا مرة في كل ثلاث سنين ، فاذا أعد ٣٠٠ ألف فدان لزراعة القطن يزرع منها في السنة مئة ألف فدان فقط

هذا ما يقوله السير مكدونالد وقانه ان يقول ان خصب تربة مصر ناشي

عن طمي النيل الأزرق فاذا تحول هذا الطمي الى الجزيرة وحرمت منه مصر
قل خصب مصر وزاد خصب الجزيرة

وقد ذكر السير مكدونالد في تقريره عن انخفاض النيل سنة ١٩١٣ فقال
ان مثل هذا الانخفاض كان يحدث قديماً الجماعة في مصر وان هذا الانخفاض لو
انه وقع واصال الري في السودان قد تمت لكان الضرر بمصر اشد
واكبر. ونصح هذا المهندس بإنشاء قناطر نجع حادى ومد الترع المستمدة
مياها من قناطر اسنا

ولا مندوحة لنا عن كلفة في خزان مكوار الذي ينشئونه الآن لري ٣٠٠
الف فدان في الجزيرة فهذا الخزان يقوم بمهمتين : الاولى خزن ٥٠٠ مليون
متر مكعب من الماء . والثانية رفع الماء على مثال القناطر في مصر حتى تروي
الجزيرة بالراحة ولولا زرع القطن في الجزيرة لما قام الاشكال العظيم التعقيد
بشأن المياه لان مشروعات السودان شتوية وتنتهي في شهر يناير ولكن
القطن في السودان يحتاج الى الماء في شهرى فبراير ومارس اي حين حاجة مصر
الى الماء وقد كان المهندسون المصريون واخصهم محمود باشا فهمي يرون
ان الغلال التي تنمو بأرض السودان تأتي بحاصلات للسودانيين فوق حاصلات
القطن فلو ان لمراعاة مصلحة السكان دخلا في ذلك لكان الافضل للسودانيين
ان يزرعوا جميع المزروعات ما عدا القطن ولما قام النزاع بين مصر والسودان
على الماء ، وهذا القول يقوله السير مكدونالد في موضوع الري، ولكن المسألة
ليست مسألة مصلحة السكان ولكنها مصلحة معامل لانكشير التي اخذت
اميركا تحبس عنها قطنها فوجهت الحكومة الانكليزية وجهها شطر السودان
ووجهت عنايتها لاحتكار ثلاثة ملايين فدان في الجزيرة حتى انهم قالوا في
مجلس نواب انكلترا بتحديد سعر القطن السوداني ويمنع تصديره الى غير انكلترا
لذلك أخذوا أملاك الجزيرة من الأهالي وانفقوا خزان مكوار لري ٣٠٠
الف فدان ثم باشروا وضع الرسوم لخزان آخر في أطالي النيل الأزرق

تخزن سبعة مليارات متر مكعب منها أربعة مليارات دائمة حتى اذا ما كانت النيل واطثاً استخدمت هذه الكمية من الماء لري ولا ينقذ مصر من الشرق الا اقامة السدود في بحيرة البرت وانشاء الخزانات على النيل الايض الخ الخ وقد أظهر الانكليز سرعة وعجلة عجيبتين في انشاء خزان مكوار الذي ينتهي في سنة ١٩٢٥ أي في العام المقبل أما الخزان الكبير على النيل الازرق فانه ينتهي في سنة ١٩٣٠ وقد قدروا منذ الآن ثقلته بمليون ونصف مليون جنيه هكذا يفعلون وهكذا تهدد مصر بقله الماء والخصوبة وهم يقولون كما ورد في تقويم « ضبط النيل » ان حاجة مصر الى المياه بعد انجاز هذه الاعمال ستكون كبيرة جداً حتى أنه لا يفي بهذه الحاجة الا تحويل بحيرة البرت الى خزان لمصر ومساحة هذه البحيرة ٥٥٠٠ كيلو متر مربع فاذا ارتفعت حافتها متراً واحداً خزنت خمسة مليارات ونصف مليار متر مكعب فاذا ما أقيم سد على فوهة البحيرة بلغ المخزون ٤٠ مليار متر مكعب

تلك أقوالهم ولكنها حتى الآن تقديرية يفندوها كثير من المهندسين ولا يسلمون بهذا الحساب وعلى رأس هؤلاء جميعاً السير ويلكوكس، أما المهندسون المصريون فهم لا يسلمون بأنه يصل الى اسوان من وراء نهر بحيرة البرت ٥٢ مليار متر مكعب كما لا يسلمون بأن الماء الذي يمر بخزان اسوان اذا كان النيل واطثاً كنيل ١٩١٣ واحداً وأربعين ملياراً فاذا تركنا هذا الموضوع جانبا لانه لم يدرس الدرس الكافي حتى الآن بقي أمامنا أمر واحد ثابت لا يجادل به أحد ويعترف به جهاراً علانية أصحاب مشروع ري الجزيرة وهو أن مصر لا تجدد الآن وفي الحالة الحاضرة عن النيل الازرق بديلا

وهذا ما يقضي على الدين يتحملون تبعه شؤون الدولة المصرية تدبر الأمر

ورفع الضرر

ولما ظهرت مشروعات ري الجزيرة الى حيز الوجود وأعلن عنها الانكليز وبين المهندسون المصريون وبعض المهندسين الانكليز ضررها وشدة خطرها

احتجت على ذلك مجالس المديرية واحتج أعضاء الجمعية التشريعية الذين اجتمعوا في ١٩ مارس ١٩٢٠ وطلبوا إيقاف الاعمال الى أن يفصل بالأمر، وقرروا اعلان استقلال مصر والسودان وهذا ماجاء في قرار الجمعية :

« تحتج الجمعية التشريعية على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى ينت في المسألة المصرية ويعرض الامر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية :
(أولا) لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه

(ثانيا) لان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر ولا مصلحة الاثنين معا وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكائنة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الاجنبي وقائدة أصحاب رؤوس الاموال والشركات من الانجليز » وهذا نص قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ مايو ١٩٢١ :

« بما أنه يؤخذ من مذكرة وزير الاشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الاولياء والقيام بأعمال الرى المتصلة له في مصر يقتضيان اتفاق مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ؛

وبما أن الحكومة المصرية لا يسعها تلقاء حالتها المالية الحاضرة القيام بمثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لا يمكن التفكير فيه في الوقت الحاضر ؛

وبما أن حكومة السودان أخذت على طاقها الاتفاق على أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وأنها لاجل تنفيذ هذه الاعمال حصلت على مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه من قرض سنة ١٩١٩ وقدره ستة ملايين جنيه ؛

وبما انه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء أو فيما يتعلق بخزان مكوار

وترعة الجزيرة لا يسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال الا بعد الوقوف على ماتسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ؛
فلهذه الأسباب :

١ - قرر المجلس ايقاف الاعمال التي شرع فيها بجبل الاولياء مع اتخاذ ما يلزم لصيانة ما حمل الى الآن ،

٢ - يرى المجلس ايقاف الاعمال بخزان مكوار (سنار) وبتربة الجزيرة غير أنه اذا رأت حكومة السودان مع ذلك الاستمرار في هذه الاعمال تحت مسئوليتها فانه يجب أن يكون معلوما :

أولاً - ان الاعمال المذكورة لا يجوز أن يكون المقصود منها ري مساحة تزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ فدان طبقاً للعهد الذي قطع بهذا الشأن ،

ثانياً - ان الحكومة المصرية تحتفظ بحريتها في ابداء قرارها بشأن هذه الاعمال وسيتوقف هذا القرار على نتيجة المفاوضات السالفة الذكر ،

ونشر رسمياً كذلك من مجلس الوزراء قرار آخر هذا نصه :

« على أثر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام الى حضرة صاحب المعالي وزير الاشغال العمومية الرسالة البرقية الآتية :

« اننا ننوي مواصلة العمل في خزان سنار الى شهر يوليو وذلك للمحافظة على ما حمل الآن كما اننا ننوي استئناف العمل في الحريف القادم اذا سمحت بذلك الظروف ،

ويرى مجلس الوزراء أنه بما أن وزارة الاشغال العمومية المصرية هي المباشرة لاعمال ري الحكومة السودانية من عهد استرجاع السودان فقيامها بتنفيذ العمل في خزان سنار « مكوار » الى شهر يوليو سنة ١٩٢١ لا يترتب عليه توجيه أية مسئولية الى تلك الوزارة كما أنه ليس في القيام بذلك بالتنفيذ

رجوع أو تعديل في التحفظ الصريح الذي قرره المجلس بقراره الصادر في ٢٥
مايو سنة ١٩٢١ «

وقال وزير الاشغال في جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ ردّاً على سؤال النائب
عبد الرحمن الرافعي :

« قد طلبت الوزارة من تفتيش ري السودان تقريراً وافياً عن الدرجة
التي وصل اليها العمل الآن وعند وصوله ينظر في الامر »



مشروع ري الجزيرة

ليس لدى المصالح المصرية ولا في دواوين الدولة مستندات يرجع اليها في مسألة ري الجزيرة وقروض السودان التي بلغت حتى الآن ١٣ مليون جنيه ونصف مليون ½

كانما اتفق ١٨٩٩ الذي يتمسك به الانكليز وقد اخذ من مصر كرها وقوة بات هو حبراً على ورق أو دخل في ذمة التاريخ فلا مندوحة للباحث المصري من الرجوع الى الكتب والمجلات والصحف الانكليزية ليعرف ما هو مشروع التعمير في السودان وما هي شروطه وما هي الاغراض التي يرمون اليها من ورائه

وقد حدث مرة في مجلس نواب انكلترا سنة ١٩٢٠ أن أحد النواب سأل وكيل الخارجية ايان البحث بقرض سبعة ملايين جنيه للسودان « هل اطلع المصريون على شروط هذا القرض ؟ » فأجابه يكنهي أن يطلعوا على المناقشة التي تجري الآن هنا ليقفوا على الحقيقة . ثم أرسلوا بعد هذا السؤال نسخة من المناقشة الى الحكومة المصرية مطبوعة بالانكليزية

لذلك نرانا مضطرين الى [اختيار أخبار التعمير في السودان من جرائد ومناقشات مجلسهم]

ففي مجلة « موني ماركت » و« اقتصاد كرونيكل » (مارس ١٩٢٤) ما محصله :

« شغلت مسألة إيجاد مناطق واسعة لزراعة القطن بال كثير من رجال السياسة وزعماء صناعة المنسوجات في انكلترا أعواماً عديدة . وتتوقف صناعة الغزل في لانكشير على وجود كميات كافية من القطن الرخيص أما القطن الغالي فيعيق التجارة ويمنع تقدم المبروعات ويجعل الأعمال التجارية مقتصرة على سياسة « من اليد الى النعم » . على أن القطن الرخيص يجب أن يتوقف قبل كل

شيء على قلة تقنيات الإنتاج ، وهذا يعلل ما تراه بعض الدوائر وهو أنه يتعذر الحصول على القطن رخيصاً حيث يستخدم عمال من البيض بصرف النظر عن الجهود التي تبذل الآن للحصول على كميات كبيرة من القطن اذ يقولون ان في البرازيل والمكسيك ما يبعث على الأمل بوقوع تطورات عظيمة في زراعة القطن خلال الأعوام القليلة المقبلة

على أن أوسع خطوة قطعت في الوقت الحاضر في سبيل زيادة محصول القطن زيادة عظيمة هي الخطوة التي قطعها نقابة السودان الزراعية . فقد تألفت هذه النقابة سنة ١٩٠٤ لتقوم بأعمال تجارية عامة تتعلق بالأراضي علاوة على زراعة القطن وأنعائه ، وفي السنة الماضية تحولت المنطقة الأصلية التي رخص للنقابة بزراعتها في البداية ، الى ملكية النقابة الحرة وهذه المنطقة تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وموقعها بجوار الإدياب شمالي الخرطوم

وقد عقد اتفاق مدته عشر سنوات تأخذ النقابة بموجبه ٢٥ في المئة من صافي أرباح مشروع الجزيرة العظيم وتستولى حكومة السودان على ٤٥ في المئة منه والباقي للفلاحين الوطنيين الذين يقومون بزراعة الأراضي . وهذه الانصبة يجوز تعديلها في نهاية العشر سنوات

عقدت حكومة السودان قروضاً تبلغ نحو عشرة ملايين من الجنيهات بضمان الحكومة البريطانية للاتفاق على بناء السد الكبير وحفر الترع الكبيرة اللازمة لري أراضي هذا السهل العظيم التي ستزرع قطناً . والمتنظر أن ينتهي العمل في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ واذ ذاك يصير من السهل الحصول على الماء اللازم لري الجزء الأكبر على الأقل من الثلاثمائة ألف فدان التي يزداد زرعها في البداية اذ تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن زرعها في هذا السهل نحو ثلاثة ملايين من الأفدة

وتشتغل النقابة ريثما يتم بناء السد في القيام بالأعمال التمهيدية كالإنشاء الطلمبات في بضع محطات . وقد جاءت أعمالها هذه بنتائج مالية مرضية ولو

أن مجموع المنطقة التي زرعت في الجزيرة في العام الماضي لم يتجاوز نحو عشرة آلاف فدان.

ولما كانت النقابة تملك جميع الأسهم الممتازة (وعددها ٢٥٠ ألف سهم) وتملك ٤٧٥ ألف سهم من الأسهم العادية وعددها مليون سهم فإنها تستولى فعلاً على نصف أرباح شركة القطن في كسلا والمنهوم أن الأعمال جارية الآن بسرعة لانشاء الخط الحديدي في منطقة كسلا وهو العمل الذي يعد من الأعمال الأساسية اللازمة لترقية زراعة القطن في تلك المنطقة.

حصلت النقابة في السنة الماضية (١٩٢٣) على نحو ١٢٣٠٠٠ بالة قطن من زرع ٦٨٦ ١٤ فداناً في مناطق مختلفة . وقد أخذت النقابة تشتهر في الأسواق المالية كحركة تدفع أرباحاً وافرة . والواقع أن ما دفعته من الأرباح بلغ ٢٥ في المئة في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٠ (وقد زاد رأس مالها اذ ذاك الى ثلاثمائة ألف جنيه) و ١٥ في المئة في سنة ١٩٢١ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٢ و ١٧ في المئة في سنة ١٩٢٣ (ورأس مالها ٤٥٠ ألف جنيه كما هو الآن) أما رأس مالها المصرح به فهو ٧٥٠ ألف جنيه.

وقد تم انشاء المضخات الجديدة في وادي النو وسيزرع في هذه المنطقة عشرة آلاف فدان اخرى في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ فتتضاعف بذلك مساحة المنطقة التي تزرع قطناً في الجزيرة بالنسبة الى العام الماضي.

وتكلم رئيس النقابة في اجتماعها السنوي الذي عقده في شهر نوفمبر الماضي عن التقدم المرضي الذي تم فيما يتعلق بالسد ومديرية كسلا وانتهاء محطة وادي النو . ومن المسائل الهامة التي ذكرها توفر المال الكفاء . ولدى الشركة أموال وأمانات مودعة تقدر بنحو ثمانمائة ألف جنيه ، وستنفق في العامين التاليين أموالاً طائلة من رأس المال ولذا ينتظر صدور أسهم جديدة بشروط سخية كما حدث في العام الماضي ، وهذا يعلل السبب في ارتفاع سعر السهم.

الذي قيمته جنيه واحد الى سبعة جنيهات
لا يزال المشروع في عهد الطفولة وقد تمضي أعوام عديدة قبل أن تستطيع
نقابة السودان الزراعية أن تقول أنها لا تستطيع إيجاد اعمال لاستثمار رؤس
الأموال التي ستراد تبناً لحاجة الامبراطورية الآن وحاجتها الشديدة في
المستقبل لزراعة القطن داخل دأرتها . فقد بلغ محصول النقابة من القطن في
العام الماضي ١٢٣٠٠ بالة - وما تحتاج اليه مصانع لانكشيف من القطن
سنوياً هو ٣٥٠٠٠٠٠ بالة



وفي الشهر ذاته بسط مراسل التيمس الكلام عن مشروع ري السودان
بمنوان « مليون فدان لزراعة القطن » فقال :

خطر مشروع ري أراضي الجزيرة بالسودان ببال السروليم جارستن
في سنة ١٨٩٩ . وهذا المشروع يتعلق بمنطقة مساحتها ثلاثمائة ألف فدان
واقعة بين خطي العرض الشمالي ١٤ و ١٥ وتمتد على طول النيل الازرق .
ويلتظر بعد اتمام المشروعات الاضافية في المستقبل ان تتسع هذه المنطقة
حتى تبلغ مساحتها مليون فدان يمكن ريها وزرعها

لم يفت الذين وضعوا مشروع السدان يحسبوا حساب هذا التوسع في
المشروع فيما بعد بحيث يمكن سد الحاجة متى حان الوقت . فان الخزان الذي
أُعد لحجز المياه بأقامة هذا السد يمتد في الواقع الى بلدة « سنجبا » أي الى
المسافة ٥٨ ميلا على طول النهر . وسيحجز خلقه نحو ٦٣٦ مليون متر مكعب
من الماء وهذا المقدار سيكون كافياً لري المنطقة الكبرى

وهناك نقطة هامة وهي ان الماء اللازم للمشروع الحالي زائد عما تحتاج
اليه مصر . ومتى حان الوقت لتوسيع نطاق المنطقة الزراعية أنقيء سد آخر
على المنابع العليا للنيل الازرق وهذه الوسيلة تستخدم أرض الجزيرة المياه
التي كانت تعزل الى البحر وتذهب عبثاً (كذا)

اما تقعات المشروع فتسدد من القروض التي عقدت في انكلترا بضمان الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٣-١٩١٤ و١٩١٩ و١٩٢٠ ومجموع هذه القروض ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيهه . ويتضمن المشروع انشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلاً وعرض الحصة وثلاثين ميلاً الاولى منها - أي الى النقطة التي يخرج منها الفرع الاول - نحو ٨٧ قدماً ثم حفر ترع صغيرة طولها ٥٣٥ ميلاً وترع اضافية طولها ٣١٢٥ ميلاً وبجوار وسط الحقول طولها ٥٦٢٥ ميلاً

ويبلغ مجموع الاتربة التي حفرت من الترع الصغرى والترع الاضافية والمجارى الاخرى (عدا التربة الرئيسية) ثمانية اضعاف حجم هرم الجيزة الا كبر تقريباً . وربما يجد القارئ صورة أوضح تبين له مقدار الحفر من الحقيقة الواقعة وهي انه اذا صنع من الاتربة المحفورة طوب فانه يكفى لبناء سور ارتفاعه خمس اقدام وسمكه قدم ، حول الارض عند خط الاستواء . وتتولى شركة بكينزوس الاميركية حفر الترع الكبرى وهي تشتغل ليلاً ونهاراً بألاتها الضخمة لاتمام العمل قبل الميعاد المحدد في عقد الاتفاق

وتتولى نقابة السودان الزراعية انشاء المجارى في المزارع واعداد الأرض . وتهيئتها للزراعة . وقد اكتسبت هذه الشركة خبرة واسعة في زراعة القطن في هذه المنطقة . اما اعمال البناء الكبرى فقد عهد بها الى شركة الخواجات بيرسون وولده الذين تعهدوا بأن يسبوا بالاعمال سيراً سريعاً يوصل للحصول على محصول القطن في سنة ١٩٢٥

وتقترح النقابة ان تقسم الثلاثمائة ألف فدان الى عشرين منطقة مساحة كل منها خمسة عشر ألف فدان يدير كل جزء منها مفتش كبير . وستتولى النقابة أيضاً الإشراف على الزراعة وتنشئ مصانع الحلج اللازمة

وتدرك ضخامة المشروع الذي تقوم به النقابة الزراعية في السودان من معرفة المنطقة الجديدة لزراعة القطن فانها تعادل سبعة اضعاف مساحة أكبر

منطقة تزرع قطعاً في أميركا وتملكها شركة واحدة

اما السد فبناء صلب من الجرانيت (حجر الصوان) المستخرج من
الحاجر المجاورة لتلال سيجادة وهو مؤسس فوق منطقة من الصخر اللامع
بارز في النهر عند هذه البقعة

ويقدرون ماسيستخدم في بناء هذا السد بنحو ١٥٠٨٠٠٠٠ قدم
مكعب من الحجر ومائة ألف طن من الاسمنت بورتلند . ويبلغ طول السد
ميلين تقريباً ومتوسط ارتفاعه تسعين قدماً . وسيكون به ثمانون عيناً كبيرة
ارتفاع الواحدة منها ٢٧ قدماً وعرضها سبع اقدام ، وأربع عشرة بوابة
لضبط مياه الترع ارتفاع الواحدة منها ١٧ قدماً وعرضها عشر اقدام أو
أزيد بقليل ، ١١٢ مصرفاً . وسيستخدم نحو ٣٣٠٠ طن من المصنوعات
الحديدية في العيون والآلات الخاصة بها تقدمها شركة رانسومز وراير
الانكليزية في ابسوتش

ويصنع الاسمنت هناك من المواد المتوافرة كثيراً في الاراضى المجاورة .
وقد انشيء معمل من أحدث طراز مجهز بافران (قبان) وطواحين دائمة
العمل تصنع يومياً نحو مئة طن من الاسمنت لا يقل جودة عن الاسمنت
المصنوع في انكلترا

وقد ساعدت جزيرة صغيرة ناشئة عن تتوء صخرى في النهر على بناء السد
مساعدة مادية عظيمة ، فقد سهلت تحويل مجرى الماء وهو عمل لا مندوحة
عنه لوضع اساس السد في النهر . وقد وضعت الاسس في الجهة الغربية وحول
مجرى الماء نحوها . ثم أقيمت سدود موقوتة من الطين لتصل طرف الجزيرة
الشمالى بطرفها الجنوبي بالضفة الشرقية وبدأ السد الدائم يرتفع في المجرى
الرئيسى . وقد بانء الاجزاء المؤسسة من السد على ارض جافة في حين تم
انشاء الجزء الواقع على الضفة الغربية

ولا ريب في ان اتمام مشروع ري اراضى الجزيرة في السودان لا يكون
حجر الزاوية في سياسة انكلترا الامبراطورية فقط بل يرجى ان يكون بداية
عهد من الرخاء التجارى في بلاد استقر كثير من البريطانيين فيها لاهلاء شأن
حضارتها اه

ذلك هو مشروع ري الجزيرة وذلك ما يرمون اليه من وراء انجازه



الجيش المصرى والسودان

مصر هبة النيل والجيش سياج الدولة

مصر هبة النيل كلمة مأثورة عن هيرودوت . بل حكمة صادقة توارثتها الامم جيلا عن جيل . ولقد صرفت مصر الحديثة نحو ١٠٣ سنوات وهي تقذف بعشرات الالوف من ابناءها وبالملايين من مالها الى فيافي السودان الشاسعة لضم ابناءها السودانيين أو المصريين السود الى احضانها فتقرب بينها وبينهم الشقة وتأمين على ماؤها وحياتها . اذ ان مصر والسودان شقيقان بل سنوان لا ينفصلان قد جمعت بينهما رابطة الدين واللغة والنيل والمصالح . والنيل وحده يحيط المملكة الممتدة من شواطئ البحر الابيض شمالا الى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم

فقبلي هذا الخط بروي النيل شقة ضيقة من الارض على ضفتيه وتسعة اعشار الاراضي الأخرى تروىها الامطار الغزيرة التي تهطل هناك . وفي شمال هذا الخط حيث لا يهطل المطر فلا نبات ولا حيوان ولا انسان . فالحياة كلها بالنيل أو بقرب النيل . فاذا ركبت طائرة مجتازاً وادي النيل من مصبه الى نيايمه برزت لصينيك أولاً دلتا النيل بحلة سندسية خضراء مترامية الاطراف . وأما بعد القاهرة فيبتدي وادي النيل ضيقاً بين جبلين قري في وسط هذا الوادي خطأ أزرق هو النيل وعلى جانبيه خطان أخضران هما ضفتاه يأخذان بالضيق تدريجياً حتى الخرطوم . واذا سرحت النظر على طول هذه المسافة شرقاً وغرباً فانك لا ترى بعد هذا الوادي المبارك الخصب غير رمال قاحلة مقفرة . ان مساحة مصر تعادل نحو مليون كيلو متر مربع أي ضعف مساحة فرنسا تقريباً ولكن تسعة اعشار هذه المساحة صحراء مجربة . ومساحة مصر الزراعية أو القابلة للزراعة لا تزيد كثيراً على مساحة بلجيكا البالغة نحو ثلاثين الف كيلو متر مربع . ويقدر عدد السكان بالكيلو متر المربع في بلجيكا

بنحو المائتين ويعتبرونها مع بعض مقاطعات المانيا وانجلترا اكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان وهم لا يزيدون على السبعة ملايين ونصف مليون . فاذا يقال عن مصر ومساحتها الزراعية لا تزيد عن مساحة بلجيكا وهي تموج بنحو اربعة عشر مليوناً من السكان وسكان الكيلو متر المربع بالمنوفية ٣٣٠ شخصاً . ومتى تحسنت الاحوال الصحية وقلت الوفيات خصوصاً وفيات الاطفال فستضيق البلاد بمن فيها وسيجرف تيار المهاجرة هذه الزيادة الى السودان متقبلاً مجرى النيل لان النيل وحده مصدر الرزق والحياة

ان الفضل الاكبر في فتح السودان سنة ١٨٢٠ ثم باسترجاعه سنة ١٨٩٨ عائد الى الفلاح الذي هو عماد الجيش المصري : نعم ان البريطانيين الذين كانوا نحو ثلث القوات المصرية سنة ٩٨ قد اشتركوا بالمدافع وأبلاوا بلاه حسناً وانما كانوا بعد الانتهاء من القتال يعودون مهرولين الى بواجرهم بالنيل التي أفلتهم من مصر الى الخرطوم . وهذه حملة ولسلي التي أرسلوها سنة ٨٥ لا تقاذفوردون كان يخفروها في الصحراء الجيش المصري ولولاه ما استطاعت التقدم . ولما وصلت مراكزهم الى شلالات دال منعها التيار عن المرور لحملها الجيش المصري على اكتافه مسافة ثلاثة أميال .

أما الذي قطع الالف ومائتي كيلو متر من أسوان الى الخرطوم على قدميه والذي مد الخطوط الحديدية والتلغرافية تحت وابل من الرصاص وتحت نار محرقة والذي ضحى دمه وماله بصحاري السودان فهو الفلاح المصري

لقد كان هم الانكليز من يوم احتلوا هذه البلاد أن يجعلوا مصر مزرعة تقدم القطن للانكشير وأن يجعلوا الجيش قوة بوليس حربي في قبضتهم كهيئة البوليس والخفر لهذه المزرعة . ففي سبيل المزرعة القطنية أهملوا الشؤون الصحية والتعليم وكل ما يرقى مدارك الامة وفي سبيل البوليس أهملوا أمر الجيش فلم يملئوا تملياً يتفق مع روح العصر فصار جيش مصر الذي فتح الاقطار والامصار على عهد محمد علي وابراهيم ومن خلفوها أضعف جيوش

العالم لا لأن الاتفاقات الدولية حددت عدده بثمانية عشر ألف مقاتل بل لأن الانكليز حولوه بعد الاحتلال الى بوليس بسيط جميع قواده منهم وأكثروا عدد الضباط الانكليز فيه حتى انه لم يبق لمصري مقام واقتصروا في تعليمه على ما يكفي لالة أغراضهم

قال الكولونل بوفور الفرنسي في تقرير رفعه الى حكومته عن جيش ابراهيم باشا « انني واثق كل الثقة بأنه ليس في العالم كله جندي قوي متين كالجندي المصري فهو قوي العضل باسل صبور على المكاره كبير الجلد يتحمل أشد المتاعب ولا يستطيع جندي في العالم أن يفعل ما يقدر الجندي المصري على فعله »

هذا الجندي المصري الباسل كانت أعماله في خدمة المدنية والحضارة أعمالاً عظيمة الشأن فهو الذي ألف الامة السودانية أمة واحدة وقد كانوا فرقاً وشيعاً وسلطين وملوكاً ، وهو الذي علمهم لبس الرداء ، وهو الذي ابطل النخاسة منذ عهد محمد علي وقبل ابرام اتفاق ١٨٧٧ بين مصر وانكلترا ، وهو الذي أنشأ المدارس في السودان ، وهو الذي فتح القارة السوداء فاجتاز السودان الى زنجبار فأدخل في حماية مصر بعد الاوغندا زنجبار بمعاهدة تعرف بمعاهدة سليم ، وهو الذي يقوم الآن على حراسة النيل وعلى حفظ الامن في تلك الاقطار المترامية الاطراف ، وهو الى اليوم يواصل عمله بجد ونشاط ففي سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ أتم تسكين دارفور (١) وسواها من أطراف البلاد

(١) دارفور أقدم سلطنة عربية في السودان تمتد حدودها من بئر النطرون في الصحراء الى بحر النزال شمالاً ومن النيل الابيض الى ترجة برقا شرقاً وغرباً وسكانها نحو مليون ونصف قالوا في تاريخها ان أحد المباسبين حل بدارفور وتزوج من بنت ملكها فرزق ولداً بإيمه الفور وهم نصف سود سنة ١٤٤٥ هـ فشر الاسلام وبني المساجد ثم حكمت الصلات بين مصر ودارفور بطريق الصحراء التي يسمونها طريق الاربعين . وفي سنة ١٧٩٣ ذهب السائح الانكليزي برون من مصر بهذه الطريق الى دارفور . ولما استولى نابليون على مصر كتب الى السلطان عبد الرحمن ليؤمن طريق التجار . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل يطلب منه الطاعة فأجاب بأنه مسلم يقيم الفروض وينصر الدين . ولما خلفه السلطان محمد حسين لحكم صلات الودة مع سعيد باشا واسماعيل باشا . وفي سنة ١٨٧٤ خلفه السلطان ابراهيم وهو

التي فيها من أيدي الاعداء ، وهو الذي قابل في جبهة الاوغندا الألمان القادمين من تانجانيكا ولهذا نظر الانكليز في اتفاق ١٨٩٩ اذا اشترطوا أن يكون لهم حق الشركة في ما يفتح من البلاد لعلمهم أن الجندي المصري هو الجندي الوحيد القادر على الفتح وعلى صيانة هذا الفتح وضبط الامن بالسودان ولا ينبغي عن ذهن القاريء المصري ان الورد كرزون قال في مذكرة التي قدمها الوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا انه يجب على مصر ان تقدم دائما القوة العسكرية للخدمة في السودان مقابل ضمان ماء النيل لمصر ففي شروط الانكليز ذاتهم ينظر الجيش حامي النيل وحامي مياه النيل وضابط الامن بالسودان وحارس هذا الملك

وقد ثعالب في صفوف هذا الجيش آلاف من الضباط البريطانيين منذ الاحتلال لأن فاشروا تأليفاً واحداً قينما يستحق الذكر او تحسناً بالجيش. تأدى لزيادة قوته المادية والمنوية. ومن الاسف الزائد ان انحطاط جيوشنا صار امره مشهورا لدى الوطنيين والاجانب. والجيش والسودان واحد لافرق بينهما حتى جعلوا في اتفاق ١٨٩٩ حكم السودان وقيادة الجيش شيئاً واحداً فللانكليز عليهما السلطة التامة والسيطرة المطلقة من كل قيد فأنجلترا هي المتحكمة هناك حكم السيد بالموالي ويدها مالية السودان وعدليتها وداخليتها وخارجيتها ومواصلاتها ومدارسها وبوليسها الخ فمنهم الحاكم العام والمديرون والمفتشون.

آخر سلاطين دارفور حاربه الزبير رحمة وقته في ١٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وضم بلاده الى مصر وأرسل الاسراء الى مصر فأزلهم اسماعيل باشا في سوق السلاح ومنهم الأمير حميد ابن السلطان ابراهيم ١٩٠ من ابناءه

ولما قامت الثورة المهديّة ثار الشيخ مادبو في دارفور وعصت حامية داره لما بلغها عن عصيان مرابي وهكذا عمت الثورات تلك البلاد التي خضعت للمهدي الى أن سقطت ام درمان سنة ١٨٩٨ هاد اليها علي دينار وهو من سلالة الاسراء وكان سجين التتايشي فتولى الاسراء مقابل جزية يدفعها لحكومة السودان ، ولما نشبت الحرب أرسل اليه الالمان من طرابلس الغرب من يحرره على الثورة فجردت عليه حكومة السودان حملة قوضت ملكه وجعلت البلاد بديرية كما كانت قبل ثورة المهدي

والحكمدارات الخ . وليس للمصريين من كل ذلك سوى بعض وظائف
كتأببة حقبرة

وهذا احصاء عدد الضباط البريطانيين وعدد الضباط المصريين ورتبهم :

مصري	بريطاني	فريق
١	١	لواء
٩	١٢	امبرالاي
٨	٢٠	قائمقام
٢٨	٤١	بكباشي
٧٣	١٥٥	
١١٩	٢٢٩	

ان الارقام اقصح من كل بيان ، والارقام تلبى بان عدد الضباط
البريطانيين ضعف عدد الوطنيين وطولاء الضباط الاجاب جيش من المترجين
يستولى على عشرات الالوف من الجنبيات من الخزانة المصرية ليترجم لهم .
فما معنى استخدام هؤلاء المترجين والانجليز يقدمون الامتحانات بالعربية
والناجحون منهم يستولون على المكافآت المالية الباهظة ، فان كانوا قد
أجادوا الامتحان فهم لاشك يعرفون قضاء اشغالهم بالعربية فلا حاجة بهم الى
المترجين . وان كانوا لا يجيدون بعض اللغة العربية لقضاء حاجتهم فما الداعي
لهذه الامتحانات والمكافآت المالية .

ومن المضحكات ماجرى حديثاً وهو أن جماعة تظاهروا بالانسحاب من
الجيش بحجة افساح مجال الترقى للضباط الوطنيين وذلك بالطريقة الآتية :

كان قومندان الجنود العام بالقطر المصري حتى آخر ١٩٢٣ ضابطاً بريطانياً
رتبه لواء ولبه اثنان من الضباط المصريين بصفة أركان حرب فهذا القومندان
عين حديثاً بوظيفة مفتش عام للجيش المصري بالقطر المصري وتحت رئاسته
أركان حرب ضابط مصري وبكباشي بريطاني لقرن الجنود المصرية

وسلطة المفتش هذا هي كما جاء في أوامر الجيش بنصها الشائق ومعناها الرائق : « مفتش عام الجنود المصرية بالقطر المصري هو المسؤول عن تهذيب (كذا) وتدريب الجيش المصري بالقطر المصري الخ وهو مسؤول عن اعداد معدات الدفاع عن القطر المصري بحالة الاضطرابات والحصول على الأخبار الخاصة بها الخ »

وقد عين مكانه بوظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان . أحدهما برتبة لواء والثاني برتبة ميرالاي وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب فترى مما تقدم أن النتيجة هي أولاً أن وظائف قومندانية الجنود المصرية بالقطر التي كانت محصورة بثلاثة ضباط أى قومنداناً إنجليزياً وضابطين مصريين صار يتولاها الآن ثمانية ضباط منهم اثنان بريطانيان وستة مصريون وليس هؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل البريطانيين من السلطة سوى الاسم ومن الوظيفة سوى الرتبة والمهنية فهم يأمرؤن بأمر المفتش العام الذى مازال بالحقيقة قومندان الجنود كما كان سابقاً

وهناك مسألة أخرى تستحق الالتفات وهي مسألة ترقية الضباط فقد باتت بطيئة جداً لا سيما أصحاب الرتب الصغيرة من رتبة بكباشى فاحدون ولذلك عدة أسباب نمردها بالابحاز

أولاً كثرة الضباط الانجليز بالرتب العليا فصار الوصول اليها صعباً جداً . فلا يصل اليها الا طويل العمر وكبير الحظ . ثانياً صغر الجيش وكثرة الضباط فترى الضباط وقد يمكث نحو ١٢ سنة برتبة الملازم الثاني أو الاول ونحو ١٥ سنة برتبة يوزباشى فيكون قد بلغ السن الثامنة والأربعين وهي السن القانونية التي يحال بها الى المعاش ومعاش حقير . ولمكافحة هذا الداء أى داء بقاء الترقى أدوية ناجمة : أولاً الاستعاضة عن الضباط البريطانيين الذين يخرجون من الجيش بضباط مصريين فيخلو نحو ٢٥٠ رتبة يتبوؤها الضباط الوطنيون . ثانياً زيادة عدد الجيش أى عدد الصف والعساكر فقط

لأن عدد الضباط الموجودين الآن بالخدمة مع الذين يعادون من المعاش والاستبداد أو يتخرجون من المدرسة الحربية كاف لانشاء الاورط الجديدة أما السلطة العسكرية فكلها بيد السردار والادجوتانت جنرال وكاتم أمرار الحربية ويبد كل الضباط البريطانيين المتوزعين بالجيش . وليس لأى فرد من الاربعة عشر مليون مصرى أدنى سلطة على الجيش

فلسردار في الجيش وحاكم السودان والمدير بمديريته والقومندان العسكري في وحدته والمفتش في مركزه — لكل هؤلاء من السلطة ما لم يحلم به ملك إنجلترا وسلاطين آل عثمان أو قياصرة الروس على أريكة عروشهم

وما زال دأبهم منذ وطأت قدمهم هذه البلاد أن يضعفوا هذا الجيش حتى صار اسماً بدون جسم فهو لا يكاد يعد ١٥ ألف عسكري محارب و ١٨ ألفاً اذا أضفت اليه الوحدات غير المحاربة ومن هؤلاء نحو ٦ آلاف عسكري مصرى فقط لأنهم ما يرحوا منذ استرجاع السودان لأن ينقصون عدد الوحدات المصرية البحتة ويزيدون الوحدات السودانية عملاً بدافع التفريق وظناً منهم بأنهم يؤثفون نواة جيش سوداني يكون خير معوان لم يستقلوا عن مصر بالسودان في مستقبل الأيام . أجل انهم ينقصون الوحدات المصرية ويزيدون السودانية بدون استشارة مصر وند مصلحتها فهم يصنعون ذلك من مال مصر لمحاربة مصر

فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية وانشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين حيث يعملون المساكن النداء بالانجليزية ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية العديدة سوى أربع مصرية وانشأوا واحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضاً سوى اورطة مصرية أي نحو ١٥٠ عسكرياً وانشأوا بدلاً منها ستة أورط سودانية أطلقوا عليها اسم البيادة الراكبة وأركبوها اغليل

السودانية والبنغال الحبشية . وقد أبدلوا المجاعة المصرية بهجاة سودانية وانشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانيتين . وقد زودوا كل هذه الوحدات السودانية بزيادة وسوارى بالمدافع المكسيم بينما انهم حرّموا منها الوحدات المصرية . وبينما الاورطة السودانية تعد ٨٠٠ ضابط صف وعسكري ظالاً وورطة المصرية لا تعد سوى ٦٠٠ فقط وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين وأما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء فلا أثر للمصري ولا يعرف عساكر هذه الوحدات عن مصر الا تقودها ولطؤلاء نظام مخصوص هو أقرب لنظام ميليسا أو غندا منه الى نظام الجيش المصري

وأما الذخيرة فلا يصرف للجيش سوى الذر اليسير والباقي هو محفوظ في مصر والخرطوم تحت حراسة البريطانيين . وقد انشأوا بالخرطوم منذ سنوات عديدة مدرسة سموها كلية غردون لتخريج قضاة ومهندسين ومعلمين ومدرسة حرية لتخريج الضباط . وقد افتتحوا حديثاً مدرسة طب وهذه المدارس مثل كل منشآت البريطانيين في الشرق تكتمني بالقشور دون الباب فالسوداني مثل أخيه المصري لا يتقصه الدكاء القطري فهو قابل للعلوم وإنما طرق تعليمه عقيمة ونافسة فالبريطانيون لا يقصدون تعليمه بل يقصدون ازاحة المصري من السودان واحلال البريطاني محله . خذ مثلاً مدرسة وكلاء المأمير التي انشأوها بالخرطوم فهي تخرج وكلاء مأمير سودانيين تحمل عمل المأمورين المصريين شيئاً فشيئاً . وهكذا قل عن المدرسة الحربية وعن المهندسين والقضاة والأطباء فهم يمينون السوداني بوظيفة المصري بماهية ٦ أو ٨ جنيهات شهرياً بدل الثلاثين والخمسين التي كان يستولى عليها المأمور أو المهندس أو الطبيب المصري . والوفر الذي يتجمد يخصص لإنشاء وظائف جديدة للبريطانيين .

عثر المسير أوريان في محفوظات الوزارة البريطانية على تلغراف من لورد

كلارندون ناظر خارجية انجلترا الى اللورد «كاولي» سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٥٨ معترضاً على فتح قناة السويس وقد نشر في مجلة مركور دي فرانس وهذا نصه :

« اذا ما تم فتح هذه القناة فانها تفصل مصر عن تركيا ويمكن حينئذ أن نأمل استقلالها متى أرادت . فالاسكندرية وسائر السواحل البحرية هي الآن بحالة حصينة وقوية للدفاع ضد كل اعتداء من جانب بريطانيا أو تركيا واذا لم تكف الحامية المصرية فهناك قوة افرنسية يمكن ازالتها للبيدات لأجل النجدة وان هذه القناة التي ستكون بمرض ٣٠٠ قدم وعمق ٨٠ قدماً اذا أقيمت خطوط الدفاع على جوانبها وقامت السفن الحربية على الحراسة في وسط مياهها فستكون سداً منيعاً ضد كل جيش عثماني يهجم عليها من ناحية سوريا »

ولقد تمت نبوءة اللورد التي تنبأها سنة ١٨٥٨ بما وقع سنة ١٩١٥ حينما هاجمت الجنود التركية القناة ولكن ذلك كان لمصلحة انجلترا التي وضعت نصب عينها احتلال مصر خالت دون استقلالها لتبتلعها وهذا ما تفعله الآن في السودان وتجد منا من يتساهل معها وينسى أن الأمة باقية خالدة ويكفي أن تمسح حقوقها حتى تنال هذه الحقوق اما عاجلاً واما آجلاً

واذا كان الجيش هو الذي ألف الدولة المصرية وألف وحدة السودان ومصر ومدن السودان وصانه وعمره فان اسم الجيش لاسم مقدس في مصر وعند المصريين وهو الفلاح الذي صرف أكثر من مئة عام وهو يرق ماله ودمه في ارجاء السودان ليبقى السودان لمصر ويبقى مصر للسودان ويبقى الاثنين واحداً لا يقبل تفرقة ولا تجزئة ويظل هو سياج هذه الدولة ويظل اسمه وعمله نغرها الى الابد



في بحر الغزال

زيارات اللورد اللبني للسودان

في كل عام يزور معتمد انكلترا السودان وكانت زيارة اللورد اللبني السودان في عام ١٩٢٤ غير زيارته له في العام السابق ولكنها لا تقل عنها أهمية ولا يسع المصري الا أن يرقبها ويتدبر نتائجها . ففي العام الماضي كان الغرض من تلك الزيارة جمع الدين أطلقوا عليهم اسم « اعيان السودان واثرافه وأرباب العشائر والقبائل » ليلقوا على مسامعهم بقم بعضهم ما يريدون ثم ان يكون رأي السودانيين بانفسهم وبشقيقتهم مصر . وفي هذا العام كان الغرض التوغل في أعالي السودان حتى الحدود التي ضربوها له على ما يهون ويريدون كالحُدود التي ضربوها لمصر مع السودان . غال السودان مع منابع النيل الآن كحال مصر مع النيل ذاته . فإذا نحن أوجسنا خيفة من كل يد تسيطر على النيل في السودان فإنه يحق للسودانيين أيضاً ان يوجسوا خيفة من كل يد تسيطر على منابع النيل ، فنحن والسودانيون في ذلك سواء ونحن وهم تحت سيطرة القابضين على منابع النيل لان هذه المنابع التي كانت لنا ولهم معا صارت اليوم لا لنا ولا لهم بل للانكليز يتصرفون بها على هواهم . ان الانكليز يسرون هنا وفي الهند على وتيرة واحدة فهناك يقبضون على عنق البلاد بالبوليس والري وهنا أيضاً يقبضون على عنق مصر والسودان بالبوليس والري



كل مصري يعرف ان النيل يؤلف من نهرين النيل الابيض والنيل الازرق . فالنيل الابيض يجري من بحيرة فيكتوريا نياتزا عند خط الاستواء ثم يجري على مسافة ٢٩٠ ميلا فيصب في بحيرة البرت نياتزا الواقعة شمالي الاولى . وكلته البحيرتين كانت في قبضة مصر على عهد اسماعيل باشا واطلق عليهما اسمان انكليزيان لان اسماعيل باشا استعمل على تلك المنطقة صموئيل باكر

الانكليزي فاوحت اليه حكومته بهذه التسمية لانها كانت ترمي بنظرها الى تلك البلاد والى مصر معا ، فارادت أن يسجل بالتاريخ وان تعرف الامة الانكليزية ان البحيرتين انكليزيتان



وبعد ان يخرج النيل الابيض من بحيرة البرت نياززا يجري في خط الاستواء وهو الاقليم المصري الذي كان يتولى الحكم فيه أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩ ولكنهم سلبوه سلباً وبعد ان يجري على مسافة ٦٧٠ ميلا يلتقي ببحر الغزال وهو نهر كبير ويتغير بعد ذلك الاسم ثم يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم بعد أن يجري من منبعه ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فيخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري شمالا الى الغرب حتى يدخل سنار وتصب فيه أنهر أخرى ويصل الى الخرطوم بعد جريه ٨٤٦ ميلا . وكلنا يعرف مساعي الانكليز في الحبشة لتكون بحيرة تسانا في قبضتهم كما هي الآن بحيرة فيكتوريا نياززا وكما يطمعون الى بحيرة رودلف فانك هما النهران اللذان تعيش بهما مصر والسودان معا وتلك سياسة الانكليز في ان تكون في يدهم حياة مصر والسودان بالقبض على منابع النيل . واذا كان اللورد اللنبي قد أتم مهمته في العام الماضي مع مشايخ القبائل ، فاننا لا ننسى أقوال صحف لندن وردتها على صحف مصر « بأن هناك غير القبائل التي يدمي المصريون قرابتها ولحمة النسب بها ووحدة اللغة والدين معها : قبائل السود وهي اكثر عدداً وأوسع بلاداً ولا تربطها بالمصريين أقل رابطة ؟ » فهل السلطان « أجومص كيانبجو » الذي أهداه اللورد اللنبي المدالية « التي ينعم بها على رؤساء القبائل ووجوه القوم في افريقيا » ومشايخ العشائر « التي انتم عليهم الحاكم العام بالهدايا » - كما قالت صحف الانكليز - يمثلون السود ؟ فيكون اللورد اللنبي قد أتم الآن مهمته في سنتين : سنة مع رؤساء

العشار والقبائل العربية المسلمة ، وسنة مع رؤساء القبائل والعشار السوداء
غير المسلمة ؟



اما مديرية بحر الغزال فانه يفصلها عن دارفور وكردوفان شمالاً بحر
العرب وبحر الغزال ويفصلها عن محافظة فاشودة بحر الجبل وتفصلها الجبال
غرباً عن الكونغو الفرنسية وتتصل جنوباً بالكونغو البلجيكية وجميع سكان
بحر الغزال من السود وهم يتعاملون بالخرز والحديد

نارت هذه المديرية بعد قيام المهدي وكان لبن بك مديراً لها ومحمود
الحلاوي مفتشاً طاماً لمنع تجارة الرقيق فتمكن محمود من اخضاع الثورة ومن
ارسال المدد الى امين باشا في خط الاستواء وانتهى الامر بان سلم لبن
لعامل المهدي . اما امين باشا فثبت في خط الاستواء وله حديث عجيب يدل
على نيات الانكليز منذ ذاك الحين

اخذ الدراويش بحر الغزال سنة ١٨٨٦ وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٩٤ عقد
الفرنساويون اتفاقاً مع حكومة الكونغو على ان تكون بلاد بحر الغزال في
دائرة نفوذهم وانشأوا مواقع عسكرية في ديم الزير وبحر العرب وارمبيك
واياك ومشرع الريك ثم تقدموا الى فاشودة فاحتلوها الى ان اتفقوا مع
الانكليز على الخروج منها ومن بحر الغزال في سنة ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٠
ارسل السردار قوة احتلت بحر الغزال وجعلت واو عاصمة لتلك البلاد



اما خط الاستواء فتملكه المصريون سنة ١٨٧٢ وطلب ولي عهد انكلترا
من انجليزى اسماعيل ان يكون غوردون حاكماً لخط الاستواء فعينه من سنة
٧٤ الى ٧٦ ثم تولاه امين باشا ولكن الانكليز الذين اكرهوا حكومة مصر
على الجلاء عن السودان ابوا ان تظل الجرثومة المصرية في خط الاستواء
فلاؤا الدنيا سياحاً وعويلاً لمصاب « امين باشا » واخذوا يستصرخون

الانسانية لا تقاذه حينما كان امين باشا بكل راحة وسكون وأمان مع الجيش المصرى والمهمل والموظفين . على ان الانكليز الذين أوفدوا ستانلي « لا تقاذه » امين باشا سنة ٨٩ كلفوا حكومة مصر ان تدفع له ١٢ الف جنيه وان تصحبه بكتاب الى امين باشا ليفادر تلك البلاد لانه رفض مغادرتها بغير أمر الخديوي ولما طاد امين باشا الى زنجبار مع ستانلي أبى فريق من الجيش المصري اخلاء تلك البلاد وظل فضل المولى مع ذلك الفريق في واد لاي . وفي سنة ٩٢ ادخل البلجيك فضل المولى وعساكره في خدمتهم وقتل الدراويش فضل المولى في تلك السنة



والآن اسمع قصة أمين باشا لتدرك مر السياسة الانكليزية ، أي تلك السياسة التي لا يزالون يعملون لتحقيقها حتى الآن والتي نعد سفر القورد اللنبي الى واو شطراً منها أو ثمة لها

الف الانكليز شركة سموها الشركة الافريقية على مثال شركة الهند الشرقية التي أوصلتهم الى تملك الهند . وجعلوا غرضها تجارياً كذلك وهي مثلها سياسية كلفت بتمهيد الطريق لتأليف الامبراطورية الافريقية فلما أخذت هذه الشركة بالعمل ايقنت ان بقاء امين باشا حاكماً مصرياً على خط الاستواء يحول دون مرماها فاطلقوا عليه لقب « سجين خط الاستواء » بمد اكره مصر على اخلاء السودان . وارسلوا اليه ستانلي فلما سلمه أمر الخديوي بالعودة عاد معه الى زنجبار ، وهناك كسف له القنصل الالماني عن وجه الحقيقة فابى الجبيء الى مصر وعزم على العودة الى وادلاي مع فريق ممن أتوا معه من هناك . ودخل في المسألة عامل جديد وهو السياسة الالمانية التي طلبت من امين باشا وهو من اصل الماني ان يكون في هودته تحت ظل عطيمهم وجملت صحف الالمان على الانكليز واتهمتهم بالخيانة والفساد فغرد عليهم الانكليز بأشد من ذلك وأظهروا عجز امين باشا عن العودة لان الشركة

الافريقية رفعت العلم الانكليزي على خط الاستواء بعد خروج المصريين واضطرار فضل المولى الى خدمة البلجيكيين . وحدث ستانلي أحد الكتاب الالمان فقال له « اني لما وصلت الى امين باشا خيره بين ثلاثة امور : اما البقاء في وادلاي تحت السلطة الانجليزية والعلم الانكليزي براتب ١٥٠٠ جنيه في السنة واعانة ١٢ الف جنيه تدفع له حالا - وهو المبلغ الذي أخذه ستانلي من خزانة الحكومة المصرية - واما أن يرحل عن وادلاي الى جهة أخرى ليرفع على خط الاستواء العلم الانكليزي . واما ان يرجع معي الى القاهرة ويترك تلك البلاد وشأنها » فرد عليه امين باشا بان ستانلي مرض علي ان اترك منصبه في خدمة الحكومة المصرية فرفضت وعرض علي ان اجمع له جيشاً من السود يتولى هو قيادته ثم نذهب بالجيش لأوغندا فنجعلها مركزاً ثم نرجع الى وادلاي باسم الشركة الافريقية لا باسم الحكومة المصرية فرفضت . فهددني بتجريدى من قوتي وسلاحى وذخيرتي فاضطرت أن أرافقه .

أما ستانلي الذى اكسب الانكليز منابع النيل في خط الاستواء فانه رفع الى مقام الاشراف ورسم الخطة التي ينفذها الانكليز اليوم فقال :
« الآن وقد وضعت الشركة الافريقية يدها على خط الاستواء وصارت منابع النيل في قبضتنا بعد ما اكرهنا المصريين على اخلاء السودان وبات باستطاعتنا ان تفتح السودان بمد خط حديدى بين البحر الاحمر والنيل لا يكون طوله اكثر من ٣٠٠ كيلو متر ثم نسير من بربر الى الدرجة الخمسين طولاً فنأخذ الالبيض وسنار ثم نصعد في النيل الذى يكون قد صار ملكنا الى فاندوكرو وبذلك يكون النهر لنا على مسافة ١٥٠٠ ميل ونصل الى البحيرات التي هي ملكنا والتي منها ينبع النيل فيصير بذلك السودان ثم مصر مستعمرات انكليزية »

ولاشك بان الالمان كانوا يزاحمون الانكليز بالمناكب في تلك الجهات . ولكن انكسارهم بالحرب أوقع مستعمرتهم في قبضة الانكليز فلم يبق لهم

مزاحم هناك ولا عقبة في طريق سكة حديد الكاب . على ان ذلك كله تم لم
على حساب مصر وباموال مصر وعلى ايدى المصريين الذين يتخادعونهم عن
انفسهم حتى الساعة بكلمة « ضمانه مياه النيل » وهي ضمانه لا قيمة لها كما
حر بالقارىء

الخاتمة

سياسة انكلترا وسياسة مصر

لقد بسطنا شيئاً من سياسة الانكليز في السودان وفي تحكمهم بالري أو
بالاخرى بالنيل الذي قال فيه هيرودت « ان الله خلق العالم كله واما النيل
فانه خلق مصر » فما هي سياستنا التي تقابل بها سياستهم بل كيف يجب ان
تكون سياستنا التي تنجح مقاصدنا وتعملنا وتعمل اولادنا واولاد اخواننا
السودانيين احراراً لا يخفون ضراً ولا يخافون مستقبلاً مكفراً ؟!

انا اذا ما تساءلنا هذا السؤال خلص الينا الجواب عليه مما يطوف بأفئدتنا
من الميول دون ان نعلمها ودون ان نرجع الاسباب الى راجعها وأصولها
لان النفس هي التي تملي وما تمليه النفس لا يخفي ولا يزل

ففي سنة ١٨٨١ فتح البرلمان المصري وعلى كرسيه ٢٠ نائباً عن بلاد
السودان فعلى تلك الكرامى والمقاعد امتزجت مصر بالسودان امتزاجاً كلياً
تماماً ولم يكن في قاعة المجلس نائب سوداني وآخر مصري بل كان الجميع واحداً
وكان النائب المصري نائباً عن السودان ومصر وكان النائب السوداني نائباً
عن مصر والسودان فكان البلدان واحداً ، واذا لم يكن البلدان واحداً
ومنافعهما مشتركة متلازمة مترابطة كأنها منفعة واحدة نجم عن ذلك حتماً
تضارب المنافع ، ومتى تضاربت المنافع واختلقت وقع الشقاق ومتى وقع
الشقاق تلاه الطغمام وهذا ما يرمى اليه الانكليز بفصل السودان عن مصر حتى
يظلوا الحكم بينهما وأصحاب السلطة على القعطين معاً ، وهذا ما يجب ان

تتفادى عنه كل التفادى حتى نمنع النفور بين الاخوين بتفريق منافعهما وحتى نمنع تسلط الاجنبي عليهما. معا بحجة الدفاع عن مصلحة هذا آنا ومصلحة ذاك أونة أخرى

ومن العيب في السياسة وسياسة بعد النظر والنظر الى الغد. ما يقولونه ويرددونه عن « ضمان ماء النيل لمصر » فمن هو الضامن ذلك وما قيمة هذه الضمانة والى كم تدوم ألا يمد وجودها ذاته سبباً للخلاف والخصام واذا هي تعذت في عشرة اعوام أو عشرين أو أربعين أو خمسين أو في ماهو فوق ذلك فهل تنفذ الى الابد ونحن الآن نحو ١٤ مليوناً وبمدر ربع قرن — وربع قرن بل قرن كامل في حياة الأمم لا يستحق ان يذكر — يربو عدد المصريين على ٢٠ مليوناً ويربو عدد السودانين على ١٢ مليوناً فابن يجد المصريون مرتزقا وهم الآن يزدهون في أرضهم ازدهاماً شديداً حتى ان الكيلو متر المربع في المنوفية يسكنه ٣١٥ شخصا وهؤلاء السكان المزدهون في وادي النيل ازدهاماً شديداً جداً كانوا يكتفون بالامس القريب بالضروريات القليلة الزهيدة وهم لا تكفيهم الآن الكماليات وغداً يزددون مدنية وحضارة وعلماً وقد نص دستورهم على التعليم الاجبارى فتزداد حاجتهم وتقل ثروتهم وتضيق أرضهم فالى اين يكون المصير الى الصحراء غرباً أم شرقاً أم الى الصناعات ومصر لا يحتمل ان تكون لها صناعة كبيرة اذا هي جدت في هذا السبيل بل ان كل ما يمكن ان يتوافر لها الصناعات الصغيرة . فجرى النيل هو هو طريق الرزق بقوة التقاذف الذى لا تشمر به الأمم كأن ينتقل ابن اسوان الى دقته وهكذا صفودا وابن قنا الى اسوان ويلحق به في قنا ابن جرجا وهكذا من مصب النيل الى منبعه

فن جعل حلقتا حدأ فاصلا بين مصر والسودان فقد جعل مصر والمصريين مسجونين في واد ضيق وجعلهم عبيداً خاضعين لمن بيده منبع النيل بل جعل ما هو أكبر شائناً وأشد خطراً بجعله القطرين منعزلين قبياعاً

بين الاخوين مبادعة قدمو الى النفور والشحناء والبغضاء كما نحن نرى الآن. من الدعوة التي تنشر ومن الوسائل التي تتخذ. واذا كان الانكليز — كما قلنا قبل — قد نظروا منذ عهد اسماعيل الى ما يجنون ثماره الآن فاطلق مستخدمو مصر منهم اسم ملكتهم والامير زوجها وولي عهدها علي. منافع النيل ليرسخ في التاريخ وليرسخ في اذهان ابنائهم ان تلك المنافع لهم لانها تسمى باسماء ملوكهم وامرائهم. فكم يكون واجباً علينا بل لازماً بحسب ان نعمل على الأقل عملهم في ابقاء صلة الاتحاد والاخاء بيننا وبين اخوتنا الذين ابوا على عهد الخديوي سعيد باشا ان تجلب الجنود المصرية عن أرضهم وان يستعيد الخديوي عماله من بلادهم فكانوا بعيدى النظر وكانوا على سياسة الاخاء بل على أحدث سياسة يجب الاخذ بها وهذه السياسة يجب ان تكون سياستنا أي سياسة الوحدة والاتحاد مع اخواننا بالسودان لاسياسة « ضمانة المياه » التي يتغنون بها الآن وهي شديدة الخطر خطيرة النتائج على مصر والسودان معا لانها تتضمن في طياتها شراً كبيراً قوامه « فرق تسد »

ان بين مصر وانكلترا عهداً وميثاقاً ابرم سنة ١٨٩٩ فهذا العهد والميثاق عله أحسن تحليل رئيس لجنة الدستور حسين رشدي باشا مستشهداً بأقوال اللورد كرومر الذي وضع ذلك الاتفاق فلم يقل اللورد واضع الاتفاق انه ينازع مصر في ملكية السودان أو بالاحرى في ان السودان ومصر واحد، بل قال ان الغرض الوحيد من ذلك الاتفاق هو الحيولة دون تسحب الامتيازات على السودان. فاذا كانت لانكلترا منافع في السودان فان المصريين لا ينكرونها وهم يحترمون تلك المنافع والمرافق كل الاحترام، واما الملكية واما فصل السودان عن مصر فصلاً يؤدي في المستقبل حتماً الى النزاع والمخاصمة فانه لا يسلم به مصرى مهما كان الأمر، والاتحاد في رأس برنابج كل حزب من الاحزاب المصرية وهو مطبوع على قلب كل مصرى كبيراً كان أو صغيراً

الا الذين كفت بصيرتهم فلا يرون غدهم وهم طائفون ليومهم وهؤلاء
لا يؤخذ بقولهم ولا برأيهم في مصير أمتهم أو مستقبلها

إذا كان الانكليز والمصريون فريقين مختلفي النية والغرض في السودان
فإن الفريق الطامع بذلك الملك الشاسع وهو الفريق الانكليزي يعمل والقوة
تؤيده لتنفيذ طمعه . أما الفريق الثاني صاحب الحق وهو الفريق المصري فانه
يستند الى حقه فقط . وقد قال السياسيون ان الحق قد تخلقه القوة وقد تستميله
اليها . وقال الاجتماعيون مامات حق من ورائه مطالب ومعنى قولهم أن كل
حق لا يطالب به قد يموت

هم يعملون ولا يكونون وهم يعتمدون في عملهم على خلق فكرة الاتصال
وتقويتها وانعائها في قوس السودانين أنفسهم وبصوير المصريين ليمون
السودانيين تصوراً ينفرهم منا ويبعدهم عنا
فبلا رشد نقر منا فبه لزيادة احكام الروابط والاخاء والمحبة والولاء
بين مصر والسودان حتى لا نجد البذرة الفاسدة مكاناً من أنفسهم وقلوبهم ،
وهلأ قام نقر منا يختص بالدعاية السودانية فوق برامج الاحزاب وأكثر من
مباحث الصحف والاقلام حيناً بعد حين ؟

لقد جابوا على الامير الكبير عمر طوسون قوله في بعض رسائله « ان لم
نحكم السودان فليحكمنا السودانيون »

وما كان في هذا القول عيب ولا طار اذا كان الغرض منه ان تكون
الامتان امة واحدة ومتى كانتا كذلك لا يسال فيهما من هو الحاكم ومن هو
المحكوم . ألا ان من السودانيين ابطلا في خدمة القضية المصرية وأبطلاً
يواصل في سبيل الاستقلال والفتح المصري لا يعي أثرهم من تاريخ مصر
الخالدة ، فكيف تنساهم مصر وكيف تنسى دماءهم التي سفكت كرماً وجوداً في
سبيل مصر واستقلالها وتوسيع سلطاتها وتوطيد اركانها

ان بين السودان ومصر من اواصر النسب ووشائج القربى ما لا يقبل
انفصالا ولا فكا

ان بينه وبين مصر اخفاذ القبائل ويطون العشائر وروابط اللغة والدين
والتاريخ

ان بينهما روابط المنفعة الادبية والمادية فاذا عملت مصر وعمل المصريون
لاحكام هذه الروابط ، روابط الاخاء والمحبة والقربى ثم المنفعة ، فقد عملت
كل شيء يدفع عنها وعن السودان الغير ويشمر الخبز ويحقق الآمال ، في كل
مصر وماكل



الإعانات المالية

من مصر للسودان

- عن الحساب العمومي لسنة ١٩٢٢ المالية -

بيان السلف المعطاة للسودان لأجل الأعمال المتعلقة بنموه

والإعانات الممنوحة سنوياً لسدّ عجز إيراداته

السنوات	السلف المعطاة لأجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان	الإعانات الممنوحة سنوياً لسدّ عجز إيرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحرية
١٨٩٩	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩٠٠	-	٤٤٤٨٨٧	—
١٩٠١	-	٤٥٧٨٩٢	—
١٩٠٢	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	—
١٩٠٣	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٤	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٥	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٦	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٧	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٨	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٩	٦٣٧٧٦٨	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٠	٦٤٥٢٠٠	٣٢٥٠٠٠	—
١٩١١	٥١٨٨٦٦	٣٦٠٠٠٠	—
١٩١٢	١٣٢٥١٠	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٣	٤٥٧٢٨	—	١٧٩٤٨١
١٩١٤	٤٣٨٥٦	—	٤٤٨٧٠
١٩١٥ - ١٩١٤	٤٩٨٩	—	١٧٩٤٨١
١٩١٥ - ١٩١٦	-	—	١٧٩٤٨١
١٩١٦ - ١٩١٧	-	—	١٧٩٤٨١
١٩١٧ - ١٩١٨	-	—	٤٢٣٧٦٤

« بقية الاعانات المالية »

السنوات	السلف	الاعانات السنوية	المصاريف العسكرية
١٩١٨ - ١٩١٩	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٧٠٠٠٠ (١)	—	٤٤٥٦٩١
١٩٢٠ - ١٩٢١	—	—	٣٢٩٤٨١
١٩٢١ - ١٩٢٢	—	—	٤٦٤٤٠٣
١٩٢٢ - ١٩٢٣	—	—	٤٧٧٩٤٧
١٩٢٣ - ١٩٢٤	—	—	٥١٥٧٢٥
المجموع	٥٥٨٤٥٢٥	٥٣٥٣٢١٥ (٢)	٣٤١٨٨٠٥



هكذا قالت الحكومة والذي يلاحظ انه في سنة ١٩١٣ ابرم اتفاق بين حكومة مصر والسودان بان تدفع الجمارك المصرية رسوم البضائع التي ترد من مصر للسودان فتغير شكل الحساب ووقعت الاعانة على ما يرى القاريء

(١) سددت حكومة السودان مبلغ ٢٩٥١٩ جنيها مصريا من أصل هذه الاعانة وبذلك خفض المجموع الى ٥٣٢٣٦٩٦ جنيها مصريا

(٢) منحت هذه السلفة لاجراءات مؤجلة انحلت أثناء الحرب لاكثر المواد الغذائية في مصر والسودان . وقد تعهدت حكومة السودان بدفع قسط سنوي قدره ٢٠٠٠٠ جنيه الى الحكومة المصرية لاستهلاك تلك السلفة مع فوائدهما بواقع ٥ في المائة ابتداء من فبراير سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ ولاجل التسهيل في وقاء المبلغ المطلوب سيزاد مقدار القسط في أية سنة كانت متى رأت حكومة السودان ذلك ملائما والباقي من هذه السلفة لتأية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٦١ جنيها

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة
٤ - ٦	السودان المصري والسياسة الانكليزية بمصر والسودان منذ ١٧٩٧ الى ١٨٨٥
٧ - ١٠	السودان المصري وماذا كان وماذا صار؟ تجارته أمس واليوم اقتسام الملحقات بين الدول القوة المصرية يوم قيام الثورة
١١	كيف دفع السودان لثورة؟
١٢ - ١٤	محمد احمد والثورة
	عبد القادر باشا واتحاد الثورة بسنار استدماؤه وتعيين علاء الدين باشا حملة هيكس وهلاكها استعفاء وزارة شريف
١٥ - ١٧	اخلاء السودان والتعليقات لفوردون العلنية والسرية تأييده الثورة وهو في الطريق حملة ولسلي لا تقاذ غوردون وقائع السودان واتفاق الأموال
١٨ - ١٩	الزبير رحمة : تجارته . اخضاعه دارفور وبحر الغزال وضمهما الى السودان . عفوه من عبد الله التعايشي . مقتل ابنه سليمان . تقيده الى جبل طارق . . الخ

صفحة

٢٠- ٢٣ بعد اخلاء السودان : تسابق فرنسا وانكلترا الى احتلاله
حملة مارشان وحملة كتشنر وحملة كافنديش . فاشودة

٢٤- ٢٥ مصر هي النيل

آراء المهندسين المصريين

٢٦- ٣٣ عديين السودان : من محمد علي الى عباس الثاني (١٨١٤ الى ١٩٠٣)
٣٤- ٣٨ السودان مصري فقط : كيف مهدوا لأخلائه . اتهام عبد القادر
باشا . السودانيون وسعيد باشا . المهدوية داء دائم بالسودان .
السودان ظل مصرية بعد اخلائه . كتاب بطرس باشا حجة انكلترا
على فرنسا

٣٩- ٤٤ السودان وطريق المواصلات الامبراطورية . خطط السودان قبل
اخلائه . اكتشاف البحيرات . امتلاك خط الاستواء . خطط
السودان بعد استعادته

٤٥- ٤٨ اخلاء السودان ليس تركه نهياً مباحاً . مسألة أمين باشا
٤٩- ٥٤ استعادة السودان ١٨٩٩ . نص الاتفاق . قوة الحملة

٥٥- ٦٠ بعد اتفاق مصر وانكلترا واتفاق انكلترا وفرنسا . مطاردة عبدالله
التعايشي : تعمير السودان . نبوءة غلادستون ١٨٧٧

٦١- ٦٣ سياسة الاحرار وسياسة المحافظين

٦٤- ٦٨ اتفاق السودان في نظر رجال السياسة والقانون

٦٧ السودان مصري ومن مصر وجزء لا يميزاً عن مصر (بقلم رشدي باشا)
٧٥ حالة السودان من الوجهة السياسية (بقلم رشدي باشا)

٧٩- ٨٤ كيف يحكم السودان على عهد الشركة . اللورد كرزون والوفد
السوداني . نظام الحكم . مجلس الحاكم العام . بيان اللورد كرزون
في مجلس اللوردات

منهجة

٨٤ - ٨٩ وثائق رسمية : مذكرة الوفد المصري . في تقرير اللورد ملتر . في مشروع اللورد كرزون . رد الوفد الرسمي المصري . في مشروع الدستور المصري

٩٠ مستقبل مصر بالسودان

١٠١ مراقبة النهرين الكبيرين - النيل الأبيض والنيل الأزرق
بيع الماء لمصر يبعاً

١٠٨ القبض على فواصي الأمة بالماء والبوليس

مقابلة بين مصر والهند

١١٣ مشروعات الري الحديثة . بيان السير مكدونالد

١٣٦ مصر بعد ٣٥ سنة

السودان وزرع القطن

احتجاجات مصر على مشروعات الجزيرة

١٤٤ مشروع ري الجزيرة

١٥١ الجيش المصري والسودان . ماضيه وحاضره

١٦٠ في بحر النزال

زيارات اللورد اللنبي

١٦٥ سياسة انكلترا وسياسة مصر بالسودان



المطبعة البستاقية - ومكينها
لصاحبها : محب الذرة الطيب وفيه الفلاح قدوس

